ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

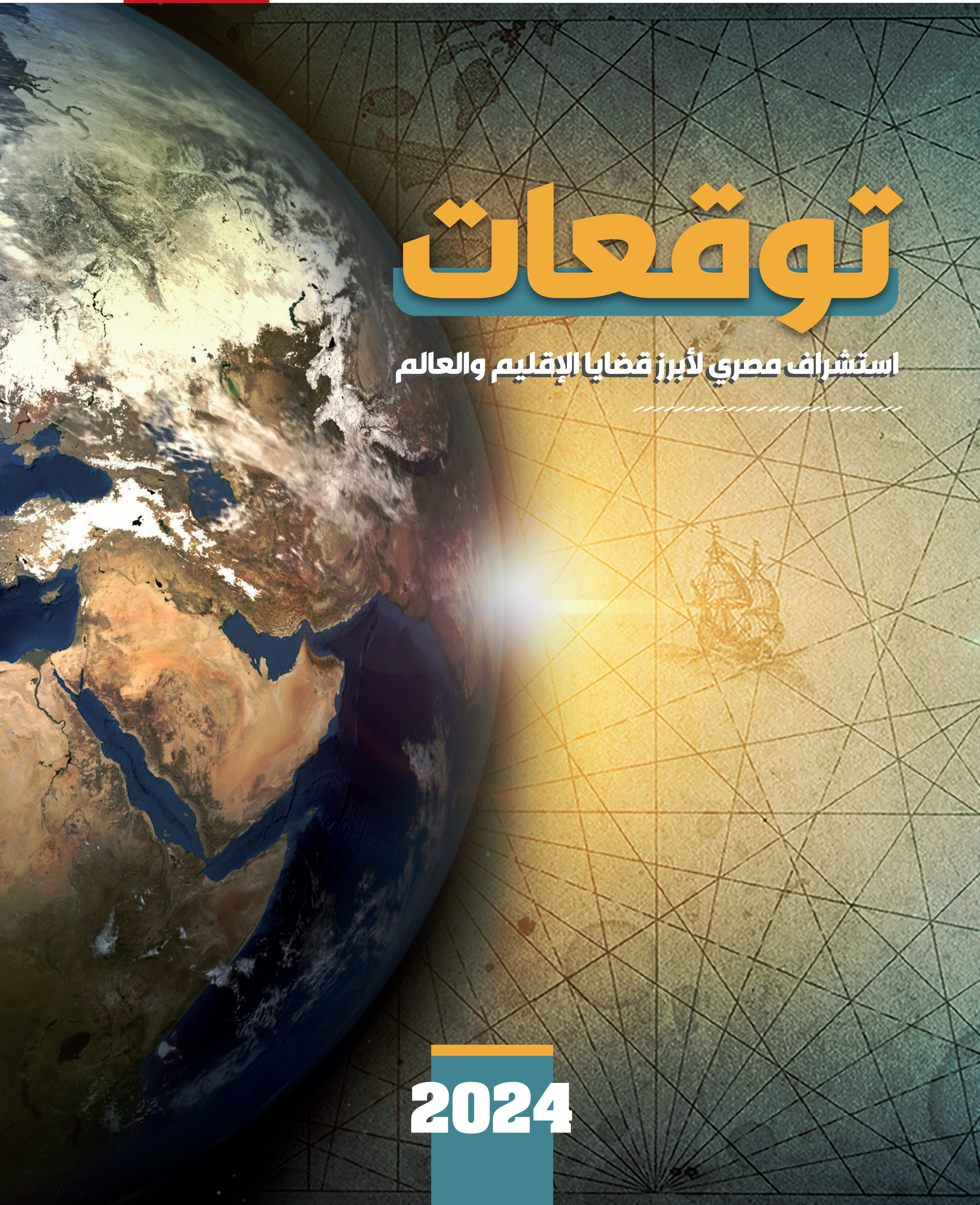

توقعات

استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم والعالم

2024

ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

توقعات

استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم والعالم

2024

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ أو استعمال كل أو جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بأي شكل من الأشكال،
أو بأية وسيلة من الوسائل. سواء التصوير أو النقل الإلكتروني أو غيرها، دون إذن كتابي مسبق من الناشر.

رقم الإيداع:
الترقيم الدولي:

المحتويات

الافتتاحية

توقعات 2024.. بين العالم والإقليم ومصر

01

قضايا مصرية

المجال العام

الاقتصاد المصري

السياسة الخارجية

02

قضايا إقليمية

حرب إسرائيل على غزة

دول الخليج

أزمات سوريا واليمن وليبيا

السودان

إيران

03

قضايا الأمن

التسلح الإقليمي

الفاعلون المسلحون من غير الدول

الأمن البحري

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام

د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي

د. عبد المنعم سعيد

تحرير

د. خالد حنفي علي

منسق عام

مي سعيد

الإشراف اللوجيستي

رامي رشدي

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

04
قضايا عالمية

الأزمة الأوكرانية

التنافس الأمريكي - الصيني

أوروبا

الاتجاهات التكنولوجية

05
قضايا الاقتصاد

الاقتصاد العالمي

أسواق الطاقة

06
فريق العمل

الهيئة الاستشارية

الخبراء المشاركون

باحثو المركز

توقعات 2024..
بين العالم والإقليم ومصر

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

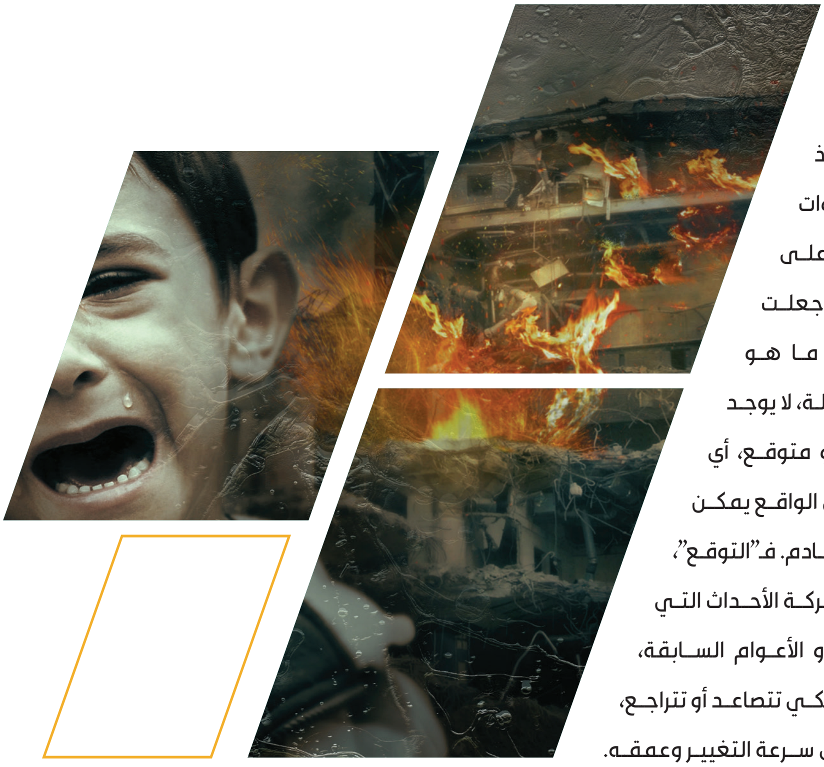

أصبـح تقليـد إصـدار المركـز المصـري للفكـر والدراســات الاستراتيجيـة "توقعــات" العـام المقبـل، وهـو فـي هـذه الحالـة عـام 2024، راسـخًا منذ إنشـاء المركـز عـام 2018. خمـس سـنوات مـن التوقعـات المسـتقرة تشـهد علـى درجـة كبيـرة مـن الرصانـة العلميـة التـي جعلـت "التوقعـات" مرجعًـا علميًـا لاستشـراف مـا هـو مقـدر لعـام قـادم. فـي مثـل هـذه المحاولـة، لا يوجـد ادّعـاء بالتنبـؤ أو النبـوءة بمـا ليـس هـو متوقـع، أي ذلـك الـذي ليسـت لـه بدايـات وجـذور فـي الواقـع يمكـن دراسـتها والاسـتدلال منهـا علـى مـا هـو قـادم. فـ"التوقـع"، هـو عمليـة علميـة تقـوم علـى تحديـد حركـة الأحـداث التـي نمـت واضطـردت خلال العـام السـابق، أو الأعـوام السـابقة، ثـم بعـد ذلـك مدهـا علـى اسـتقامتها، لكـي تتصاعـد أو تتراجـع، وفـق حسـابات علميـة تعتمـد علـى مـدى سـرعة التغييـر وعمقـه.

علـى سـبيل المثـال، فإنـه كان ممكنًـا توقـع تصاعـد أعمـال العنـف بيـن الفلسـطينيين وإسـرائيل، وهـو مـا حـدث خلال الأعـوام السـابقة فـي أشـكال حـروب صغيـرة، وسـريعة، ومؤقتـة، نتيجـة التطـرف المتسـارع داخـل الحكومـة الإسـرائيلية، واستشـراء الرغبـة فـي اضطهـاد الفلسـطينيين، انطلاقًـا مـن رؤيـة تلموديـة للدولـة العبريـة، ومسـار علاقاتهـا بالفلسـطينيين، سـواء الواقعيـن تحـت السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية فـي رام اللـه أو تحـت سـلطة حمـاس وتوابعهـا مـن التنظيمـات الفلسـطينية الأصوليـة فـي قطـاع غـزة. إلا أن شـكل هـذا العنـف لـم يكـن ممكنًـا "التنبـؤ" بـه فـي صيغـة هجـوم حمـاس علـى إسـرائيل فـي السـابع مـن أكتوبـر 2023، ومـا تلاه مـن أحـداث داميـة وعنيفـة بلغـت الحـرب المتكاملـة التـي جـرت فيهـا مخالفـات جمـة للحقـوق الإنسـانية للفلسـطينيين.

يسـير هـذا العـدد مـن "توقعـات 2024" فـي المسـار نفسـه للتوقعـات السـابقة، لكـن الثابـت هـو أن مجـالات العمـل الثلاثـة فـي التوقعـات، العالـم والإقليـم ومصـر، سـوف تظـل الإطـار العـام للعمـل، كمـا فـي السـنوات السـابقة. مثـل هـذا المنهـج يعطـي قـدرًا كبيـرًا مـن التراكـم التاريخـي والعلمـي، عبـر السـنوات الماضيـة والمسـتقبلية أيضًـا، بحيـث تعيـن القـارئ وصانـع القـرار، وتزيـد مـن حساسـيته للأحـداث الجاريـة، والتـي سـوف تسـتجد خلال العـام 2024.

العالم.. هل من وفاق أمريكي-صيني؟

الشائع في علوم العلاقات الدولية أنها ترتكز على القوى العظمى وعلاقاتها، وما بعد ذلك إما مجرد تفاصيل، أو أقل شأنًا من المنظومة الرئيسية القادرة على الهيمنة ومد النفوذ، والمنافسة بالسلم أو الحرب أو الردع للقوى العظمى الأخرى. والشائع أيضًا أن توصف المنظومة الرئيسية بعدد الأقطاب فيها، فيقال النظام متعدد الأقطاب، كما الحال بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، أو نظام القطبين في أعقاب الحرب الثانية؛ حينما انفردت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالنظام الدولي، أو نظام القطب الواحد، كما كانت بريطانيا ما بين عامي 1815 بعد هزيمة نابليون و1914 عندما نشبت الحرب العالمية الأولى، والولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وحتى عام 2008، عندما جرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وهو العصر الذي سُمِّي العولمة شكلاً، أما في الحقيقة، فقد كانت الولايات المتحدة هي القائدة العظمى الوحيدة في العالم.

منذ ذلك التاريخ، أدت تغيرات دولية عديدة إلى أن العالم لم يعد أسيرًا لقوة عظمى وحيدة؛ لأن التحدي للولايات المتحدة بات كبيرًا، كما أن العالم لم يعد متعدد الأقطاب، على عكس ما كان شائعًا من أن اليابان والهند وأوروبا الموحدة سوف تدخل في منظومة التنافس على قيادة العالم وتوجيهه، ولكن العالم دخل حثيثًا إلى منظومة ثلاثية القوى العظمى: الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة روسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية.

مع دخول موسكو إلى الحرب الأوكرانية، وما جرى فيها من عجز على حسم الحرب لصالحها، ومواكبة ذلك لصعود صيني حثيث، استنادًا إلى القوة الشرائية للدولار؛ فإن الناتج الصيني بات متفوقًا على نظيره الأمريكي. وأخذًا بمعدلات النمو الراهنة، فإن الصين في طريقها إلى مزيدٍ من التفوق، خاصة بعد الريادة في مجالات الثورة الصناعية والتكنولوجية الرابعة. ومن ثمّ أصبح النمط الذي يدور في تفاعلات القطبين (الولايات المتحدة، والصين) يشير إلى الانتقال من المنافسة بينهما إلى الحرب التجارية والاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، بينما يشحب الدور الروسي في السياسة العالمية.

لكن لا يزال مبكرًا توقع أن العالم بات ثنائي القطبية، لأنه رغم التراجع الروسي فإن هناك ما يشير إلى أن الحرب الأوكرانية ربما تأخذ مسارًا مختلفًا في العام 2024. فأولاً، فشل الهجوم المضاد الأوكراني، الذي بدأ في مطلع صيف العام 2023، في تغيير الأوضاع الاستراتيجية على ساحة الحرب الأوكرانية التي ظلت في النهاية حافظة لحوالي 20% من الأرض، والتي تشمل المناطق الناطقة باللغة الروسية، في يد روسيا الاتحادية. وثانيًا، أن الضغوط الاقتصادية على الدول الأوروبية، مع تنامي اليمين الأوروبي وكذلك الأمريكي، دفعت الأصوات السياسية في اتجاه البحث عن مسار التسوية للحرب، والذي على الأرجح سوف يسير في اتجاه التسليم بالأمر الواقع، إن لم يكن باتفاق سلام، فسوف يكون مشابهًا لما كان عليه الحال عندما ضمت روسيا إقليم شبه جزيرة القرم في عام 2014. وثالثًا، أن الحرب في الشرق الأوسط التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة سجلت عودة الأولويات للولايات المتحدة مرة أخرى، لكي تركز على إقليم لم تتركه إلا لفترة وجيزة.

ووسط حرب غزة الأخيرة، انعقدت قمة صينية-أمريكية على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي "آبيك". القمة جاءت بعد لقاءٍ مماثل جرى في إطار اجتماع الدول العشرين بمدينة بالي الإندونيسية قبل عام. ما يهم هنا أن القمة جاءت بعد سلسلة من اللقاءات المثيرة التي غطت تقريبًا على كافة الموضوعات الاستراتيجية بين البلدين، من قضية تايوان إلى قضايا المخدرات. هذه اللقاءات رافقتها تصريحات إيجابية تسارعت منذ شهر أكتوبر 2023، وشملت جاك سوليفان مستشار الأمن القومي الأمريكي، وأنتوني بلينكن وزير الخارجية، وحاكم كاليفورنيا، مع نظرائهم الصينيين، حتى وصلت إلى لقاء القائدين "شي" و"بايدن".

تدفع هذه الكثافة في اللقاءات والتفاعلات الأمريكية الصينية إلى التوقع خلال العام 2024 بأن تركز العلاقات الثنائية بين واشنطن وبكين على ما يجمع البلدين أكثر مما

يفرقهما. فكلاهما أولاً يريد نظامًا اقتصاديًا عالميًا مستقرًا يجعلهما أكثر استفادة من حقيقة الاعتماد المتبادل الاقتصادي الكثيف بين البلدين. وثانيًا، أن كلاً منهما، خاصة مع التغيرات المرتبطة بالحرب الأوكرانية، قد يكون أكثر ميلاً للتسوية بين موسكو وكييف، أو تجميد الأوضاع عند الموقف الحالي مع وقف إطلاق النار، كما حدث في السابق. وثالثًا، أن قيام الصين بتحديد موقف معلن في ورقة تحدد موقفها من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني عبر حل الدولتين، يجعلها ليست بعيدة عن الموقف الأمريكي في التعامل مع حرب غزة. ورابعًا، أن الولايات المتحدة والرئيس بايدن لظروف انتخابية يمكنها أن تسعى لكسب الود الصيني لتسوية الأزمة الأوكرانية. كما أن البلدين مُتّهمان بالمسئولية عن الاحتباس الحراري في العالم، وعلاج ذلك لا يكون إلا بالتوافق بينهما. الخلاصة أن العام 2024 سوف يشهد تقاربًا أمريكيًا-صينيًا يأخذ بالبلدين إلى عالم القطبية الثنائية في حالة الوفاق التي عرفتها العلاقات الأمريكية-الصينية إبان فترة إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون.

الشرق الأوسط.. عودة القضية الفلسطينية

لم يكن إقليم الشرق الأوسط من الأقاليم المستقرة في العالم، وعلى العكس فإن أشكالاً مختلفة من الحرب الباردة تشكلت من صراع المعسكرات والتحالفات أثناء الستينيات من القرن الماضي والتي عرفت بالحرب الباردة العربية، لأنها كانت انعكاسًا للحرب الباردة العالمية وانقسام الدول العربية بين المعسكرين الأمريكي والسوفيتي آنذاك. في أوقات أخرى، وبعد درجة من التضامن أثناء حرب أكتوبر 1973، فإن المنطقة انقسمت بين الذين ساروا في طريق السلام مع إسرائيل، وهؤلاء الذين عارضوه. وفي أوقات ثالثة، وبعد أن قامت الثورة "الإسلامية" الإيرانية، وثورات "الربيع العربي"، انقسمت المنطقة بين معسكر القوى الأصولية الإسلامية التي تزعمتها إيران وانضم لها توابعها من الحشد الشعبي في العراق، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، والحرس الثوري الإيراني في سوريا؛ في مقابل معسكر الإصلاحيين العرب التواقين للاستقرار الإقليمي الضروري لجهودهم الإصلاحية، ومن ثم سرعان ما توجهوا للسلام مع إسرائيل من خلال ما عُرف بالسلام "الإبراهيمي".

آخر الحلقات التي كانت تسير في هذا الاتجاه، كان سعي الولايات المتحدة إلى جذب المملكة العربية السعودية القائمة بالإصلاح الداخلي والحريصة على الاستقرار الإقليمي، إلى الدخول في معسكر السلام مع إسرائيل في مقابل اتفاق أمني مع الولايات المتحدة تضمن فيه الأخيرة أمن الأولى، مثلما الحال في التحالفات الراسخة للولايات المتحدة. ويُضاف إلى ذلك، وتحت إشراف الولايات المتحدة، أن تقوم السعودية بتنمية قدراتها النووية "السلمية".

هذه الخطوة شكلت في نظر المعسكر "الثوري" "الإسلامي"، نوعًا من الانقلاب في التوازنات الإقليمية والاستراتيجية، والذي جاء هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023، لكي يسعى إلى إحباطه من ناحية، واستعادة "القضية الفلسطينية" لأهميتها المفقودة خلال العقدين الماضيين من ناحية أخرى. حرب غزة الأخيرة أعادت القضية -بالفعل- إلى مقدمة جدول الأعمال الإقليمي والدولي بعد أن فقدت إسرائيل هيبتها، وأصبح الفلسطينيون على شفا "نكبة" أخرى تسعى لتهجيرهم قسريًا من غزة إلى مصر، ومن الضفة الغربية إلى الأردن.

هكذا، عادت القضية الفلسطينية لتشغل المجال السياسي والاستراتيجي وتسير في ثلاثة اتجاهات:

أولها، استمرار الحرب بين إسرائيل وحماس، مع صمود الأخيرة مع الشعب الفلسطيني، بحيث تأخذ الحرب شكل الحروب غير المتكافئة التي جرت من قبل في أفغانستان والعراق، ومن ثم فإن موضوع العام 2024 سوف يكون منع التهجير القسري، والسعي نحو وقف إطلاق النار أو عقد "هدن" تعطي الفرصة لمساندة المقيمين في قطاع غزة.

ثانيها، أن الحرب سوف تتوقف بفعل تدخل القوى العظمى (الولايات المتحدة، وأوروبا، والصين) لإجبار إسرائيل على الانسحاب، ودفعها إلى مائدة المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي على أساس حل الدولتين.

ثالثها، أن تتحول الحرب الإسرائيلية-الفلسطينية إلى حرب إقليمية بفعل التدخل من قبل توابع إيران في المنطقة. وبالفعل، تدخل حزب الله أثناء الحرب، وكذلك جماعة

الحوثيين، بينما قامت قوات الحشد الشعبي بتوجيه الهجمات إلى القواعد الأمريكية في سوريا والعراق.

أيًا ما كان السيناريو الأكثر ترجيحًا، أو تجميعًا من هذه السيناريوهات، فإن الضرر سوف يكون بالغًا بقوى الإصلاح التي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست، ومصر، والأردن، والمغرب. ويظل أن عودة القضية الفلسطينية من بوابة حرب غزة الأخيرة إلى أولويات الشرق الأوسط سوف تكون إيذانًا بعودة الاضطراب مرة أخرى إلى أوصال المنطقة.

مصر.. الصمود في مواجهة أزمة أخرى

تمر مصر خلال العام 2024 بعدد من المحددات التي لا بد من أخذها في الاعتبار عند فهم الشأن العام المصري. أولها، أن مصر تمر بنقطة المنتصف تقريبًا في تطبيقها لرؤية مصر 2030، أي ثماني سنوات من العمل والإنجازات والتعامل مع تحديات صعبة (مثل: الإرهاب، وكورونا، والحرب الأوكرانية، وحروب غزة المتوالية). ثانيها، أن مصر تنتقل إلى فترة رئاسية جديدة يقودها الرئيس عبد الفتاح السيسي، ولو أنه حقق الكثير خلال ولايته السابقة بما يدخله التاريخ المصري من أوسع أبوابه، فإن الولاية الثانية سوف تشير إلى تحديات أكثر لمصر. ثالثها، أن تجربة السنوات السابقة (2013-2023) تجعل مصر أكثر نضجًا واستعدادًا، لأنها الآن تسلم بأن الزمن لا يخلو من مفاجآت الداخل (الربيع العربي، حكم الإخوان، الإرهاب) والإقليم (الأزمات المتوالية في السودان، وليبيا، وفلسطين مؤخرًا) والعالم (الحرب الأوكرانية، وباء الكورونا). رابعها، أن تجربة السنوات السابقة تفرز دروسًا كثيرة في الداخل المصري من الإنجازات التي تحققت، ومن نوبات القصور عن استغلال ذلك في تلافي أزمات اقتصادية تعرض المشروع الوطني المصري للأذى.

الفكـرة الاسـتراتيجية الأساسـية للتعامـل مـع هـذا الموقـف تقـوم علـى أنـه فـي الوقـت الـذي تسـعى فيـه مصـر لاسـتمرار عمليـة البنـاء الداخليـة وتحقيـق الإصلاح الاقتصـادي والإداري لتجـاوز الأزمـة الراهنـة بإجـراءات أكثـر جـرأة؛ فإنهـا سـوف تسـعى إلـى تعزيـز مكانتهـا الإقليميـة فـي معالجـة الأزمـة الناجمـة عـن حـرب غـزة الأخيـرة بالبنـاء علـى مـا قامـت بـه حتـى الآن انطلاقًـا مـن أن "السـلام" هـو السـمة الأساسـية والاسـتراتيجية للسياسـة المصريـة، وجوهـره تحقيـق حـل الدولتيـن فـي القضيـة الفلسـطينية.

تحقيـق ذلـك يمكـن مـن خلال خطـوات؛ أولهـا: اسـتكمال جميـع المشـروعات القوميـة الحاليـة، وافتتـاح مـا تحقـق منهـا كـي يشـعر العالـم والمنطقـة بمـا أنجزتـه مصـر، وتوليـد دخـول جديـدة منهـا. ثانيهـا: إقنـاع العالـم بـأن مصـر جـادة فـي عمليـة الإصلاح الداخلـي، والإقنـاع يكـون بإجـراءات عمليـة ظاهـرة، وشـخصيات ملائمـة لهـذه العمليـة. ثالثهـا: السـعي نحـو وجـود ائـتلاف إقليمـي بيـن دول السـلام العربيـة، ووفقًـا لموقـع "إكسـيوس" فـإن المملكـة العربيـة السـعودية قـد أبلغـت واشـنطن بأنهـا مسـتمرة -وبجديـة- فـي المسـار الـذي كان سـابقًا علـى حـدوث حـرب غـزة. رابعهـا: السـعي نحـو تغييـرات جوهريـة داخـل السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية تبـدأ مـع وقـف إطلاق النـار يمكـن فيهـا تكويـن "قـوات ردع" عربيـة أو دوليـة لتعزيـز قـدرات السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية فـي إدارة غـزة وتعميرهـا. خامسـها: السـعي نحـو تغييـر التحالـف السياسـي الإسـرائيلي الحالـي مـن خلال تكثيـف الاتصالات العربيـة مـع "عـرب إسـرائيل" والقـوى السياسـية فـي الوسـط واليسـار، خاصـة تلـك التـي تزعمـت الثـورة علـى نتنياهـو قبيـل مفاجـأة حمـاس فـي 7 أكتوبـر.

01 قضايـــا مصـــرية

انفـراج داخلـي.. ومخاطـــر خارجيـــة

- انتقال الإصلاحات السياسية إلى حيز التنفيذ
- فرص اقتصادية مشروطة بمرونة السياسات
- تصاعد المخاطر من جميع مناطـــق الحـدود
- اتجاهات استباقية لمواجهة ما بعد حرب غزة

تواجه مصر تحديات حقيقية في العام 2024، خاصة في مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية والأمن القومي. في مجال الاقتصاد، ما يزال على مصر مواصلة التعامل مع الضغوط الاقتصادية التي بدأت في مواجهتها في العام السابق. نجحت الإدارة الاقتصادية المصرية في عبور العام السابق تحت ضغط صعوبات شديدة، كما تجنبت الإخفاقات الكبرى، خاصة المتعلقة بمواصلة الدولة المصرية الالتزام بسداد المستحقات المالية الخارجية.

هناك آمال منعقدة على أن تنجح الإدارة الاقتصادية المصرية في العام الجديد بالانتقال من مستوى إدارة الأزمة، إلى مستوى تجاوزها وتحويلها إلى فرصة، مستفيدة في ذلك من عددٍ من الإصلاحات التي تم وضع الأساس لها في العام السابق، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الصناعة وسياسة ملكية الدولة. كذلك قد تخلق التطورات الجيوسياسية في الإقليم سببًا لتشجيع القوى الاقتصادية الكبرى للتصرف بمرونة أكثر مع مصر، نظرًا لدورها المركزي في سياسات ضمان الاستقرار والأمن في المنطقة، وجهود الحد من الهجرة غير الشرعية.

خارجيًا، تواجه مصر تحديات كبيرة، فالحدود المصرية من جميع الجهات مناطق ملتهبة شديدة الاضطراب. فالمخاطر في السودان كثيرة، والوضع هناك يبدو مفتوحًا على احتمالات سيئة كثيرة تستدعي الحذر والمتابعة اللصيقة. لكن التهديد الأكثر إلحاحًا هو القادم من الشرق، فالتطورات في قطاع غزة تُنذر بتطورات بعيدة المدى في القضية الفلسطينية وعلاقة مصر بإسرائيل وقطاع غزة، ولا بد لمصر أن تعمل بشكل استباقي مع القوى الدولية والإقليمية ذات الصلة من أجل توجيه التطورات العنيفة في قطاع غزة في اتجاه يخدم الأمن القومي المصري والاستقرار الإقليمي. أيضًا، من الضروري لمصر أن تربط بين جوانب سياستها الخارجية المختلفة، بحيث يرتبط تحقيق تقدم في أحد الملفات بالتطورات في ملفات أخرى، عبر سياسة تتسم بالتعقيد والمرونة في آن معًا.

على صعيد المجال العام، تدخل مصر العام الجديد مع فترة رئاسة جديدة للرئيس عبد الفتاح السيسي. لقد أتاح التحضير للانتخابات الرئاسية خلال العام المنتهي فرصة مهمة لإنضاج الوضع السياسي، من خلال الحوار الوطني، وتوسيع المجال العام، وتصفية مواقف عدد كبير من المحبوسين على ذمة قضايا ذات صلة بالرأي والسياسة، وتعزيز الممارسة الحزبية، ووضع قواعد العمل السياسي والحزبي خلال الفترة التالية، ومن المتوقع أن تشهد الفترة التالية مزيدًا من الإصلاحات في هذا الاتجاه.

1 المجـــال العـــــام

شــهد عــام 2023 انفراجــة سياســية وتوســيعًا لمســاحة المجــال العــام، ويتوقــع مواصلــة التقــدم فــي هــذا الاتجــاه. حــدث التقــدم فــي عــام 2023 فــي ملفــات ثلاثــة: الحــوار الوطنــي، وملــف المحبوســين، والانتخابــات الرئاســية. انعقــدت جلســات الحــوار الوطنــي بعــد انتظــار كان طــويلاً بعــض الشــيء، لكــن مــا أن بــدأت جلســات الحــوار إلا وتحولــت إلــى قــوة دفــع مهمــة فــي عمليــة الحــراك السياســي. وفــر الحــوار الوطنــي منصــة طرحــت فيهــا القــوى السياســية رؤاهــا للقضايــا المختلفــة. تنوعــت القضايــا التــي تــم طرحهــا للحــوار الوطنــي بشــكل كبيــر، وبينمــا فضلــت بعــض فصائــل المعارضــة قصــر الحــوار علــى قضايــا الحكــم والحريــات، فقــد تــم توســيع الحــوار ليشــمل أيضًــا قضايــا السياســات العامــة المختلفــة فــي مجــالات التنميــة، وإدارة الاقتصــاد، والثقافــة، والعدالــة، وتمكيــن المــرأة والشــباب، والســكان، وغيرهــا. أتاحــت هــذه الصيغــة نقاشًــا جــادًا حــول قضايــا الحكــم والحريــات، كمــا أتاحــت أيضًــا نقاشًــا جــادًا لقضايــا السياســات العامــة المتنوعــة.

كانــت هــذه المــرة الأولــى منــذ عــدة ســنوات التــي يُتــاح فيهــا منبــر ومنصــة يجــري مــن خلالهــا التفاعــل بيــن مكونــات المجتمــع السياســي المصــري فــي إطــار حــواري منظــم. لــم يكــن الحــوار الوطنــي ســاحة للتفاعــل ومنبــرًا للتعبيــر فقــط، لكنــه كان أيضًــا أداةً لتشــكيل المجــال السياســي وتوجيــه لاعبيــه. لقــد تغيــر تركيــب المجتمــع السياســي المصــري كثيــرًا منــذ آخــر فرصــة لتفاعــل سياســي مفتــوح، فقــد ظهــرت وجــوه وأفــكار وطرائــق فــي التعبيــر وخطابــات جديــدة، وكان الحــوار هــو المقدمــة الضروريــة لإعــادة وصــل مــا انقطــع بيــن مكونــات المجتمــع السياســي، ولمســاعدة كل فريــق لمتابعــة التطــورات الحادثــة لــدى الفــرق والتيــارات المختلفــة.

وفــر الحــوار الوطنــي خلفيــة مناســبة ومناخًــا مواتيًــا لحــوارات موازيــة بيــن ممثليــن للدولــة وقــوى سياســية مختلفــة، دارت بشــكل أكثــر تفصيــلاً وجديــة حــول قضايــا الإصــلاح السياســي والحريــات. وفــرت هــذه الصيغــة إطــارًا فعــالاً لمناقشــة قضايــا لهــا حساســيتها، يصعــب أحيانًــا مناقشــتها بشــكل فعــال فــي الســياق المعتــاد لجلســات الحــوار. والأرجــح أن تتواصــل صيغــة الحــوار ذي المســارات المتوازيــة، لتصبــح أحــد الأســاليب المميــزة لإدارة المجتمــع السياســي المصــري.

انفتــاح المجــال السياســي العــام بدرجــة ملحوظــة هــو إحــدى الســمات الهامــة للمرحلــة الراهنــة، فقــد تمــت تصفيــة مواقــف عــدد كبيــر مــن المحبوســين علــى ذمــة قضايــا لهــا علاقــة بالــرأي، وجــرى تخفيــف ضوابــط التعبيــر عــن الــرأي عنــد مناقشــة وتقييــم الأداء الحكومــي والسياســات العامــة.

أثبتــت تجربــة الحــور الوطنــي فائدتهــا، ومــن المتوقــع فــي الفتــرة القادمــة مواصلــة الحــوار الوطنــي، وإن بأشــكال وســرعات مختلفــة. لقــد أنتــج الحــوار الوطنــي مجموعــة مهمــة مــن التوصيــات الإصلاحيــة التــي تعكــس توافقــات النخــب والتيــارات السياســية، ومــن المتوقــع فــي الفتــرة القادمــة نقــل هــذه التوصيــات إلــى حيــز التنفيــذ، خاصــة التوصيــات المتعلقــة بقواعــد الحبــس الاحتياطــي، وإصلاح القواعــد المنظمــة لانتخــاب أعضــاء مجلــس النــواب مــن أجــل إتاحــة فرصــة أكبــر لتمثيــل التيــارات السياســية والأحــزاب.

علــى الجانــب الآخــر، كانــت الانتخابــات الرئاســية هــي ذروة المشــهد السياســي فــي 2023. يمكــن وصــف هــذه الانتخابــات بأنهــا تأسيســية، فهــذه هــي المــرة الأولــى التــي تجــرى فيهــا انتخابــات رئاســية فــي ظــروف عاديــة، بحيــث يمكــن القــول إن طريقــة إدارة هــذه الانتخابــات تؤشــر علــى الطريقــة التــي ســتجرى بهــا الانتخابــات الرئاســية فــي مقبــل الأيــام، مــع تعــديلات هنــا وهنــاك تتناســب مــع الظــروف المتغيــرة.

فــي الانتخابــات الرئاســية 2014، كان البلــد قــد خــرج تــوًا مــن ثــورة الثلاثيــن مــن يونيــو، وكان للمرشــح عبــد الفتــاح السيســي شــعبية كاســحة نظــرًا لــدوره القيــادي فــي إنهــاء حكــم الإخــوان. كان الرئيــس السيســي وغيــره مــن المرشــحين قادميــن مــن خــارج الحكــم، وبالتالــي كان جميــع المرشــحين يتحدثــون عــن المســتقبل الموعــود، دون أن يتحمــل أي منهــم المســئولية عــن سياســات جــرى تطبيقهــا، ونتائــج تحققــت ووعــود لــم تتحقــق. فــي الانتخابــات الرئاســية التاليــة عــام 2018، كان

النظـام السياسـي مـا يـزال يمـر بمرحلـة التثبيـت الصعبـة، محاربًا معركـة البقـاء فـي مواجهـة الإرهـاب والضغـوط الخارجيـة، فتمـت إدارة تلـك الانتخابات بدرجـة عاليـة مـن الحذر، انعكـس فـي الضيـق البالـغ لنطـاق المنافسـة الانتخابيـة حرصًا علـى تجنيـب الاسـتقرار المزيـد مـن الضغـوط.

انتخابـات الرئاسـة 2023 جـرت فـي ظـروف طبيعيـة إلـى حـد كبيـر. لقـد اجتـاز النظـام السياسـي المصـري اختبـار البقـاء، وتحقـق النصـر علـى الإرهـاب، فيمـا قضـى الرئيـس عبـد الفتـاح السيسـي فـي الحكـم عـدة سـنوات تمكـن خلالها مـن تحقيـق إنجـازات، بينمـا ظهـرت بعـض المشـكلات التـي أثـارت الانتقـاد. هـذا وضـع طبيعـي تمامًـا، حيـث يتقـدم الرئيـس طلبًـا لتجديـد الثقـة، عارضًـا الإنجـازات وشـارحًا أسـباب التعثـر، فـي مواجهـة مرشـحين منافسـين ليـس لديهـم سـجل مـن الأداء التنفيـذي يعـزز فرصتهـم أو يقللهـا، لكـن لديهـم الفرصـة لتقديـم وعـود وطـرح رؤى وسياسـات بديلـة لمعالجـة مـا ظهـر مـن إخفـاق فـي بعـض المجـالات.

كل هـذا طبيعـي تمامًـا، لـذا فـإن الطريقـة التـي تمـت بهـا إدارة انتخابـات الرئاسـة 2023 تقـدم مؤشـرًا علـى الطريقـة التـي سـيعمل ويتطـور وفقًـا لهـا نظامنـا السياسـي خـلال الفتـرة القادمـة، بعـد وصولـه إلـى مرحلـة النضـج، وتجـاوز المراحـل التأسيسـية، بـكل مـا يصاحبهـا عـادة مـن إجـراءات اسـتثنائية مرتبطـة بظـروف النشـأة والانتقـال. لقـد وضـع نظامنـا السياسـي أقدامـه علـى الطريـق نحـو الاسـتقرار علـى صيغـة سياسـية مسـتدامة طويلـة الأمـد، وقـد مثلـت الانتخابـات الرئاسـية خطـوة مهمـة فـي هـذا الاتجـاه.

أظهـرت الانتخابـات الرئاسـية تكـون توافقـات ومسـاحات إجمـاع سياسـي مهمـة، مـن المرجـح اسـتمرارها وتحولهـا إلـى ملامـح أساسـية للمجتمـع والنظـام السياسـي. رغـم مـا بينهـم مـن اختلافـات، ينتمـي المرشـحون الأربعـة لتيـارات الوسـط، يمينًـا ويسـارًا. يتحـدث أغلـب المرشـحين عـن القطـاع الخـاص والمنافسـة رغـم اخـتلاف الأيديولوجيـات والخلفيـات، وهـذا تطـور شـديد الأهميـة مـن حيـث أثـره فـي بنـاء إجمـاع وطنـي حـول طبيعـة السياسـات العامـة واجبـة الاتبـاع والتطبيـق فـي مصـر.

تجنـب الخطـاب والنزعـات الشـعبوية والصداميـة هـو إحـدى نقـاط الإجمـاع الأخـرى التـي ميـزت الانتخابـات الرئاسـية، بمـا يُشـير إلـى أن نظامنـا السياسـي يتحـرك فـي اتجـاه توسـيع مسـاحات النقـاش العـام والتعبيـر عـن الـرأي، وأن يجـري ذلـك عبـر خطـاب غيـر صدامـي أو شـعبوي أو تحريضـي، بمـا يُعمـق مـن مكـون الأفـكار والبدائـل فـي الخطـاب العـام. رفـض الإخـوان هـو إجمـاع آخـر ظهـر فـي هـذه الانتخابـات. فـي هـذا السـياق، يمكـن فهـم الرفـض الـذي قوبـل بـه مرشـحون محتملـون تمسـكوا بخطـاب وأسـاليب شـعبوية وصداميـة، وتـرددوا فـي إظهـار موقفهـم مـن التنظيـم والفكـر الإخوانـي، بـل وربمـا سـعوا للائـتلاف معهـم.

باسـتثناء الرئيـس عبـد الفتـاح السيسـي، مثـل المرشـحون الثلاثـة المتنافسـون أحزابًـا سياسـية رئيسـية مـن خـارج التيـار الرئيسـي لأحـزاب المـوالاة، وبمـا يؤشـر لـدور ومسـاحة أكبـر للأحـزاب السياسـية فـي المرحلـة القادمـة، وبمـا قـد يُسـاهم فـي معالجـة ولـو جزئيـة للقصـور الحزبـي المزمـن الـذي تعانـي منـه الحيـاةُ السياسـية فـي مصـر.

يُمكـن استشـراف ملامـح النظـام السياسـي الـذي تتجـه إليـه مصـر فـي السـنوات المقبلـة فـي النقـاط التاليـة:

- للدولة وأجهزتها هيمنة كبيرة على العملية السياسية.
- تتسـم هيمنـة الدولـة بالمرونـة، فهـي تفسـح هوامـش للحركـة السياسـية تتسـع أو تضيـق حسـب الظـروف، لكنهـا لا تنغلـق تمامًـا أبـدًا.
- هنـاك حـوار متواصـل بيـن ممثلـي الدولـة والنخـب السياسـية حـول الوضـع السياسـي وقواعـد المبـاراة السياسـية، بمـا يتيـح هندسـة وتنسـيق ردود الأفعـال للتكيـف المشـترك مـع المتغيـرات. تتيـح هـذه الطريقـة للنخـب السياسـية، الحاكمـة والمعارضـة، الفرصـة للتعامـل مـع التغيـرات فـي البيئـة السياسـية والاقتصاديـة، بطريقـة تحـد مـن فـرص اللجـوء لسياسـات الشـارع المسـببة لعـدم الاسـتقرار.
- تتبنى الأطراف المختلفة، في الحكم والمعارضة، خطابًا سياسـيًا يتجنب الاسـتقطاب، والدعاية السـلبية، والتشـكيك في الجدارة، ويُركز في المقابل على الإيجابية وتطوير وبلورة البدائل.

2 الاقتصـــاد المصـــري

انعقدت الآمال عند استقبال العام 2023 على نظرة الدولة إلى القطاع الخاص، وبدء اتخاذ خطوات جادة في اتجاه التوقف عن مزاحمته من خلال مراجعة وإصدار وثيقة سياسة ملكية الدولة، والإشارات الإيجابية التي أطلقتها الدولة من خلال إطلاق سياسة التخارج على مراحل من أجل إفساح المجال أمام القطاع الخاص، ليقوم بدوره المنوط به كقاطرة هامة للنمو المحفز بالاستثمار، خاصة مع ضعف حجم الادخار المحلي (أقل من 6%)، والحاجة الدائمة إلى رافد من التدفقات الاستثمارية الخارجية، لتعويض الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار اللازم لتحقيق معدل نمو مستدام لا يقل عن 7% سنويًا، وقدرت الحكومة معدل الاستثمار المطلوب بما لا يقل عن 15% من الناتج المحلي الإجمالي.

شهد العام 2023 تدهورًا في معظم المؤشرات التي رصدت باعتبارها التحديات الأبرز للعام. فقد بلغ الدين العام المحلي ما يقرب من 6,8 تريليونات جنيه مصري، مع بلوغ الدين الخارجي ما يزيد على 165 مليار دولار أمريكي، والتهام خدمة الدين خلال أول شهرين من العام المالي الجاري لما يصل إلى 66% من المصروفات العامة بقيمة 391,8 مليار جنيه، وبمعدل نمو سنوي بلغ 92,2%. بالنسبة لمعدلات التضخم العام على أساس سنوي فقد ارتفعت من مستوياتها المرتفعة بالفعل (21,9% ديسمبر 2022) إلى 38,5% بنهاية أكتوبر 2023. مع تفاوت غير مبرر بين مستويات التضخم العام والأساسي خلال العام، تم سده بشكل كبير مع قرب نهاية العام. أما سعر الصرف الرسمي فقد ارتفع من نحو 24,7 جنيهًا مقابل الدولار نهاية ديسمبر 2022 إلى حوالي 31 جنيهًا في منتصف نوفمبر 2023، مع زيادة الفجوة بين السعر الرسمي وأسعار السوق السوداء التي تختلف باختلاف السلعة المطلوبة. كذلك تراجع التصنيف الائتماني لمصر الصادر عن وكالات التصنيف الثلاث (موديز، وفيتش، وإس آند بي) حتى إن بعضها تراجع أكثر من مرة خلال العام.

غير أن ميزان المدفوعات حقق فائضًا في العام المالي الماضي 2022/ 2023، بلغ 882 مليون دولار مقابل عجز بلغ 10,5 مليارات دولار خلال العام المالي 2021/ 2022. جاء ذلك التحسن على خلفية تحسن عجز حساب المعاملات الجارية بنسبة 71,5% ليصل إلى 4,7 مليارات دولار في العام المالي الماضي، مقابل 16,6 مليار دولار خلال العام المالي السابق، نتيجة تراجع عجز الميزان التجاري بمعدل 28,2% ليصل إلى 31,2 مليار دولار.

ولا يمكن إغفال حقيقة أن الكثير من مؤشرات التحسن في ميزان المدفوعات يمكن إرجاعها إلى صعوبة تدبير الدولار في الجهاز المصرفي، ومن ثم خفض الاستيراد بشكل قسري، سواء من المنتجات النهائية أو مدخلات الإنتاج، مما ترتب عليه انخفاض في المعروض السلعي بالأسواق، وترتب عليه تعزيز مستويات التضخم في الأسعار. كذلك فإن تحسن ميزان المعاملات الرأسمالية كثيرًا ما يقترن بتدفق القروض والودائع التي لا يمكن اعتبارها رافدًا مستدامًا للقضاء على العجز الخارجي.

أما معدلات البطالة فقد استمرت منخفضة عند مستويات 7% خلال الربع الثاني من 2023 نزولاً من 7,1% في الربع السابق، وهذا المستوى يخفض من احتمالات حدوث أزمات اجتماعية كبيرة ناشئة عن اقتران التضخم الجامح بالتباطؤ الاقتصادي بما يعرف أحيانًا بالركود التضخمي.

وقد نتج عن تراجع الأداء في ملفي سعر الصرف والتخارج الحكومي من الشركات عدم قيام صندوق النقد الدولي بمراجعتي شهري مارس وسبتمبر من العام 2023، بغرض إطلاق مزيد من أقساط القرض المتفق عليه بقيمة 3 مليارات دولار على 9 شرائح لمدة 4 سنوات، لم تتلق مصر منها سوى الشريحة الأولى البالغة 347 مليون دولار فقط.

مـع انـدلاع حـرب غـزة فـي أكتوبـر 2023، زادت المخاطـر المحدقـة بالاقتصـاد المصـري فـي عـام 2024، خاصـة مـع تهديـد إيرادات السـياحة الترفيهيـة (فـي شـبه جزيـرة سـيناء) وإيرادات الغاز المسـال القـادم مـن إسـرائيل فـي صـورة غازية ويتـم إسـالته فـي دميـاط وإدكـو للتصديـر إلـى أوروبـا. وكـذا تهديـد تراجـع إيرادات المناطـق الصناعيـة المؤهلـة "الكويـز"، إلـى جانـب الأثـر الكلـي للحـرب علـى أسـعار مصـادر الطاقـة بمـا يؤثـر سـلبًا علـى توقعـات النمـو العالمـي (كل 10% زيادة فـي أسـعار النفـط تـؤدي إلـى تراجـع توقعـات النمـو العالمـي بنحـو 0.2 نقطـة مئويـة وارتفـاع توقعـات التضخـم بنحـو 0.4 نقطـة مئويـة وفقًـا لصنـدوق النقـد الدولـي). كمـا أن أي زيـادة بمقـدار 1 دولار فـي أسـعار النفـط تـؤدي إلـى أثـر صافـي بالخسـارة مقـداره 3 مليـارات جنيـه فـي الموازنـة العامـة، وفقًـا لتقديـرات الموازنـة.

مـن ناحيـة أخـرى، كان للدبلوماسـية المصريـة دور هـام فـي نـزع فتيـل الأزمـة، الأمـر الـذي جعـل مديـرة صنـدوق النقـد الدولـي كريسـتالينا جورجييفـا تتحـدث عـن إمكانيـة مضاعفـة قيمـة القـرض الموجـه لمصـر بقيمـة 3 مليـارات دولار للتصـدي للتحديـات الجديـدة الناشـئة عـن الحـرب. أمـا الاتحـاد الأوروبـي، فيـدرس إمكانيـة توجيـه اسـتثمارات لمصـر تقتـرب مـن 10 مليـارات دولار، وهـي تدفقـات هامـة ومطلوبـة لسـداد الالتزامـات، والتـي قدرهـا المركـزي المصـري بنحـو 72 مليـار دولار بحلـول عـام 2027، وهـي بالتأكيـد تقديـرات قابلـة للمراجعـة مـع تواصـل تدفـق الديـون. لكـن الخبـر الجيـد هـو أن مصـر تمكنـت خلال عاميـن مـن سـداد 52 مليـار دولار التزامـات خارجيـة، وهـو مؤشـر علـى القـدرة علـى السـداد.

أمـا مـن ناحيـة الاقتصـاد الحقيقـي، وفيـه يكمـن الحـل المسـتدام لأزمتـي عجـز الموازنـة وميـزان المدفوعـات، فـإن قطـاع الصناعـات التحويليـة مـا زال بعيـدًا عـن تحقيـق مسـتهدفاته ليكـون قاطـرة لمختلـف القطاعـات، ومـا زالـت مسـاهمته فـي الناتـج المحلـي محـدودة ومقيـدة بأزمـة التمويـل (نتيجـة توقـف المبـادرات الجـادة الداعمـة للقطـاع) وبأزمـة الطاقـة. وللتعامـل مـع هاتيـن الأزمتيـن، يجـب أن توفـر الدولـة صناديـق داعمـة للصناعـة المعـدة للتصديـر ذات المكـون المحلـي الغالـب، والاعتمـاد المتزايـد علـى مصـادر الطاقـة الجديـدة والمتجـددة مـن خلال حلـولٍ لا مركزيـة لإنتـاج الطاقـة، وهـو مـا يسـتدعي فصـل هيئـة الطاقـة المتجـددة عـن وزارة الكهربـاء لتجنـب تعـارض المصالـح. كذلـك، يجـب أن تخطـو الدولـة بخطـى متسـارعة نحـو حـل مشـكلة تعـدد الولايـة علـى الأراضي بشـكل حاسـم ووقـف فوضـى التراخيـص.

يجـب أن يشـهد عـام 2024 مزيـدًا مـن المرونـة فـي سـعر الصـرف. لكـن تلـك المرونـة مشـروطة بتوفيـر حصيلـة دولاريـة تسـمح بإشـباع الطلـب علـى الـدولار عنـد أسـعاره الجديـدة، حتـى لا تسـتمر موجـات "الدولـرة"، وحتـى لا يتحـول التخفيـض المتكـرر فـي قيمـة العملـة المحليـة إلـى عقوبـة جماعيـة، تُلقـي بظلالهـا علـى أسـعار السـلع والخدمـات مـن خلال تمرير صدمـات سـعر الصـرف إلـى تكاليـف اسـتيراد السـلع أو مـدخلات إنتاجهـا، ومـن ثـم إلـى الأسـعار التـي يتحملهـا المسـتهلك.

ولتوفير السيولة الدولارية لا بد من رفع أسعار الفائدة الاسـمية، كـي لا تبقـى الفائدة الحقيقية سـالبة (بعد اسـتبعاد قيمـة التضخـم) حتـى تجتـذب أدوات الديـن المصريـة تدفقـات رؤوس الأموال من جديد. يساعد على ذلك بدء تعافي الاقتصادين الأمريكي والأوروبي من التضخم، وتوقعات وقف موجات رفع الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال استمرار تخـارج الدولـة لصالـح القطـاع الخـاص، ومن خلال تنشـيط سـوق المـال وابتـكار أدوات ماليـة جديـدة، ومـن خلال تحسـين بيئـة الاسـتثمار. الضبـط المالـي مـن ناحيةٍ أخـرى يُقلـل مـن العجزين الداخلـي والخارجـي فـي الأجـل القصيـر، ويحـد مـن الاقتـراض بالعملـة الصعبـة، بمـا يُقلـل مـن الطلـب علـى الـدولار بشـقيه (سـواءً لسـداد الديـن الأجنبـي، أو لاسـتيراد مـدخلات إنتـاج بالمشـروعات القوميـة ذات المكـون الأجنبـي الكبيـر).

كمـا يجـب أن تسـتعد مصـر خلال العـام 2024 لصدمـات قطاعـي السـياحة والنقـل فـي شـرق البـلاد، بتنويـع مصـادر الدخـل الناتـج عـن تلـك الخدمـات. مـن ذلـك علـى سـبيل المثـال، الاهتمـام بترويـج السـياحة الثقافيـة جنـوب البـلاد، والسـياحة الترفيهيـة الصيفيـة غـرب البـلاد، مـع إعـداد تجهيـزات عالميـة لافتتـاح المتحـف المصـري الجديـد بفعاليـات تسـتمر علـى مـدار العـام.

أيضًا، يجب أن تعتمد مصر خلال العام المقبل على التحوط ضد تقلبات الطاقة والغذاء بعقود مستقبلية، وأن تستعد لصدمة السوق العقارية في الصين والتي من شأنها تحقيق تباطؤ في النمو العالمي لعدة سنوات قادمة على الأقل، مع تفعيل عضويتها في تجمعات هامة مثل "بريكس" للتفاوض حول هيكلة الدين الخارجي للدول الأكثر استدانة، مع استخدام أفكار مبتكرة كالتي استحدثها وزير الخزانة الأمريكي "نيكولاس بريدي" عام 1989 لحل أزمة ديون دول أمريكا اللاتينية، والمعروفة بـ"سندات بريدي"، التي أعادت هيكلة ديون دول أمريكا اللاتينية على نحو يحقق أهدافها التنموية.

3 السياســـة الخارجيـــة

يُقبل العام 2024 على مصر وجوارها المباشر قد أصبح أكثر اشتعالاً وأقل استقرارًا عما كان عليه خلال العام 2023. فما زالت الحرب في غزة تخلق أزمة إنسانية ضاغطة على الحدود الشرقية لمصر، وتهدد الأمن القومي المصري بمخاطر التهجير الفلسطيني الذي يمكن أن يقود إلى تصفية القضية الفلسطينية، وتعريض معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية وحالة السلام القائمة بين البلدين منذ أربعة عقود إلى خطر داهم.

ويشهد السودان استمرار الحرب الأهلية والاقتتال المتواصل بين قوات الجيش وميليشيات الدعم السريع مما يزعزع الاستقرار على الحدود الجنوبية لمصر ويهدد أمنها القومي، إذ اضطرت لاستقبال ما يقرب من نصف مليون لاجئ سوداني تعرضت حياتهم للخطر وبيوتهم ومدنهم للتدمير والنهب والسلب. أما من جهة الغرب، فلا تزال الجهود لتشكيل حكومة مركزية تمثل التوجهات المختلفة في الشرق والغرب الليبيين غير مكللة بالنجاح حتى الآن.

يأتي العام الجديد أيضًا دون أن تنجح مصر في التوصل لاتفاق لإدارة موارد مياه النيل مع إثيوبيا والسودان بعد اكتمال بناء سد النهضة الإثيوبي، بل وظهور دلائل على اعتزام إثيوبيا بناء سدود أخرى على مجرى النيل، ورفضها التوصل إلى اتفاق ملزم بتوفير حد أدنى من المياه لمصر والسودان، خاصةً في حالة انخفاض مستوى الأمطار وفيضان النهر. يزيد من خطورة هذا التهديد الحيوي تزامنه مع مرور مصر أيضًا بأزمة اقتصادية بسبب عجز موارد الدولة من النقد الأجنبي عن الوفاء باحتياجاتها من الواردات والتزاماتها لسداد أصل وفوائد القروض الأجنبية المستحقة عليها. وفاقمت حرب غزة الأخيرة من حدة الأزمة الاقتصادية في مصر التي ما زالت تعاني من الآثار الاقتصادية لوباء كوفيد-19 والحرب الأوكرانية التي لم تتوقف رغم دخولها عامها الثاني.

لا شك أن حرب غزة قد أثرت على العديد من التطورات الإقليمية والدولية، فقد أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك أن الشرق الأوسط يبقى منطقة حيوية متقدمة في أولويات السياسة الأمريكية التي كان مخططو استراتيجيتها يميلون لإعطاء أولوية لمنطقة الشرق الأقصى وجنوب آسيا، ومواجهة المحاولات الصينية لتحقيق السيطرة الإقليمية هناك تمهيدًا لتبوئها مكانة القطب العالمي المنافس للولايات المتحدة.

هكذا، فإن التخوف الأمريكي من تصاعد الحرب في الشرق الأوسط ودخول أطراف أخرى فيها، مثل حزب الله وإيران وروسيا، قد دفع بالرئيس الأمريكي جو بايدن إلى نشر حاملات طائرات وسفن حربية أخرى في البحرين المتوسط والأحمر والخليج العربي لحماية آلاف الجنود الأمريكيين الموجودين في قواعد في العديد من دول المنطقة، ولردع إيران عن الدخول في الحرب ضد إسرائيل، بل ولمنع نتنياهو من محاولة استدراجها بضربة استباقية لتوسيع نطاق الحرب التي يرى في استمرارها أفضل إنقاذ لمستقبله السياسي. وبالإضافة لزيارة الرئيس الأمريكي لإسرائيل خلال الحرب، فإن كبار المسئولين الأمريكيين أصبحوا يقضون وقتًا طويلاً في زيارات مكوكية لدول الشرق الأوسط لبحث سبل إنهاء الحرب وسيناريوهات ما بعد الحرب، سواء في غزة أو في الضفة الغربية أو باقي الإقليم.

أثبتت حرب غزة أن الأمن لن يتوفر لإسرائيل ما لم يتم إيجاد وتنفيذ حل يضمن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني. وثبت فشل النظرية التي تبنتها حكومات اليمين الإسرائيلي حول إمكانية اندماج إسرائيل إقليميًا وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية مع استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية. وعاد المسئولون الأمريكيون للحديث عن ضرورة إحياء حل الدولتين، وضرورة ألا يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل بدء الحرب في 7 أكتوبر. وأثبتت الحرب مرة أخرى أهمية دور مصر في التعامل مع الأزمة ومنع تصعيدها ومعالجة الكارثة الإنسانية التي أصابت أبناء الشعب الفلسطيني في غزة والجوانب الإنسانية الأخرى، مثل الإفراج عن الرهائن المدنيين وأسرى الحرب من الجانبين.

لا تملك مصر رفاهية الانتظار التي يملكها أطراف إقليمية ودولية أخرى حتى نهاية الحرب، وفقًا لتوقيتات وخطط إسرائيل التي تسعى للإجهاز على مقاتلي وقيادات حماس وتدمير أنفاقهم ومعداتهم، فتنفيذ الأهداف الإسرائيلية سوف يكلف عشرات الآلاف من الضحايا الفلسطينيين الأبرياء، ويدفع مئات الآلاف غيرهم إلى محاولة الخروج من جحيم غزة من خلال المنفذ الوحيد المتاح حاليًا في رفح إلى صحراء سيناء. وسوف تتزايد وقتها الضغوط الإنسانية على مصر لتغيير سياستها المعلنة لمنع قبول تهجير الفلسطينيين من غزة إلى مصر الذي يعني تصفية القضية الفلسطينية، ويهدد الأمن القومي المصري، وقد يعصف باتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية.

المخاطر القادمة من الحدود الشرقية شديدة الحدة، بما يبرر جعل التعامل معها محورًا لسياسة مصر الخارجية في الفترة القادمة. في هذا السياق، فإن مصر اليوم بحاجة ماسة وعاجلة لوضع تصور لطريقة لإنهاء هذه الحرب وربطها بالتسوية السياسية التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، مع إمكانية مبادلة متساوية ومتكافئة في الأراضي، بحيث تحصل الدولة الفلسطينية الناشئة على مساحة من الأرض في صحراء النقب مكافئة لتلك التي سوف تضمها إسرائيل لحدودها، لأن عليها الجزء الأكبر والأكثر كثافة سكانية من المستوطنات.

ولعل من مصلحة مصر أن يتم توسيع حدود قطاع غزة بضم غلافها من صحراء النقب ليسمح لزيادتها السكانية بالتمدد شرقًا وشمالاً داخل فلسطين التاريخية، وليس جنوبًا باتجاه سيناء، ويسهل من الربط بين غزة والضفة الغربية عن طريق نفق أو طرق علوية لكي يتحقق التواصل الإقليمي للدولة الفلسطينية.

ويجب أن يتضمن التصور المصري للمستقبل بعد حرب غزة مشروعات إقليمية ودولية للمساعدة في إعادة إعمار غزة وتنمية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، والنهوض بمستوى معيشة الشعب الفلسطيني ومساعدته على أن يخطو نحو الاستقلال. ورغم أن الدور الرئيسي في إدارة قطاع غزة يجب أن يكون للفلسطينيين من مسئولي منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية مدعومًا بقوة حفظ سلام دولية، إلا أن مصر سوف يكون لها دور هام في إدارة معبر رفح، وتدريب ومساعدة السلطة المدنية التي سوف تتولى زمام الأمور في غزة، ودعم المفاوض الفلسطيني خلال مفاوضات الوضع النهائي.

مع استمرار وثبات سياسة مصر التي ترفض أي تهجير للشعب الفلسطيني خارج أرضه أو أي تلميح بأن تسمح مصر بنقل الفلسطينيين إلى سيناء، فإن هناك الكثير الذي يمكن لمصر الإسهام فيه لصالح الاقتصاد الفلسطيني قبل الاستقلال وبعده. فقد أثبتت الحروب المتتالية في غزة أن مطار وميناء العريش هما الأقرب لنقل واردات القطاع في المستقبل، بل وربما واردات الضفة أيضًا إذا ما تم إنشاء طريق للنقل السريع بينهما؛ فاتجاه إسرائيل للانفصال عن الفلسطينيين يزيد من دور مصر، كشريك للدولة الفلسطينية الناشئة، وكنافذة لها للوصول إلى العالم خلف الجدران الإسرائيلية.

وأثبتت أيضًا حرب غزة أن أهم رصيد استراتيجي لمصر بعد موقعها الجغرافي الفريد هو علاقاتها الطيبة بكل القوى الفاعلة إقليميًا ودوليًا. ويمكن أن يتجاوز الدعم الذي يجب أن تتلقاه مصر لهذا الدور المتميز نطاق الدعم الاقتصادي وإنما يجب أن يمتد إلى مطالبة الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ودول أخرى بممارسة الضغوط على إثيوبيا للتوصل إلى اتفاق ملزم مع مصر والسودان حول مياه النيل، وعلى حكومة الغرب في ليبيا للتوصل لاتفاق مع الشرق لتكوين حكومة مركزية موحدة.

من المهم كذلك أن تحافظ مصر على تطور العلاقات الخاصة التي تربطها بالصين، ذلك القطب الاقتصادي والعسكري البازغ، ومع روسيا ومجموعة BRICS التي وجهت لمصر الدعوة لكي تنضم لها منذ مطلع العام 2024. وسوف يفيد مصر أن تشجع هذه الدول على المساهمة في دعم مشروعات التعاون الإقليمي التي يمكن أن تكون مصر مركزها أو أحد أطرافها، وأن تطلعهم على الخطط والتصورات للشرق الأوسط ما بعد الحرب، والذي تسعى مصر أن يكون أفضل من واقع تلك المنطقة المضطرب طوال القرن المنصرم.

دورية شهرية

من أجل دراية شاملة..
بكل ما يدور حولك من أحداث

/ecsstudies
www.ecss.com.eg

02 قضايـــا إقليميـــة

اضطـرابات ممـتدة..
وتسويـات متعثـرة

- استمـرار العـدوان الإسرائيلي وتزايد معاناة غـزة
- تباطؤ مسـار التطبيع بين دول الخليـج وإسرائيـل
- جمود ميداني وسياسـي في سوريا واليمـن وليبيا
- تعثر التسوية وعدم الحسم العسكري في السودان
- تشـدد إيرانـي بالداخـل وانفتاح خارجـي محسـوب

تتفاقـم اضطرابـات منطقـة الشـرق الأوسـط فـي العـام الجديـد علـى خلفيـة تداعيـات حـرب إسـرائيل علـى غـزة إثـر هجـوم السـابع مـن أكتوبـر، فـي وقـت لا يـزال فيـه تعثـر التسـويات مسـتمرًا فـي الصراعـات والأزمـات الممتـدة فـي المنطقـة. إذ مـن المتوقّـع أن تزيـد معانـاة قطـاع غـزة فـي العـام 2024، نظـرًا لإصرار حكومـة الحـرب الإسـرائيلية علـى مـا تصفـه سـحق المقاومـة الفلسـطينية، الأمر الـذي يبـدو مسـتحيلاً لعوامـل ميدانيـة، فـضلاً عـن رغبـة إسـرائيل فـي إعـادة احـتلال القطـاع أو أجـزاء منـه. والمرجّـح أن تحـدث عـدة هُدن إنسـانية وتبادل للأسـرى، قـد يدفع لاحقًا لوقـف إطلاق النـار والبحـث فـي مسـتقبل غـزة السياسـي.

خليجيًا، تبـدو دول الخليـج مؤهلـة لمزيـد مـن اسـتقرار العلاقـات البينيـة مـع توجهـات تنافسـية بيـن السـعودية والإمـارات. وقـد تواجـه دول مجلـس التعـاون الخليجـي عـددًا مـن القيـود الاقتصادية تدفـع إلـى إبطـاء الجهـود الطموحـة والسـريعة لتطبيـق إصلاح إداري ومالـي واقتصـادي فـي مـدى زمنـي محـدود. وقـد تُضطـر الـدول الخليجيـة الراغبـة فـي مزيـد مـن التطبيـع مـع إسـرائيل إلـى التريـث كثيـرًا إلـى أن تتضـح النوايـا الإسـرائيلية بشـأن مسـتقبل غـزة.

سـودانيًا، مـن المرجّـح أن يسـتمر القتـال فـي مناطـق مختلفـة مـن السـودان مـع تعثـر جهـود التسـوية بيـن الجيـش السـوداني وقـوات الدعـم السـريع. وقـد تقـوم منظمـة الإيجـاد بـدور محـوري فـي وقـف الحـرب، فـي الوقـت الـذي يتراجـع فيـه الانخـراط الأممـي فـي جهـود التسـوية، وغالبًـا سـوف تسـتمر القـوى السياسـية والمدنيـة فـي إعـادة تنظيـم نفسـها، وتجـاوز الخلافـات الجوهريـة فيمـا بينهـا.

بالنسـبة لأزمـات سـوريا واليمـن وليبيـا، تبـدو عمليـة التسـوية السياسـية الشـاملة أبعـد مـن أن تحـدث خلال العـام 2024، وذلـك بالرغـم مـن جهـود مبعوثـي الأمـم المتحـدة. إذ تظـل الانتخابـات فـي ليبيـا مؤجلـة، وصراعـات النخبـة ممتـدة، وكذلـك الشـكوك قائمـة فـي التـزام جماعـة أنصـار اللـه الحوثيـة ببنـود المبـادرة السـعودية. وتبـدو كلٌّ مـن سـوريا واليمـن مؤهلتيـن للتأثـر الشـديد بمجريـات العـدوان الإسـرائيلي علـى غـزة.

إيرانيًـا، مـن المرجّـح أن تسـتمر المؤسسـة الإيرانيـة الحاكمـة فـي سياسـة التشـدد، متمثلـة فـي تجاهـل الدعـوات لتخفيـف القيـود المفروضـة علـى الحريـات الشـخصية، وإقصـاء المرشـحين المنتقديـن لسياسـات الحكومـة مـن انتخابـات مجلـس الشـورى التـي سـوف تُجـرَى فـي مـارس 2024. مـع المراوحـة بيـن سياسـات التهدئـة والتصعيـد مـع دول الإقليـم، وتطويـر الأنشـطة النوويـة دون الوصـول لنقطـة اللا عـودة، والاسـتمرار فـي تعميـق التعـاون مـع الصيـن وروسـيا.

1 حرب إسرائيل على غزة

تُشير التطورات المتتالية في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى أن كافة الجهود المبذولة من جانب كافة الأطراف لم تستطع أن تُنهي هذه الحرب الوحشية، رغم أن عمليات قتل السكان الفلسطينيين المدنيين العزل بأسلوب وحشي غير مسبوق، والتي يشاهدها العالم كفيلة بأن يتحرك المجتمع الدولي بفاعلية لوقف هذه الحرب إلا أنه يقف كالمتفرج الأصم، ما يتيح لإسرائيل المزيد من القتل والتدمير بدون عناء، لا سيما وأن الدول الداعمة لها تقدم لها الأسلحة والذخائر بلا قيود وبكميات كبيرة تكفي لتدمير كامل القطاع عدة مرات. وبالرغم من المحاولات الجادة لوقف العدوان، فقد تم التوصل فقط إلى هُدن إنسانية محدودة ومؤقتة، وليس إلى وقف إطلاق النار.

اتجاهات إسرائيلية

تصر حكومة الحرب الإسرائيلية على الاستمرار في العدوان على غزة، طبقًا للأهداف التي حددتها في أعقاب هجوم السابع من أكتوبر 2023، والمتمثلة في القضاء على سيطرة حركة حماس على غزة، وتدمير بنيتها العسكرية، ثم أضافت لاحقًا هدفًا جديدًا وهو استمرار جيشها في القطاع لفترة زمنية غير محددة، بحجة ضمان عدم تكرار ذلك الهجوم، كما ترفض أن تتولى السلطة الفلسطينية أية أدوار مستقبلية في القطاع. وتعكس هذه الأهداف مجتمعة تمسك إسرائيل بمسار الحرب، مهما كانت الخسائر سواء في صفوفها أو بين المدنيين الفلسطينيين، والتي تتصاعد كل يوم وبأرقام وصلت إلى حوالي 100 ألف فلسطيني بين قتيل ومصاب ومفقود.

ولمواجهة الضغوط الداخلية والأمريكية، قبلت حكومة الحرب الإسرائيلية هدنة مؤقتة ومشروطة لأغراض إنسانية، استمرت أسبوعًا ابتداء من 24 نوفمبر 2023، تم خلالها تنفيذ صفقة تبادل أسرى والإفراج عن أعداد محدودة من المدنيين الإسرائيليين والجنسيات الأخرى من الأطفال والنساء في مقابل الإفراج عن أعدادٍ أكبر نسبيًا من الأسرى الفلسطينيين من النساء والأطفال من السجون الإسرائيلية.

والمرجّح أن تتعنت إسرائيل في قبول هدن إنسانية جديدة، قد تفتح المجال أمام وقف إطلاق نار، والأكثر ترجيحًا أن تقبل حكومة الحرب الإسرائيلية هدنًا محدودة زمنيًا يتم خلالها تبادل بعض الأسرى الإسرائيليين أو كلهم، مقابل مجموعات من الأسرى الفلسطينيين، على أن تستمر بعدها في عملياتها العسكرية، مهما كانت الخسائر والنتائج، بغرض تحقيق الأهداف التي حددتها منذ العدوان، ومحاولة استعادة الهيبة وقوة الردع الإسرائيلية التي تدهورت بفعل عملية حماس.

ومما يدعم هذا الاحتمال موقف الولايات المتحدة وتعاملها مع الحرب بأسلوب شديد السلبية، فمع التسليم بأن واشنطن تتبنى المواقف الإسرائيلية بشكل عام؛ إلا أن هذه الحرب أثبتت أن الدعم الأمريكي لتل أبيب سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا لا حدود له، والأمر الذي فاق كافة التوقعات أنها لا تؤيد وقف إطلاق النار.

ويرجع تركيز الإدارة الأمريكية على مسألة تبادل الأسرى بهدف الإفراج عن رعاياها الذين في حوزة حماس إلى السعي لدعم موقف "بايدن" في الانتخابات الرئاسية، أما دون ذلك فإن التحرك الأمريكي حرص على مطالبة إسرائيل بثلاثة مطالب: الأول، تجنب قتل المدنيين الفلسطينيين. والثاني، رفض احتلال القطاع بعد انتهاء الحرب مع رفض عودة حماس إلى السيطرة على غزة. والثالث، عدم اتخاذ إسرائيل أية خطوات من شأنها توسيع دائرة الصراع الذي بدأ يتصاعد عمليًا في منطقة البحر الأحمر من خلال العمليات التي يقوم بها الحوثيون ضد بعض السفن العابرة مضيق باب المندب، وهي المطالب التي تتعامل معها إسرائيل بعدم اكتراث شديد.

اتّجاهات فلسطينية

تبدو السلطة الفلسطينية غير قادرة على اتخاذ أية قرارات لتغيير الوضع في قطاع غزة، حيث إن المشكلات التي تعاني منها السلطة تعود إلى السياسة الإسرائيلية التي تعمدت إضعاف السلطة ومؤسساتها الأمنية والسياسية حتى لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي لا يكون هناك شريك فلسطيني في عملية السلام، الأمر الذي يؤكد أن استمرار الانقسام الفلسطيني يُعد مصلحة استراتيجية لإسرائيل كانت حريصة على استمراره.

وبشأن موقف المقاومة الفلسطينية في غزة، فمن الواضح أنها تحاول مواجهة العمليات الإسرائيلية بالإمكانيات التي تمتلكها، وتحرص على توظيف الأسرى لديها ولا سيما من العسكريين الإسرائيليين لتحقيق مكاسب على الأرض، كالتوصل إلى هدنة إنسانية أو أكثر، على أمل أن تكون فترات لالتقاط الأنفاس، وقد تؤدي إلى تغيير ولو نسبي في مسار الحرب الحالية.

ويُعد الموقف المصري أكثر المواقف التي تتسم بالتحرك بفاعلية، مقارنة بمواقف أطراف أخرى، ويستخدم كل أدواته لإحداث أي تغيير إيجابي في الموقف الحالي في غزة، سواء لإدخال المزيد من المساعدات الإنسانية من معبر رفح ومعبر كرم أبو سالم، والضغط المتواصل للتوصل إلى هدنة إنسانية، وإنجاز صفقة تبادل الأسرى، وعلاج أعداد كبيرة من الجرحى الفلسطينيين في المستشفيات المصرية، والتركيز الدائم على بلورة تسوية سياسية في المستقبل القريب تؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، تُسهم في بناء استقرار إقليمي يحول دون الحروب لاحقًا.

توقعات أساسية

تقود المتغيرات على الساحتين الإسرائيلية والفلسطينية مجتمعة إلى عدد من التوقعات لعام 2024 على النحو التالي:

- تمسّك إسرائيل بمواصلة عملياتها في غزة حتى تحقق أهدافها المعلنة، أو أغلبها، وهو ما يعني أن الحرب سوف تأخذ وقتًا طويلاً، مع إمكانية قبولها هدنًا إنسانية تحقق لها عودة بعض الأسرى لدى حماس، رغم أنها لن تتوقف عن محاولة تحريرهم بواسطة العمليات العسكرية والاستخبارية، واغتيال بعض قيادات حماس حتى تعلن أنها حققت مكاسب هامة.
- سيظلّ سكان قطاع غزة الطرف الذي يتحمل العبء الأكبر من العدوان الإسرائيلي وكل أنواع العقاب الجماعي التي يمارسها جيش الاحتلال بلا أدنى رادع، ولا سيما في ضوء اللا مبالاة الإنسانية التي تُسيطر على الموقف الأمريكي وغالبية القوى الدولية.
- أنّ مصر لن تقبل أن تكون طرفًا في نكبة فلسطينية جديدة، ولن تسمح بتهجير سكان غزة إلى سيناء، الأمر الذي يُعد خطًا أحمر بالنسبة لأمن مصر القومي، مع اتخاذ الدولة المصرية كافة الإجراءات التي تحول دون حدوث هذا الأمر.
- تبدو الضغوط الأمريكية والأوروبية والعربية غير قادرة وحدها على إنهاء الحرب، والتي يمكن أن تتحقق في حال تصاعد الضغوط الداخلية الإسرائيلية بقوة تجبر حكومة الحرب على وقف إطلاق النار.
- أن عناصر المقاومة الفلسطينية ليس أمامها خيار سوى الاستمرار في مواجهة القوات الإسرائيلية مهما كانت التكلفة، وذلك حتى تتضح الصورة النهائية للحرب، كما أنها سوف تكون إيجابية في التعاطي مع الهُدن الإنسانية بشروط تحقق لها قدرًا من المصداقية أمام الشعب الفلسطيني، على أمل أن تؤدي هذه الهُدن في مرحلة لاحقة إلى التوصل لوقف دائم لإطلاق النار، وبالتالي تخرج من الحرب وهي محققة أكبر قدر من المكاسب.
- أن العديد من الدول والمؤسسات والمراكز البحثية الدولية لا تزال تتناول مستقبل غزة بعد انتهاء الحرب. وبالرغم من أنها أجمعت على استبعاد حماس عن حكم القطاع تمامًا، إلا أنها لم تتوصل إلى رؤية واضحة بالنسبة لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب، وتحديدًا بالنسبة لكيفية عودة السلطة إلى غزة، ومستقبل حركة حماس.

- ستظل المطالب المصرية والعربية مؤكدة على رفض احتلال إسرائيل أي جزء من قطاع غزة، وأن تكون إدارة القطاع بعد الحرب مهمة فلسطينية، وضرورة إطلاق مفاوضات جادة لإنهاء حالة السيولة في القضية الفلسطينية، وما تفجره من مآسٍ إنسانية وأمنية كبرى بين فترة وأخرى.
- أنّ تصاعد عنف المستوطنين الإسرائيليين وعمليات الاقتحام التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي في مدن ومخيمات الضفة الغربية المحتلة، واعتقال الآلاف من الفلسطينيين وهدم البيوت وقتل الأطفال والشباب عمدًا؛ سوف يرفع من معدلات انتشار أعمال المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد قوات الاحتلال، ما قد يفجر الأوضاع على نحو غير متصور.

2 دول الخليـــج

كان 2023 عامًا مفصليًا لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث سادت توجهات تفاؤلية. فاقتصاديًا، استعاد النفط زخمه منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، وزاد المكون غير النفطي في الناتج القومي الإجمالي في عدد من دول مجلس التعاون، وبدأت الاقتصادات الخليجية تستعيد قدراتها المالية، على نحو انعكس في الزخم الذي شهدته البرامج التنموية والفعاليات الوطنية في الداخل، وبروز في فوائض بميزانيات أغلب هذه الدول؛ الأمر الذي مكّن دول مجلس التعاون من أن تُعيد الالتفاف حول رؤاها الوطنية وخططها الاستراتيجية، التي تراوحت بين أعوام 2030 و2040 و2050 و2070.

سياسيًا، ساد الاتجاه نحو تصفير الأزمات بين الدول الخليجية وبعضها، وبين بعضها ودول أخرى مهمة في الإقليم، حيث حققت السعودية وضعًا أفضل تجاه اليمن جراء صمود الهدنات المتتالية، واستمرار المباحثات المباشرة مع جماعة أنصار الله الحوثية لوضع أسس لتسوية الأزمة اليمنية، والتي أدت إلى قدر من الانفراج في علاقات الطرفين. وعلى الرغم من أن تسوية الأزمة مع قطر سبقت 2023، إلا أنه في هذا العام بدأت العلاقات القطرية الخليجية تتسم بالوضع الطبيعي.

جاء الاتفاق السعودي الإيراني في مارس 2023 ليشير إلى استدارة سعودية نحو مسار مختلف، كما تأكد مسار التطبيع في علاقات السعودية والإمارات مع تركيا بعد سنوات من التوتر، وكانت السعودية هي البلد الذي استضاف الرئيس السوري بشار الأسد في قمة أعادت سوريا للجامعة العربية في مايو 2023. كما توصّلت المملكة إلى تهدئة الملفات الخلافية مع الولايات المتحدة.

واستأنفت دول الخليج حركتها الدبلوماسية الجماعية، حيث لعبت أدوار الوساطة في النزاعات الدولية (السعودية والإمارات مع روسيا وأوكرانيا، والسعودية بالشراكة مع الولايات المتحدة في السودان، وقطر في غزة، وعمان في اليمن)، كما استمرت في تقديم المساعدات الإغاثية العالمية. وتحركت دول الخليج فيما وراء الشرق الأوسط، على نحو بدا في قمة العشرين في الهند في سبتمبر 2023، حين تم إعلان مشروع الممر الاقتصادي العالمي الذي يربط دول الخليج بالهند بأوروبا بالولايات المتحدة، مرورًا بالتطبيع والربط الاستراتيجي مع إسرائيل.

على الصعيد الثقافي والفني والرياضي، استمر انفتاح السعودية على الفن بكل أشكاله عربيًا وعالميًا؛ حيث استضافت المملكة في 2023 العديد من الحفلات والمهرجانات والفنانين من مختلف الدول. ورياضيًا، نظمت قطر كأس العالم لكرة القدم في 2022. وفازت السعودية باستضافة معرض إكسبو العالمي في نوفمبر 2023. وتسعى المملكة لاستضافة كأس العالم 2030، وتحول الدوري السعودي مع الاستراتيجية الجديدة لدعم الأندية التي صدرت 2022 وشراء اللاعبين الأجانب إلى شكل جديد. تشكل هذه الحصيلة أرضية ملائمة لعددٍ من التوقعات للعام 2024، على النحو التالي:

استمرار الانضباط في العلاقات الخليجية البينية، والتي بُنيت طوال العام 2023، لكن مع مزيدٍ من التحركات التنافسية في المجال الاقتصادي والترفيهي والإعلامي والرياضي، ولا سيما بين السعودية والإمارات.

بطء نسبي لعملية الإصلاح الاقتصادي والإداري، حيث تبرز قيود مالية ستحد من استمرار الازدهار النفطي وتنويع الاقتصاد والإصلاح الإداري والمالي، وأظهرت الموازنات العامة للعام 2024 في عدد من دول الخليج عجزًا كبيرًا مقارنة بالفوائض التي تم تحقيقها في السنة المالية المنصرمة. فمن جانب، يمثل هدف التنويع الاقتصادي أحد البنود الثابتة في مختلف الرؤى والاستراتيجيات الوطنية الخليجية، بما يعكس استمرار القلق من عصر ما بعد النفط؛ إلا أن الطموح الكبير في تحقيق نقلات اقتصادية في مدى زمني قصير بات يمثل مشكلة كبرى. وبينما تمكنت بعض الدول الخليجية من تحقيق التنوع الاقتصادي عبر سياسات مخططة، مثل الإمارات،

فإن الفائض المقدر للميزانية العام 2024 يدور حول 540 مليون درهم فقط مقارنة بفائض قدره 170 مليار درهم للعام 2023. وتظل جهود البعض تواجه صعوبات، فالسعودية سوف تضطر لمزيد من الإنفاق الحكومي لتعويض العجز المقدر في الميزانية العامة للعام 2024 بـ79 مليار ريال سعودي، وسوف يواجه الاقتصاد الكويتي ضغوطًا كبرى في ضوء العجز المقدر للعام 2024 بما يفوق 23 مليار دولار أمريكي.

مواجهة محتملة لضغوط الاستقطاب الدولي

إذ تمثل الأزمات الدولية والإقليمية اختبارًا كبيرًا للدول الخليجية. ففيما يتعلق بإدارة التوازن في العلاقات بين الشرق والغرب، فقد تمكنت دول المجلس خلال عام 2023 من التحرك المتوازن في علاقاتها بالدول العظمى، ساعد على ذلك الاحتياج النفطي من جانب الصين، وإعادة التقييم الاستراتيجي الأمريكي لأهمية الخليج، والحاجة الروسية المدفوعة بالعقوبات وسياسات أوبك+، ورغبة القوى العالمية الثلاث في الخليج، بما يمتلكه من فرص استثمارية وما يطرحه من شراكات استراتيجية، وما يقدمه من تسهيلات في الوساطات السياسية.

وإذا ما تطورت بعض تلك الأزمات إلى مواجهات مفتوحة، ولا سيما بين الصين والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، فستواجه دول الخليج معضلة الاختيار، وسيكون لذلك أثر مباشر على توجه الشركات العالمية في الاستثمار بالدول الخليجية أو بعضها، ومن ثم قد لا تستطيع دول المجلس الاحتفاظ بعلاقاتها مع الجميع بالقدر نفسه من التوازن، وقد تجد المخرج لعدم الوقوع في الاستقطاب الدولي في القيام بمحاولات جماعية للوساطة وتقديم مبادرات إنسانية جماعية أو فردية وفقًا للحالة.

تعثر التطبيع الخليجي الإسرائيلي بسبب الحرب في غزة

تعثر التطبيع الخليجي الإسرائيلي بسبب الحرب في غزة، لا سيما وأن المؤشرات الرئيسية تُفضي إلى نوايا إسرائيل لإعادة احتلال قطاع غزة أو أجزاء كبيرة منه إلى أجل طويل، الأمر الذي سيثير الكثير من الحرج لأية جهود خليجية للتطبيع، ولا سيما من السعودية التي تستهدف تسريع التطبيع في ظل واقع احتلال إسرائيلي لأرض فلسطينية، فضلاً عن التدهور العام الجاري في الضفة الغربية، والضرب بعرض الحائط لأية جهود سياسية للتسوية وفقًا لحل الدولتين. في الوقت نفسه، من المتوقّع أن يتعزز الموقف الرافض للتطبيع الذي عبر عنه البرلمان الكويتي، وكذلك أن تهدأ خطوات التطبيع بين كل من البحرين وسلطنة عمان مع إسرائيل، فيما ستتشكل خريطة تفاعلات خليجية متباينة مع إسرائيل.

على الجانب الآخر، من المتوقّع أن تستمر الولايات المتحدة في إقناع الدول الخليجية باتخاذ خطوات تطبيعية بغض النظر عن الأوضاع القائمة في غزة، ومحدودية الأمل في أية جهود لإحياء مسار حل الدولتين الذي تعول عليه الدول الخليجية والعربية. ويرتبط بتعثر التطبيع المرجّح أن يصاحبه تعثر أكبر، وربما تأجيل إلى أجل غير مسمى مشروع الممر الاقتصادي العالمي الذي يستهدف الربط بين الهند وأوروبا عبر الإمارات والسعودية اللتين تعوّلان عليه في لعب دور اقتصادي عالمي كبير.

3 أزمات ســوريـــا واليمـــن وليبيـــا

تُعد الأزمات التي تعاني منها سوريا واليمن وليبيا من قبيل الأزمات الفاقدة لقابلية تحقيق تقدم جوهري يعالج المشكلات الكبرى التي تولدت عن استمرار تلك الأزمات لأكثر من عقد، ومن ثم يبدو الجمود هو السمة الأبرز لها، مع استثناء لبعض التداعيات المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي على غزة، وهو ما يبدو على النحو التالي:

سوريـــا

الرغم من عودة سوريا إلى شغل مقعدها في جامعة الدول العربية، وحدوث إنفراجة عربية عامة تجاه الحكومة السورية، فما زالت هنك تحفظات لدى العديد من الدول العربية على الانخراط في جهود كبرى تسهم في تسوية شاملة للأزمة السورية، فضلاً عن استمرار محدودية العلاقات الاقتصادية العربية-السورية، وغياب أي جهود لإعادة الإعمار، وهي توجهات يرجح أن تستمر على حالها في العام 2024. ومن المتصور أن يُتفق على عودة أعمال "لجنة الاتصال الوزارية العربية" الخاصة بمواصلة الحوار العربي مع النظام السوري.

سياسيًا، من غير المتوقّع أن تشهد الأزمة السورية اختراقات جديدة تفضي إلى تسوية سياسية شاملة، أو أن تُقْدِمَ القوى المحلية في شمال وشمال غرب البلاد، حيث الأكراد وقوى المعارضة المسلحة، على تغيير الأوضاع الراهنة، ولا سيما في ظل استمرار الانتشار العسكري للقوى الإقليمية والدولية، بما يجرد قدرة أي طرف على الحسم الميداني.

ومع غياب الإصلاحات الاقتصادية السورية، فقد يشهد عام 2024 مزيدًا من التدهور الاقتصادي، في ضوء ارتفاع معدلات التضخم وانهيار قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي قد يدفع السوريين مجددًا نحو الخروج إلى الشوارع احتجاجًا على تدهور أوضاعهم المعيشية نتيجة الضائقة الاقتصادية.

وتأثرًا بمجريات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، من المرجح أن تستمر المنظمات والجماعات المدعومة إيرانيًا والعاملة في سوريا في استهداف القواعد الأمريكية المتمركزة في شمال شرق البلاد، الأمر الذي سيدفع القوات الأمريكية إلى الرد، مما يزيد من المخاطر الأمنية في عدة مناطق سورية. ولدرء الضربات الأمريكية سوف تستمر عمليات إعادة انتشار هذه المنظمات وتبديل مواقعها، مع العمل على إتمام مخططها بالسيطرة على طول الطريق الواصل بين طهران وبيروت عبر دمشق.

وقد تتجه المنظمات الموالية لإيران إلى توجيه صواريخ أو طائرات مسيرة في اتجاه مرتفعات الجولان المحتل لإثبات موقفها الداعم للمقاومة الفلسطينية، وغالبًا سيتم ذلك بصورة رمزية تحسبًا لردود فعل انتقامية كبرى من قبل إسرائيل. في الآن نفسه، ستركز جهود المنظمات الموالية لإيران على تحريض المجتمعات المحلية ضد استمرار الوجود الأمريكي، بغرض ممارسة المزيد من الضغط على الإدارة الأمريكية لدفعها نحو الخروج من سوريا، وللضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار، في حال استمرار الحرب في غزة.

على الصعيد الرسمي، من المرجح أن تشهد الفترة المقبلة تكثيف التفاعلات السياسية والاقتصادية بين إيران والنظام السوري، الذي سيعمل من جانبه نحو الموازنة بين الإبقاء على تحالفه الاستراتيجي مع إيران وتجنيب دخول سوريا في حرب موسعة. في المقابل، من المتوقع أن تتجه القوى الأخرى، روسيا وتركيا والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، نحو الحفاظ على مواقع ومساحات سيطرتهم الراهنة في أجزاء مختلفة من البلاد.

اليمـــن

من المرجح أن يستمر الزخم بخصوص خارطة الطريق التي تم التوصل إليها بمبادرة سعودية وتنص على البدء بإعلان اتفاق هدنة، ومعالجة الظروف المعيشية لليمنيين، وتنظيم آلية صرف مرتبات الموظفين، وفتح الطرق والمعابر بين المدن اليمنية، وفتح الموانئ والمطارات أمام الملاحة الدولية، وإطلاق سراح الأسرى، على أن يتبع ذلك مفاوضات لحل الإشكاليات الأخرى. والمرجح أن يبدأ تطبيق بعض الخطوات المُشار إليها خلال 2024، غير أن هناك شكوكًا كبيرة بشأن التزام جماعة "أنصار الله" بتطبيق ما يُتفق عليه بحُسن نية،

ومن ثم تبدو خطوة المفاوضات اللاحقة للخطوات التمهيدية مؤجلة إلى ما بعد العام 2024.

ويبدو الموقف الإيراني الأقرب إلى الحفاظ على الوضع القائم في اليمن دون تغيير، وهو أحد العوامل الأخرى التي تهدد مسار المبادرة السعودية، وذلك بالرغم من اتجاه البلدين إلى تطبيع كامل للعلاقات بينهما، والمساعدة في تسوية الأزمة اليمنية.

وقد يؤدّي عامل تدخل جماعة "أنصار الله" في خضم أزمة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، من خلال إطلاق صواريخ وطائرات مسيرة على أهداف إسرائيلية وفقًا للمعلن، فضلاً عن استهداف بعض السفن التجارية بحجة توجهها إلى إسرائيل؛ إلى تعقيد الموقف يمنيًا، ولا سيما في ضوء الاتجاهات الدولية والإقليمية لتأمين الملاحة في البحر الأحمر عبر عمل بحري جماعي دولي، ربما يشهد بعض مواجهات مع جماعة أنصار الله الحوثية.

والمرجّح أن تستمر الجماعة في استخدام خطاب المقاومة، لتبرير تحركاتها التصعيدية نحو عرقلة وتعطيل المصالح الإسرائيلية في البحر الأحمر، ومضايقة المصالح الأمريكية، وذلك بدلاً من إجراء تصعيد موسع ضد الأراضي الإسرائيلية.

من المتوقّع استمرار حالة الاحتقان المجتمعي في المحافظات الجنوبية التي يُديرها المجلس الرئاسي، وتخضع عمليًا لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي المتحالف مع حزب الإصلاح، ومن المرجح أن تتنامى هذه التوترات وقد تفضي إلى مواجهات كبيرة في 2024، ولا سيما في ضوء رفض العديد من المكونات المجتمعية والقبلية ممارسات القوات الموالية لحزب الإصلاح، حيث تطالب بإحلال قوات ومقاتلين محليين محلّ تلك القوات. وفي ظلّ هذه السياقات، من المتوقّع عودة تهديد تنظيم القاعدة في اليمن تحت مسمى "أنصار الشريعة"، وإعادة نشاطه محليًا في مواجهة المجلس الانتقالي، وإقليميًا تجاه بعض الدول الخليجية انطلاقًا من الأراضي اليمنية.

ليبيا

يمكن القول إن المشهد الليبي سوف يشهد مسارين متضادين من التفاعلات؛ أولهما استمرار حالة الجمود، وثانيهما استمرار المساعي لتحقيق بعض الاختراقات النسبية للأزمة، وذلك على النحو التالي:

- **استمرار الجمود السياسي:** فنتيجة للخلافات الكبيرة بين الرموز السياسية والعسكرية الليبية، وتباين مصالحها بشأن التحول من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة دائمة، يبدو تحقيق اختراقات مهمة خلال العام 2024 في الملفات المتعلقة بقوانين الانتخابات أمرًا مؤجلاً لعام آخر. في الوقت ذاته ستظل هناك تحركات نخبوية في اتجاهات مختلفة داخليًا وخارجيًا من أجل الحفاظ على توازن القوى القائم، وتوظيف ما يمكن تحقيقه من مكاسب معنوية أو مادية في أي مفاوضات قد تحدث بشأن الانتخابات المفترضة.
- **استمرار الجهود الأممية لتحقيق المصالحة الوطنية:** حيث تركز البعثة الأممية في ليبيا على ملف المصالحة الوطنية، على قاعدة الجمع بين ممثلي المؤسسات الرسمية المعترف بها دوليًا (وهي: المجلس الرئاسي، ومجلس النواب، وقيادة الجيش الوطني، وحكومة الوحدة الوطنية، ومجلس الدولة الاستشاري)، ومحاولة بناء تفاهمات بين هذه الجهات بخصوص بعض الملفات ذات الأولوية وعلى رأسها الانتخابات، وتشكيل حكومة موحدة.
- **استمرار عملية تشكيل قوة أمنية مشتركة:** إذ شكّل الاجتماع الذي عقدته اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5) في باريس يومي 17 و18 يوليو 2023، خطوة جديدة على مسار تشكيل "القوة الأمنية المشتركة" من شرق وغرب البلاد، والتي ستُحال إليها مهمة ضبط الحدود، وذلك بهدف التصدي للإرهاب والتدخلات الأمنية المزعزعة للاستقرار، وهو طرحٌ تمّ بالأساس في خلال اجتماع مجموعة (5+5) مع مجموعة دول جوار ليبيا في القاهرة في فبراير 2023، ويحظى بدعم دول جوار ليبيا فضلاً عن الولايات المتحدة وفرنسا.
- **تعرّض مناطق في الغرب أو الشرق أو الجنوب لأزمات أمنية:** وذلك نتيجة لتعدد القوى الأمنية، بالإضافة إلى تنافسها، وعدم قدرة السلطات على إدارة التعدد في تلك الأجهزة أو تحديد مهامها الفعلية، فضلاً عن استمرار أزمة غياب رؤية واضحة بخصوص التعامل مع المليشيات المسلحة في البلاد، ووجود مؤشرات على نشاط بعض التنظيمات الإرهابية، خصوصًا مع التأثيرات الأمنية للتطورات في دول الجوار ولا سيما في السودان والنيجر في مرحلة ما بعد الانقلاب.

4 الســــودان

فـي منتصـف أبريـل 2023، دخلـت الأزمـة السـودانية مرحلـة جديـدة بالغـة الخطـورة بعـد أن نشـب صـراع مسـلح متعـدد الجبهـات بيـن القـوات المسـلحة وقـوات الدعـم السـريع، لتقـوض المواجهـات المسـلحة مسـارًا سياسـيًا متعثـرًا منـذ سـقوط حكـم الرئيـس عمـر البشـير عـام 2019. وممـا زاد مـن تعقيـد تلـك الأزمـة تأثيـرات الواقـع الإقليمـي والدولـي الـذي حـول السـودان إلـى سـاحة للتنافـس بيـن قـوى دوليـة كبـرى ووسـطى متعـددة، بمـا فيهـا أطـراف عربيـة أقامـت موقفهـا علـى مسـاندة قـوات الدعـم السـريع بالسـلاح والأمـوال، ممـا أثـار موقفًـا غاضبًـا مـن قبـل مجلـس السـيادة الحاكـم تَمثـل فـي مطالبـة عـدد مـن الدبلوماسـيين بمغـادرة البـلاد.

ومـن غيـر المتصـور أن يشـهد عـام 2024 حسـمًا عسـكريًا مـن جانـب القـوات السـودانية المسـلحة أو قـوات الدعـم السـريع، بعدمـا عانـى الجانبـان إنهـاكًا واضحًـا فـي الشـهور الثمانيـة الأولـى لتفجـر الصـراع. والمرجـح عـدة تطـورات ميدانيـة وسياسـية علـى النحـو التالـي:

استـمرار الوضـع الميداني المعقّـد فـي العاصمـة الخرطـوم، وذلـك فـي ظـل مـا تحملـه مـن أهميـة اسـتراتيجية كبيـرة، وتقاسـم القـوات المسـلحة وقـوات الدعـم السـريع السـيطرة علـى المواقـع الحيويـة ومقـار مؤسسـات الدولـة فيهـا. يأتـي هـذا الوضـع ليكـرس مـن أزمـة سـكان الخرطـوم وكبـرى مـدن البـلاد بعـد أن ذابـت الفواصـل بيـن المقـار العسـكرية والأحيـاء المدنيـة التـي تحصنـت فيهـا قـوات الدعـم السـريع. هـذا، بجانـب تعـرّض البنيـة التحتيـة الاقتصاديـة للسـودان والمتمركـزة فـي محيـط الخرطـوم لأضـرار بالغـة سـترفع مـن تكلفـة عمليـة إعـادة الإعمـار بعـد انتهـاء الصـراع. وممـا يعقـد مـن الأوضـاع فـي العاصمـة ممانعـة طرفـي الصـراع قبـول مقترحـات إخلائهـا مـن القـوات وإعـادة التمركـز خارجهـا، والتـي طرحهـا بعـض الوسـطاء كشـرط ضامـن لنجـاح أيـة جهـود لتسـوية الصـراع.

إحكـام القـوات المسلحة السـودانية سيـطرتها علـى مناطـق الشـمال والشـرق، فمنـذ بدايـة الصـراع أولـت القـوات المسـلحة اهتمامًـا بالسـيطرة علـى مناطـق شـرق السـودان، خصوصًـا مدينـة بورتسـودان التـي تضـم الميناء الرئيسـي بالبـلاد المطـل علـى البحـر الأحمـر، فضـلاً عـن ولايـات الوسـط والجنـوب الشـرقي المحاذيـة للحـدود مـع كل مـن إريتريـا وإثيوبيـا. حيـث كثفـت القـوات المسـلحة مـن حضورهـا فـي هـذه المناطـق كثيفـة السـكان وذات الأهميـة الكبـرى للاقتصـاد السـوداني والتصـدي لمحـاولات الدعـم السـريع للتمـدد.

اتّسـاع انخـراط الفصائل المسلحة فـي الصـراع فـي دارفـور، فمـن المتوقـع أن يشـهد إقليـم دارفـور أوضاعًـا أكثـر تعقيـدًا بعـد أن أنهـت الفصائـل الدارفوريـة المسـلحة حيادهـا وانتشـرت للتصـدي لتمـدد قـوات الدعـم السـريع التـي تمكنـت مـن السـيطرة علـى المـدن الرئيسـية فـي ولايـات دارفـور (مثـل: زالنجـي، ونيـالا، والجنينـة)، مسـتفيدة مـن انسـحاب القـوات المسـلحة مـن هـذه المناطـق. حيـث اتجهـت العديـد مـن الحـركات المسـلحة الموقِّعـة علـى اتفـاق جوبـا للـسلام فـي أكتوبـر 2020 للإعلان عـن انخراطهـا فـي القتـال، كحليـف للقـوات المسـلحة، وهـو مـا شـمل حركـة العـدل والمسـاواة بقيـادة الدكتـور جبريـل إبراهيـم وزيـر الماليـة، وحركـة تحريـر السـودان بقيـادة منـي أركـو منـاوي حاكـم إقليـم دارفـور، هـذا بجانـب قيـام القـوات التابعـة لفصيـل عبـد الواحـد نـور مـن حركـة تحريـر السـودان -غيـر الموقّعـة علـى اتفـاق جوبـا- بالانتشـار فـي عـدد مـن المواقـع مـن بينهـا مدينـة الفاشـر، فـضلاً عـن اسـتيلائها علـى معسـكر للدعـم السـريع فـي منطقـة دربـات بالقـرب مـن جبـل مـرة. ومـن المتوقـع أن يـؤدي هـذا الوضـع إلـى تعطيـل محـاولات الدعـم السـريع للسـيطرة علـى مدينـة الفاشـر عاصمـة ولايـة شـمال دارفـور وإقليـم دارفـور بأكملـه، وقـد يـؤدي إلـى فتـح جبهـات جديـدة للاشـتباكات فـي مـدن أخـرى فـي دافـور.

تمـدد قـوات فصيـل عبـد العزيـز الحلـو فـي مـدن إقليـم كردفـان، ففـي الشـهور الأخيـرة مـن عـام 2023، اسـتفادت قـوات مـن الحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان-الشـمال بزعامـة عبـد العزيـز الحلـو مـن انشـغال القـوات المسـلحة والدعـم السـريع بقتـال بعضهمـا بعضًـا فـي الخرطـوم وفـي إقليـم دارفـور. إذ بـدأت قـوات الحلـو فـي اسـترداد مواقـع كانـت قـد خسـرتها فـي مواجهاتهـا السـابقة مـع القـوات المسـلحة

في عام 2011، الأمر الذي ستكون له تداعيات ميدانية مهمة في واحدة من أهم مناطق السودان.

استمرار تنسيق الجهود الإقليمية للتسوية السياسية، فقد أدى التقارب السوداني مع كل من إثيوبيا وكينيا إلى تحويل مركز ثقل جهود التسوية إلى الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) كمنصة إقليمية قادرة على تحقيق تسوية فاعلة ومستدامة للصراع. فعلى إثر اللقاء الذي جمع الرئيسين السوداني عبد الفتاح البرهان والكيني ويليام روتو، في نوفمبر 2023، تم إقرار عقد قمة طارئة لدول إيجاد في جيبوتي لبحث آليات تسوية الصراع السوداني، والتي عقدت فعلاً في التاسع من ديسمبر بحضور رئيس مجلس السيادة السوداني، وأقرت التزامها بمبادئ التسوية المعلنة من قبل الاتحاد الأفريقي في يونيو، وتنسيقها مع آلية جدة للتفاوض المدعومة من السعودية والولايات المتحدة.

تراجع الانخراط الأممي في جهود التسوية السياسية، خاصةً بعد تقديم الخارجية السودانية طلبًا رسميًا لمجلس الأمن بسحب بعثة يونيتامس الأممية في السودان نظرًا لتدخلها في الشئون الداخلية للسودان، وهو ما أقره مجلس الأمن فعليًا في مطلع ديسمبر 2023. لكن تظل الأمم المتحدة تشكل عنصر ضغط مهمًا على أطراف الصراع في السودان، يمكن أن يتسع دورها حال تدهور الأوضاع الأمنية واتساع دائرة العنف، حيث أقر مجلس الأمن استمرار انخراط الأمم المتحدة في متابعة الوضع في السودان، والعمل على تسوية الأزمة. وفتح هذا الإعلان الباب أمام تكهنات عديدة بشأن إمكانية إطلاق الأمم المتحدة عملية للتدخل الدولي الإنساني في السودان كملاذ أخير، غير أن الأمر لن يكون يسيرًا نظرًا لتباين مواقف الدول الخمس صاحبة الحق في الفيتو تجاه تسوية الأزمة السودانية.

تنامي الضغوط الدولية على طرفي الصراع، وذلك من أجل حضّهما على الانخراط السريع في مسار التسوية، فمنذ أسابيع الصراع الأولى بدأت الولايات المتحدة في إقرار عقوبات على الأطراف المنخرطة في الصراع والمعيقة للتسوية السلمية، وهو المسار الذي بلغ ذروته في ديسمبر 2023، حين أصدر وزير الخارجية أنتوني بلينكن بيانًا اتهم فيه طرفي الصراع في السودان بارتكاب جرائم حرب، مع توسيع قائمة العقوبات لتشمل أسماء من المتعاونين مع كل من القوات المسلحة والدعم السريع. يأتي هذا التصعيد الأمريكي ليفتح الباب أمام المزيد من الضغوط بما في ذلك استخدام المحكمة الجنائية الدولية كأداة أكثر فاعلية من أجل التعجيل بوقف إطلاق النار.

إعادة تنظيم القوى السياسية والمدنية، من المتوقع أن تواصل القوى المدنية السودانية المستقرة في العديد من دول جوار السودان جهودها لتوحيد الصفوف وترميم الانشقاقات العميقة فيما بينها، حيث ينتظر أن تستمر جهود قوى الحرية والتغيير في تجاوز الخلافات الداخلية بعد تسارعها منذ اجتماعها في القاهرة نهاية يوليو 2023، كما بدأ رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك في توسيع دائرة التشاور لتأسيس جبهة مدنية موحدة مستفيدًا من الهيكل الجديد الذي أطلقه تحت اسم تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية "تقدم". وتُساهم جهود توحيد القوى المدنية في تعزيز فرص العودة للمسار السياسي الذي قطعه الصراع حال التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار.

5 إيـــران

كان عـام 2023 حـافلاً بتطـورات عديـدة طـرأت علـى السـاحتين الداخليـة والخارجيـة لإيـران. فقـد نجـح نظـام الجمهوريـة الإسلاميـة فـي احتـواء الأزمـة التـي نتجـت عـن الاحتجاجـات، ومـرت الذكـرى الأولـى لهـذه الاحتجاجـات دون تجددهـا علـى نحـو يوحـي بـأن النظـام نجـح فـي فـرض سياسـته وتجـاوز الاختبـار الـذي تعرض لـه فـي هـذا الصـدد. لكـنّ ذلـك لا ينفـي أن النظـام قـد يجـازف بمواجهـة اختبـار أصعـب فـي حالـة مـا إذا لـم ينجـح فـي احتـواء الأزمـات الأخـرى، ولا سـيما الأزمـة الاقتصاديـة.

علـى المسـتوى الخارجـي، تحسـنت العلاقـات بيـن إيـران ومحيطهـا الجغرافـي بشـكل كبيـر. وتمثـل العنـوان الأبـرز لهـذا التحسـن فـي اسـتئناف العلاقـات الدبلوماسـية مـع السـعودية بمقتضـى اتفـاق بكيـن الـذي تـم توقيعـه فـي مـارس 2023. كمـا رفـع مسـتوى العلاقـات الدبلوماسـية مـع دول خليجيـة وعربيـة عديـدة مثـل الإمـارات والكويـت والسـودان وليبيـا، وبـدأ الحديـث يتزايـد داخـل إيـران عـن الرغبـة فـي تطويـر العلاقـات مـع مصـر.

لكـن فـي مقابـل ذلـك، بـدا أن ثمـة ملفـات عديـدة مـا زالـت عالقـة. إذ لـم تصـل المفاوضـات التـي أُجريـت حـول الاتفـاق النـووي إلـى جديـد، وبـدا واضحًـا أن معضلـة عـدم الثقـة مـا زالـت تمثـل متغيـرًا مؤثـرًا بشـكل كبيـر فـي مسـارات هـذه المفاوضـات. كمـا يتسـع نطـاق الخلافـات مـع الـدول الغربيـة تدريجيًـا، سـواء بسـبب تصاعـد الأنشـطة النوويـة، أو بسـبب رفـع الحظـر الأممـي عـن الأنشـطة الصاروخيـة، أو بسـبب التعـاون العسـكري القائـم بيـن روسـيا وإيـران.

جـاءت الحـرب الإسـرائيلية علـى قطـاع غـزة لتفـرض متغيـرًا جديـدًا سـوف يكـون لـه دور رئيسـي فـي تحديـد اتجاهـات العلاقـات بيـن إيـران والعديـد مـن القـوى الإقليميـة والدوليـة خـلال العـام 2024. ومـن دون شـك، فـإن ذلـك يعـود فـي المقـام الأول إلـى أن إيـران -رغـم نفيهـا ذلـك- اعتُبِـرت طرفًـا رئيسـيًا فـي تلـك الحـرب فـي ظـل علاقاتهـا القويـة ونفوذهـا لـدى الميليشـيات والفصائـل المسـلحة الموجـودة فـي دول الأزمـات، ولا سـيما لبنـان واليمـن والعـراق، حتـى وإن لـم تكـن ضالعـة فـي عمليـة "طوفـان الأقصـى" التـي نفذتهـا "كتائـب القسـام" (الـذراع العسـكرية لحركـة حمـاس) فـي 7 أكتوبـر 2023.

في ضـوء ذلـك، يمكـن توقـع أهـم مسـارات التفاعـل المحتملـة للتفاعـلات التـي سـوف تنخـرط فيهـا إيـران خـلال عـام 2024 علـى النحـو التالـي:

تبني سياسة أكثر تشددًا في الداخل:

يبـدو أن نجـاح النظـام الإيرانـي فـي تجـاوز أزمـة الاحتجاجـات التـي اندلعـت فـي منتصـف سـبتمبر 2022 وتراجعـت حدتهـا فـي بدايـة عـام 2023؛ سـوف يُكسـبه مزيـدًا مـن الثقـة، وسـيدفعه إلـى تبنـي سياسـة أكثـر تشـددًا فـي التعامـل مـع بعض القضايا في الداخل.

ويبـدو ذلـك جليًـا فـي مؤشـرين رئيسـيين: أولهمـا، الإصـرار علـى إصـدار قانـون "الحجـاب والعفـة"، فـي 20 سـبتمبر 2023، والـذي يعنـي تجاهـل كل الدعـوات التي أطلقـت خلال الاحتجاجات بضرورة توسـيع نطـاق الحريـات الاجتماعيـة وتخفيـف القيـود المفروضـة عليهـا. وثانيهمـا، الاتجـاه نحـو إقصـاء مزيـد مـن المرشـحين المنتقديـن لسياسـات الحكومـة مـن انتخابـات مجلـس الشـورى التـي سـوف تُجـرَى فـي أول مـارس 2024، حيـث رفـض مجلـس صيانـة الدسـتور 28% مـن إجمالـي المرشـحين الذيـن تقدمـوا بـأوراق ترشـيحهم (24982 شـخصًا)، مـن بينهـم بعـض نـواب البرلمـان المنتهيـة ولايتـه، علـى نحـو دفـع اتجاهـات عديـدة إلـى ترجيـح أن تسـفر الانتخابـات القادمـة عـن "برلمـان أصولـي خالـص".

مراوحـة بيـن التهدئـة والتصعيـد مـع دول المنطقـة

رغـم تحسـن العلاقـات بيـن إيـران وبعـض دول الجـوار، مثـل السـعودية والإمـارات وأذربيجـان؛ إلا أن ذلـك لا ينفـي أن ثمـة متغيـرات عديـدة سـوف يكـون لهـا تأثيـر مباشـر علـى اتجاهـات

التفاعلات بين إيران وهذه الدول. إذ إن المسارات المحتملة للملف اليمني سوف تؤثر بشكل كبير على اتجاهات العلاقات بين السعودية وإيران. صحيح أن ثمة تطورات عديدة طرأت على صعيد التهدئة بين جماعة "أنصار الله" الحوثية الحاكمة في صنعاء والسعودية، إلا أن الوصول إلى تسوية نهائية للأزمة ما يزال يواجه إشكاليات لا تبدو هينة.

كما أن عمليات التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية سوف تبقى محورًا لخلافات بين إيران والأخيرة، في ظل المقاربة التي تتبناها طهران وتقوم على أنها المستهدف الأول من هذه العملية التي ستضفي شرعية واقعية على وجود إسرائيل في المنطقة حال السير إلى نهايتها، الأمر الذي يتناقض مع الاستراتيجية الإيرانية تجاه إسرائيل. هذا فضلاً عن بعض الخلافات الثنائية التي ما زالت تؤثر على تلك العلاقات، مثل ملف الجزر الإماراتية الثلاث، والوجود العسكري المكثف في بعض دول الخليج العربية، وانعكاسه على منظومة الأمن الإقليمي في الخليج.

ويبدو أن تغيرًا رئيسيًا في العلاقات مع مصر سوف يستغرق وقتًا في ضوء إصرار القاهرة على وضع ثوابت وأسس واضحة لرفع مستوى هذه العلاقات، وحرصها في الوقت نفسه على اختبار سياسة إيران في ضوء التطورات التي طرأت على صعيد علاقاتها مع بعض الدول العربية.

مرحلة جديدة من الصراع مع إسرائيل

ربما تبدأ مرحلة جديدة من الصراع مع إسرائيل، ولا سيما في فترة ما بعد انتهاء الحرب في غزة. فبالرغم من أن إسرائيل لم توجه اتهامات مباشرة إلى إيران بالضلوع في عملية "طوفان الأقصى"، إلا أنها تعتبرها مسئولة عن تعزيز القدرات العسكرية للفصائل الفلسطينية والجماعات المتحالفة معها في عدة بلدان عربية. من هنا، فإن إسرائيل قد تسعى إلى رفع مستوى تصعيدها ضد إيران، سواء عبر توجيه مزيد من الضربات النوعية لمواقعها في سوريا، أو من خلال شن عمليات جديدة داخل إيران نفسها لاستهداف المنشآت النووية والصاروخية والعلماء النوويين، لكن دون التورط في مواجهة عسكرية مباشرة.

غير أن الأسلوب الذي ستواجه به إيران هذه الضربات الإسرائيلية النوعية حال حدوثها، سيظل على حاله من حيث الاحتواء واستيعاب الضربات دون القيام بأي عمل عسكري مضاد. والمرجح أن تتأثر هذه السياسة في ضوء النهاية التي سيصل إليها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وحجم الانتصار أو الهزيمة الذي ستلحق بأطراف الصراع.

تطوير الأنشطة النووية دون الوصول إلى نقطة اللا عودة

سوف تواصل إيران تطوير أنشطتها النووية، ربما بدرجة من الحذر، مستغلة في هذا السياق استمرار تصاعد الحرب في غزة، وفي الوقت نفسه دخول الولايات المتحدة الأمريكية عام الانتخابات. لكنها في الوقت نفسه لن تصل، على الأرجح، إلى المرحلة التي يتعرض فيها الاتفاق النووي للانهيار، أو التي لا يجدي معها الوصول إلى صفقة نووية جديدة. وربما تحاول في هذا السياق انتظار ما سوف تسفر عنه الانتخابات الأمريكية، قبل أن تقرر المستوى الذي سوف تنتهي إليه هذه الأنشطة.

تطوير التعاون مع روسيا والصين

سوف تدفع الضغوط الحالية التي تتعرض لها إيران إلى اتخاذ خطوات جديدة لتطوير التعاون مع روسيا والصين. إذ سوف تسعى في المرحلة القادمة إلى توقيع اتفاق شراكة استراتيجية مع روسيا، كما ستوسع من نطاق التعاون العسكري معها، من خلال إتمام صفقة شراء مقاتلات "سوخوي 35" أو عبر تقديم مزيدٍ من الدعم العسكري، ولا سيما المزيد من الطائرات الإيرانية المسيرة التي أثبتت فاعليتها للقوات الروسية في أوكرانيا. كما ستواصل رفع مستوى صادراتها النفطية مع الصين، واتخاذ مزيد من الإجراءات التنفيذية لتفعيل اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي أُبرم معها.

هل يختفي حلف شمال الأطلنطي ويتفكك، أم يتوسع ويضم دولًا أخرى؟ فما هو مصيره ومستقبله بعد استمراره منذ منتصف القرن الماضي.. وفلسفة تكوينه ومتطلباته عقب الحرب الروسية الأوكرانية؟
المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلنطي
العودة إلى المستقبل
المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية
مكتبة المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

03 قضايـــا الأمـــن

تهديدات متصاعدة..
وإنفــاق عسكــري متزايــد

- حرب غزة تدفع إلى تطوير أنظمة الدفاع الجـوي
- طموحات أكبر لدول الإقليم لتطوير برامج نووية
- عــودة الإرهـاب وســط غضب شعوب المنطقة
- تراجع بحـري أمريكـي.. ومزاحمـة روسـية صينية

استـمر العـام 2023 عاصفًا منـذ بدايتـه حتـى نهايتـه، فمـع اسـتمرار الحـرب الأوكرانيـة وتداعياتها للعـالم الثانـي، تنامـت التحديـات الأمنيـة وتسـارعت وتيـرة تنافـس الـدول علـى زيـادة قدراتها التسـليحية رغـم أزمـات الاقتصاد العالمـي. وظـل التنافـس الدولـي بيـن القـوى الكبـرى (الولايـات المتحـدة، روسـيا، الصيـن) عـاملاً مؤثـرًا فـي ظـل حالـة عـدم الاسـتقرار والأزمـات السياسـية القابلـة للتصعيـد الأمنـي. ولـم يكـن الشـرق الأوسـط بمنـأى عـن تلـك المتغيـرات، خاصـة مـع تحـول الاهتمـام العالمـي للمنطقـة، إثـر نشـوب الحـرب الإسـرائيلية علـى قطـاع غـزة بعـد هجـوم السـابع مـن أكتوبـر، والـذي يؤكـد علـى أن القضيـة الفلسـطينية هـي "قضيـة القضايـا"، ولـن يتحقـق اسـتقرار فـي المنطقـة دون تسـويتها بشـكل عـادل.

تُنذر تلـك التطـورات بـأنّ ثمّـة تحديـات أمنيـة متوقعـة فـي العـام 2024 قـد تمثـل نقاطًـا لتحـولات عالميـة كبـرى، إذ يتمـاس الإقليـم مـع العالـم فـي ثلاث قضايـا أمنيـة قـد تؤثـر فـي مسـتقبل الترتيبـات الأمنيـة إقليميًـا وعالميًـا، وهـي: تطـور اتجاهـات التسـلح فـي الشـرق الأوسـط، وتنامـي دور الفاعليـن المسـلحين مـن غيـر الـدول، وأمـن الممـرات البحريـة فـي المنطقـة.

فمـن جهـة، تشـير التوقعـات إلـى أن المتغيـرات العالميـة والإقليميـة تدفـع باتجـاه تعزيـز القـدرات التسـليحية لـدول المنطقـة، مـع غلبـة الاهتمـام بالنوعيـة والكفـاءة، خاصـة فـي مجـال الدفـاع الجـوي والتطويـر التكنولوجـي فـي المنظومـات التسـليحية. ومـن المتوقـع أيضًـا اسـتمرار بعـض التوجهـات الرئيسـية المرتبطـة بتزايـد صفقـات التسـليح التـي تبرمهـا دول المنطقـة مـع الموردين، ويرتبـط هـذا التوجـه بتنويـع مصادر التسـليح، والتـي تعكـس التنافـس الدولـي بيـن القـوى الكبـرى، إضافةً إلى اسـتمرار التوجـه لتعزيز الصناعات الدفاعيـة الوطنية.

مـن جهـة ثانيـة، مـن المتوقـع اسـتمرار تنامـي نشـاط دور الفاعليـن المسـلحين مـن غيـر الـدول، خاصـة الحـركات السياسـية المسـلحة والتنظيمـات الإرهابيـة خلال 2024، فـي ظـل محفـزات جديـدة كحـرب غـزة، فـضلاً عـن ارتباطهـم بدرجـات مختلفـة بالصراعـات المنتشـرة فـي المنطقـة، والتي توفـر لهـم مسـاحة للحضور، ناهيك عن اكتسـابهم شـعبية جماهيرية قد تضمن اسـتمرار تأثيرهم في ديناميات المنطقة.

مـن جهـة ثالثـة، تشـير التوقعـات إلـى أن الممـرات الملاحيـة الإقليميـة هـي أبـرز الأولويـات الاسـتراتيجية فـي سياسـات الـدول الكبـرى تجـاه الإقليـم. وترتبـط هـذه الممـرات ببـؤر التوتـر خاصـة حـرب غـزة، والتـي تمثـل تهديـدًا لأمـن البحـر الأحمـر بعـد تدخـل حركـة الحوثـي فـي اليمـن، أو اسـتمرار التوتـر بيـن إسـرائيل وإيـران، بمـا يجعـل الخليـج العربـي هـو الآخـر معرضًـا لمزيـدٍ مـن التهديـدات. تزيـد أهميـة تلـك التهديـدات مـع ارتبـاط الممـرات بالطاقـة العالميـة، الأمـر الـذي يؤكـد علـى أهميـة أن تكـون هنـاك ترتيبـات أمنيـة واضحـة فـي الممـرات البحريـة بالمنطقـة.

1 التسلح الإقليمي

يرتبط مشهد التسلح في الشرق الأوسط خلال عام 2024 بعدة متغيرات، منها تزايد حالة التوتر الإقليمي الناجمة عن حرب غزة، والتي ربما تدفع العديد من الدول إلى العمل على تطوير أنظمتها التسليحية والدفاعية. بموازاة هذا، ستظل ديناميات التنافس على النفوذ في النظام الدولي بين الولايات المتحدة والقوى الدولية المنافسة محددًا هامًا في مسار التسلح بالمنطقة؛ حيث يرجح أن تستمر دول المنطقة في مسار تنويع وارداتها من الأسلحة، حتى وإن ظلت الولايات المتحدة المورد الرئيسي للأسلحة بالنسبة للعديد من دول الشرق الأوسط. في هذا الصدد، يمكن تناول أهم الاتجاهات المحتملة للتسلح في الشرق الأوسط خلال عام 2024، كالآتي:

استمرار تصاعد الإنفاق العسكري

ليس من المتوقع أن يتراجع الإنفاق العسكري كثيرًا في المنطقة خلال عام 2024 لاعتبارات متعلقة بحالة عدم الاستقرار الإقليمي، ومساعي الدول لتأمين أراضيها، في ظل استمرار تهديدات الفاعلين المسلحين من غير الدول، أضف إلى ذلك خطط التصنيع العسكري المحلي الطموحة التي يتبناها عدد من دول المنطقة، كما أن ارتفاع أسعار النفط يمنح بعض دول الخليج، وهي المتصدرة بشكل رئيسي عملية الإنفاق العسكري في المنطقة، القدرة على مواصلة تصاعد الإنفاق العسكري الإجمالي في المنطقة.

يقود تزايدَ الإنفاق العسكري عددٌ من الدول الرئيسية في المنطقة، فوفقًا لبعض التقديرات، قد يشهد الإنفاق الدفاعي للسعودية معدل نمو سنوي مركب بنسبة 4.5% خلال الفترة 2024-2028، ليصل إلى 86.4 مليار دولار في عام 2028. وتُشير توقعات Global Data إلى أن الإنفاق الدفاعي السعودي سيصل في عام 2024 إلى 72.5 مليار دولار. ولا يختلف هذا النمط في حالة الإمارات؛ حيث تشير التقديرات إلى احتمالية تجاوز الاستثمار الدفاعي التراكمي لها 129 مليار دولار بين عامي 2024 و2028، ويتوقع أن يصل الإنفاق الدفاعي الإماراتي في عام 2024 إلى 24.2 مليار دولار. أيضًا، كشفت بعض التقارير عن توجه تركيا لزيادة ميزانيتها الدفاعية في 2024؛ إذ أشار نائب الرئيس التركي جودت يلماز، في أكتوبر 2023، إلى أن تركيا ستخصص أكثر من 40 مليار دولار لميزانيتها الدفاعية في عام 2024، مما يمثل زيادة بنسبة 150% عن ميزانية عام 2023.

تكثيف الدعم التسليحي الأمريكي لإسرائيل

عكس هجوم حركة حماس ضد إسرائيل في 7 أكتوبر 2023 إخفاقًا عسكريًا واستخباراتيًا إسرائيليًا. فقد كانت إسرائيل على مدار السنوات الماضية، تروج لقدرات الدفاع الجوي الخاص بها، لكن جاء ذلك الهجوم ليعكس إشكاليات حادة بشأن الدفاع الجوي الإسرائيلي. وستؤدي الخروقات في منظومات التسليح الإسرائيلية إلى تعزيز الدعم التسليحي الأمريكي لتل أبيب خلال عام 2024، والعمل على معالجة بعض أوجه الخلل التي تعاني منها إسرائيل، ومن ذلك -مثلاً- ما يتعلق بمنظومة القبة الحديدية. كما تعهدت إدارة بايدن بعد أيام من هجوم حماس بتقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل بقيمة 14.3 مليار دولار. علاوة على ذلك، فقد طلبت الإدارة الأمريكية، خلال طلب الميزانية التكميلية المقدم إلى مجلس الشيوخ، إزالة القيود المفروضة على جميع فئات الأسلحة والذخيرة التي يُسمح لإسرائيل بالوصول إليها من مخزونات الأسلحة الأمريكية الموجودة في إسرائيل نفسها.

مواصلة سياسة تنويع مصادر التسليح

بالرغم من استحواذ الولايات المتحدة على حصة كبيرة من واردات الأسلحة للمنطقة، فقد شهدت السنوات الأخيرة توجهًا متزايدًا من دول المنطقة نحو تنويع مصادر التسليح، وهو التوجه الذي يُرجَّح استمراره في عام 2024؛ إذ تسعى العديد من القوى الدولية للاستحواذ على حصة من واردات الأسلحة بالمنطقة، وفي مقدمتها الصين وروسيا، وكذلك بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا، ناهيك عن بعض القوى مثل كوريا الجنوبية.

يدعـم هـذا التوجـه عـدد مـن المعطيـات، منهـا التحـول فـي مواقـف بعـض الـدول الأوروبيـة، مثـل إيطاليـا وفرنسـا، ورفـع حالـة الحظـر المفروضـة علـى تسـليح بعـض دول المنطقـة نتيجـة للأزمـات التـي اندلعـت فـي المنطقـة خلال السـنوات الأخيـرة علـى غـرار حـرب اليمـن. أضـف إلـى ذلـك أن عمليـات التسـليح باتـت جـزءًا مـن مشـهد التحـولات الراهنـة في النظـام الدولـي، وبـزوغ قـوى منافسـة للهيمنـة الأمريكيـة علـى النظـام الدولـي، يظهـر هـذا الأمـر فـي سـعي العديـد مـن دول المنطقـة للحصـول علـى أسـلحة مـن روسـيا والصيـن.

الاهتمام بتطوير الصناعات العسكرية المحلية

يُرجَّـح أن تواصـل دول المنطقـة خلال عـام 2024 مسـاعي تطويـر الصناعـات العسـكرية المحليـة. فتركيـا تراهـن علـى دعـم صناعاتهـا العسـكرية والعمـل علـى تصديرهـا للعديـد مـن دول المنطقـة. كمـا أن مصـر أعلنـت خلال السـنوات الأخيـرة عـن خطـط لتطويـر صناعاتهـا العسـكرية المحليـة، بمـا فـي ذلـك طائـرات درونـز. ومـن المرجـح أيضًـا أن يشـهد عـام 2024 مواصلـة تحـركات طهـران المتسـارعة لتطويـر الصناعـات الدفاعيـة الإيرانيـة، خاصـة مـع الكشـف فـي عـام 2023 عـن أسـلحة إيرانيـة نوعيـة جديـدة، مثـل الصـاروخ "فتّـاح 2" الفـرط صوتـي الـذي يصـل مـداه إلـى 1400 كـم.

ويعـد قطـاع الصناعـات الدفاعيـة المحليـة أحـد القطاعـات التـي تحظـى باهتمـام ملحـوظ فـي دول الخليـج، إذ تركـز صناعـة الدفـاع الإماراتيـة علـى تصنيـع المركبـات المدرعـة، والطائـرات العسـكرية بـدون طيـار، وبنـاء السـفن، والصواريـخ والذخائـر، والحـرب السـيبرانية والإلكترونيـة. وفـي السـعودية، حـددت شـركة الصناعـات العسـكرية السـعودية لنفسـها هدفًـا يتمثـل فـي تخصيـص 50% مـن الإنفـاق العسـكري السـعودي علـى الإنتـاج المحلـي بحلـول عـام 2030.

تسارع مسار تطوير أنظمة الدفاع الجوي

يرجـح أن يشـهد عـام 2024 مواصلـة التحـركات المكثفـة مـن جانـب دول المنطقـة لتطويـر أنظمـة الدفـاع الجـوي الخاصـة بهـا، ولا سـيما فـي ضـوء التطـور الحـادث فـي قـدرات المجموعـات المسـلحة مـن غيـر الـدول، والتوتـرات الإقليميـة السـائدة فـي مرحلـة مـا بعـد حـرب غـزة. فـي هـذا الصـدد، سـتعمل السـعودية علـى تعزيـز أنظمتهـا الدفاعيـة مـن أجـل مواجهـة تهديـدات جماعـة الحوثـي فـي ظـل التطـور فـي القـدرات الصاروخيـة للجماعـة. كمـا أن هجـوم حمـاس فـي الـ7 مـن أكتوبـر سيشـكل محفـزًا لإسـرائيل، مـن أجـل البحـث فـي كيفيـة دعـم أنظمـة دفاعهـا وتعزيـز قـدرات القبـة الحديديـة. أضـف إلـى ذلـك، أن تعـرض القـوات الأمريكيـة الموجـودة فـي الشـرق الأوسـط لهجمـات عديـدة فـي مرحلـة مـا بعـد حـرب غـزة سـيدفع واشـنطن إلـى البحـث مـع حلفائهـا فـي المنطقـة عـن آليـات فعّالـة لتطويـر قـدرات الدفـاع الجـوي.

ويتصـور أيضًـا أن إيـران سـتعمل علـى تكثيـف تحركاتهـا لدعـم أنظمـة الدفـاع الجـوي الخاصـة بهـا؛ فقـد كشـفت بعـض التقاريـر خلال عـام 2023 أن إيـران طـورت نظامًـا قـادرًا علـى اكتشـاف "البصمـات" الخاصـة بالمقـاتلات مـن طـراز F-35 وغيرهـا مـن الأسـلحة. اللافـت أن هـذا التطـور ارتبـط فـي جانـب منـه باسـتخدام التقنيـات الروسـية، بمـا فـي ذلـك رادار Rezonans-NE، الـذي أثبـت نجاحـه فـي اكتشـاف وتتبـع طائـرات F-35. ويرجـح البعـض أن تعمـل إيـران أيضًـا علـى تطويـر أنظمـة الدفـاع الجـوي لوكلائهـا فـي المنطقـة؛ إذ تشـير بعـض التقاريـر إلـى أن طهـران ربمـا تـزود حـزب اللـه اللبنانـي بمنظومـة الدفـاع الجـوي الإيرانيـة "خـرداد-15" ذات الصواريـخ المتوسـطة إلـى طويلـة المـدى.

العمل على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة

سـتشـكل التكنولوجيـا الحديثـة، وخصوصًـا الـذكاء الاصطناعـي، ملمحًـا مهمًـا لتطـور الصناعـات العسـكرية فـي السـنوات القادمـة، وهـو اتجـاه يتماشـى مـع مسـاعي الـدول لزيـادة الأتمتـة وتقليـل الاعتمـاد علـى العناصـر البشـرية فـي المعـارك، والتوسـع فـي الأنظمـة غيـر المأهولـة. هـذا الاتجـاه سيسـتحوذ علـى اهتمـام دول الشـرق الأوسـط خلال السـنوات القادمـة؛ فعلـى سـبيل المثـال، وضعـت دولـة الإمـارات وشـركة "MBDA" الفرنسـية للصناعـات الدفاعيـة خطـة، تـم الكشـف عنهـا فـي نوفمبـر 2023، لإنتـاج مجموعـة جديـدة مـن الأسـلحة الذكيـة بشـكل مشـترك وذلـك بحلـول عـام 2030، ويهـدف هـذا

المشـروع بصـورة رئيسـية إلـى إنتـاج صواريـخ Smart Cruiser و Smart Glider، وهـي صواريـخ جـو-أرض توظـف قـدرات الـذكاء الاصطناعـي فـي العمليـات القتاليـة.

يظهـر هـذا التوجـه أيضًـا فـي الصناعـات الدفاعيـة الإسـرائيلية المعروفـة بتقدمهـا التكنولوجـي، وتتحـرك تركيـا هـي الأخرى فـي هـذا المسـار مـن خلال مـا يعرف بمشـروع القـوات الرقميـة؛ إذ أعلنـت شـركة "هافيلسـتان" للصناعـات الدفاعيـة التركيـة، فـي أغسـطس 2023، نجـاح أول تجاربهـا فـي مشـروع القـوات الرقميـة، والـذي يتمحـور حـول عمـل طائـرات ومركبـات مسـيّرة عـن بُعـد، ويتـم التنسـيق والتوجيـه فيهـا بينهمـا فـي أرض المعركـة. وقـد اسـتخدمت الشـركة فـي التجربـة طائرتيـن مسـيّرتين مـن نـوع "باهـا"، ومركبتيـن أرضيتيـن صغيرتيـن مـن طـراز "بـركان إيـكا" ذاتيـة القيـادة متعـددة المهـام والقـدرات، وسـربًا مـن خمـس طائـرات مسـيّرة.

تعزيز السباق النووي في المنطقة

ربمـا يشـهد العـام القـادم تسـارع السـباق النـووي فـي المنطقـة فـي ظـل التصعيـد الإقليمـي الراهـن عقـب حـرب غـزة، والتهديـدات المتبادلـة بيـن إيـران وإسـرائيل. وفـي هـذا الصـدد، يُرجَّـح أن تـؤدي الحـرب إلـى تعليـق أي محادثـات مسـتقبلية محتملـة بيـن الإدارة الأمريكيـة وإيـران. ومـع انشـغال الـدول الغربيـة بحـرب غـزة، وكذلـك المخـاوف مـن تنفيـذ إسـرائيل بعـض الهجمـات داخـل إيـران، مـن المرجـح أن تواصـل طهـران تطويـر برنامجهـا النـووي. تظهـر مؤشـرات ذلـك الاتجـاه مـع تأكيـد الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة، فـي 15 نوفمبـر 2023، أن مخـزون إيـران مـن اليورانيـوم المخصـب بنسـبة تصـل إلـى 60% ارتفـع بمقـدار 6.7 كلجـم إلـى 128.3 كلجـم مقارنـة بتقديـرات صـادرة عـن الوكالـة فـي 4 سـبتمبر 2023. وهـذا يزيـد ثلاثـة أمثـال الكميـة البالغـة 42 كلجـم التـي يعتبرهـا تعريـف الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة كافيـة نظريًـا لصنـع قنبلـة نوويـة إذا تـم تخصيبهـا بدرجـة أكبـر.

مـن المحتمـل أن يكـون لمواصلـة تطويـر إيـران برنامجهـا النـووي فـي ضـوء التأثيـرات الإقليميـة لحـرب غـزة، انعكاسـات علـى طموحـات بعـض الأطـراف الإقليميـة، بحيـث تندفـع بعـض الـدول نحـو تطويـر برامـج نوويـة خاصـة بهـا.

2 الفاعلون المسلحون من غير الدول

شـهد العـام 2023 تناميًا لنشـاط الفاعليـن المسـلحين مـن غيـر الـدول فـي الشـرق الأوسـط، مـن حـركات مسـلحة وتنظيمـات إرهابيـة وبدرجـة أقـل الشـركات العسـكرية، وذلـك فـي إطـار التحـولات الإقليميـة الخاصـة بقضايـا الصـراع الرئيسـية فـي المنطقـة، علـى نحـو كانـت لـه تداعياتـه وآثـاره علـى أمـن المنطقـة، والتـي مـن المتوقـع أن تمتـد خـلال العـام القـادم.

فمـن جهـة، تصاعـد نشـاط حـركات المقاومـة المسـلحة فـي مواجهـة المشـروعات الإقليميـة السـاعية لتجـاوز القضيـة الفلسـطينية، كمـا الحـال مـع هجـوم حمـاس علـى إسـرائيل فـي السـابع مـن أكتوبـر، ممـا أدى إلـى نشـوب حـرب غـزة. مـن جهـة ثانيـة، اتسـع نشـاط المجموعـات المسـلحة شـبه العسـكرية إثـر انـدلاع الصـراع المسـلح بيـن "قـوات الدعـم السـريع" والجيـش السـوداني فـي 15 أبريـل 2023. مـن جهـة ثالثـة، تـم رصـد تنامـي أنشـطة تنظيـم "داعـش" فـي عـام 2023 فـي سـوريا والعـراق بعـد تعرضـه للهزيمـة، إذ نفـذ العديـد مـن عمليـات الإرهـاب ضـد القـوات الحكوميـة والتنظيمـات المسـلحة الداعمـة والمعارضـة لهـا.

مـن جهـة رابعـة، شـهدت بعـض مناطـق الصراعـات فـي المنطقـة تصاعـدًا لنشـاط الشـركات العسـكرية الأجنبيـة فـي دعـم طـرف محلـي علـى حسـاب آخـر. إذ نُشـرت عـدة تقاريـر تشـير إلـى تقديـم شـركة "فاغنـر" الروسـية عبـر مراكزهـا فـي مناطـق الشـرق والوسـط الليبـي الدعـم اللوجيسـتي مـن وقـود وأسـلحة لقـوات الدعـم السـريع السـودانية. وبرغـم التوتـرات بيـن قـوات مجموعـة فاجنـر وموظفـي وزارة الدفـاع الروسـية فـي سـوريا إثـر تمـرد المجموعـة ضـد نظـام بوتيـن فـي يونيـو 2023، إلا أن ذلـك لـم يؤثـر علـى درجـة انتشـار وتواجـد فاجنـر فـي المناطـق الغنيـة بالغـاز والنفـط فـي سـوريا.

أدى هـذا النشـاط المتصاعـد للفاعليـن المسـلحين مـن غيـر الـدول إلـى بـروز عـدة ارتـدادات أساسـية علـى أمـن المنطقـة واتجاهـات الصراعـات فـي المنطقـة، مـن أبرزهـا:

العمليات الإرهابية لتنظيم داعش من 5 يناير – 23 نوفمبر 2023

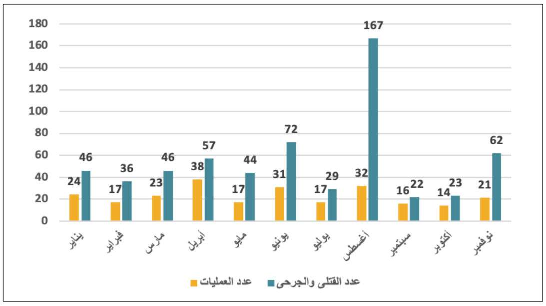

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على الإحصاءات الواردة بالمجلة الرقمية "النبأ" الصادرة عن التنظيم للأعداد (من العدد 372 حتى العدد 418).

إعادة الزخم للقضية الفلسطينية

أدى هجـوم حمـاس علـى إسـرائيل فـي 7 أكتوبـر 2023، ومـا تبعـه مـن نشـوب حـرب فـي غـزة، إلـى إعـادة الزخـم للقضيـة الفلسـطينية علـى الأجنـدة الإقليميـة والدوليـة، بالإضافـة إلـى تشـكيلها نقـاط جـذب لتحفيـز مشـاركة خصـوم الولايـات المتحـدة، إذ سـعت روسـيا إلـى توظيـف حـرب غـزة مـن أجـل موازنـة نفـوذ واشـنطن وتضييـق الخنـاق عليهـا فـي المناطـق الجيوسياسـية لمصالحهـا ومصالـح حلفائهـا الاسـتراتيجيين بمـا قـد يسـهم فـي تخفيـف الضغـط الغربـي فـي الفضـاءات الحيويـة لموسـكو، وهـو المنظـور ذاتـه الـذي تتعامـل مـن منطلقـه إيـران، وإن كان بقـدرة تأثيـر أكبـر نظـرًا لمراكـز نفوذهـا المنتشـرة عبـر الـوكلاء المحلييـن فـي مناطـق التمـاس الجغرافـي لإسـرائيل، مـن خلال تنشـيط مـا تسـميه طهـران "محـور المقاومـة".

تعطيل مسار التطبيع الإقليمي

أدت جولة التصعيد العسكري الراهنة بين فصائل المقاومة الفلسطينية وإسرائيل إلى بعض النتائج الجيوسياسية المهمة، مثل تعطيل المسار الإبراهيمي لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وخاصة المحطة الأهم في هذا المسار المتمثلة في تطبيع العلاقات بين تل أبيب والرياض.

تصاعد الخطاب المتطرف

في أعقاب حرب غزة وما أظهرته من دعم غربي للتصعيد الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، دعت التنظيمات المتطرفة إلى استهداف المصالح الغربية، من سفارات وعناصر للجاليات اليهودية، وحرضت على اقتحام الحدود من جانب شعوب دول الجوار. وكان لافتًا ارتباط تصعيد جماعة الحوثي في اليمن ضد تل أبيب ببعض الخطابات التحريضية التي أصدرها قادة في تنظيم القاعدة. فعلى سبيل المثال، حرض أحد قادة التنظيم ويدعى "سالم الشريف" في مقال له بعنوان "هذه غزة التي أقضّت مضاجع الغرب الصهيو-صليبي" على استهداف السفن التجارية الإسرائيلية في البحر الأحمر. أضف لذلك، بعض البيانات التحريضية الصادرة عن تنظيم داعش، مثل افتتاحية العدد رقم 413 لمجلة "النبأ" الصادرة عن التنظيم والتي حملت عنوان "خطوات عمليّة لقتال اليهود"، إذ دعت إلى القيام بعمليات "ذئاب منفردة" ضد عناصر الجالية اليهودية في كل دول العالم، بالإضافة إلى استهداف السفارات الإسرائيلية والغربية.

إضعاف الدولة الوطنية

أدت حالة العنف المتصاعد في الداخل السوداني بين "قوات الدعم السريع" والجيش السوداني، وانسداد أفق الحوار السياسي بين الجانبين، والاعتماد على الخيار العسكري كحل وحيد، والعمل على حشد الدعم القبائلي، إلى إضعاف مفهوم الدولة الوطنية في الحالة السودانية، وهو ما ينذر بأن تسير على خطى دول أفريقية مشابهة على غرار ليبيا والصومال.

انتشار الجريمة المنظمة

أدى تدهور الحالة الأمنية وكثافة التدخلات الدولية والإقليمية في دول الأزمات بالشرق الأوسط، فضلاً عن نشاط التنظيمات الإرهابية، إلى انتشار أعمال الجريمة المنظمة من تجارة المخدرات والسلاح، واختطاف المواطنين والمسئولين السياسيين بمناطق الصراعات لطلب الفدية وممارسة الضغط، حيث تساعد هذه الأنشطة في تأمين جانب من الموارد المالية اللازمة لأنشطة تلك التنظيمات.

في ضوء تصاعد تأثيرات الفاعلين المسلحين من غير الدول على أمن الشرق الأوسط خلال العام 2023، من المتوقع بروز عدة اتجاهات في عام 2024، من أبرزها:

استمرار تحدي دمج التنظيمات المسلحة

من المتوقع استمرار عدم نجاح محاولات بعض الدول لدمج التنظيمات والمجموعات المسلحة ضمن هياكل المؤسسات الأمنية الرسمية، على غرار السودان واليمن، ولا سيما مع تنامي قوة هذه الجهات الفاعلة غير الحكومية في مواجهة الدولة. يعزز من ذلك أيضًا التصاعد المتوقع في التنافس الجيوبوليتيكي بين القوى الإقليمية والدولية خلال العام 2024، على نحو يزيد من نشاط هذه التنظيمات المسلحة في إطار نمط "الوكالة" الذي تعتمد عليه هذه القوى المتنافسة لموازنة نفوذ بعضها بعضًا عبر الوكلاء المحليين في مناطق التنافس بمنطقة الشرق الأوسط، وهو ما يجعل مشكلة الجهات الفاعلة غير الحكومية المسلحة في المنطقة تتطلب حلولاً لا تقع على المستوى المحلي فحسب، بل أيضًا على المستويات الجيوسياسية الأوسع.

تصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية

مع جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة، وسط انحياز غربي لها، تصاعدت حالة الكراهية في المحيط العربي والإسلامي خاصة في أوساط الشباب، مما يساعد في تعزيز حاضنة الدعم والاستقطاب للتنظيمات

الإرهابية، خاصة في ظل اتجاهات التوظيف الدعائي من جانب هذه التنظيمات لحرب غزة، من أجل تجنيد أعداد أكبر من الشباب الغاضب. وبالتالي، من المتوقع أن يتصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية خلال العام 2024، وهو ما قد يعيد للأذهان سياق ما بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، والذي أدى -آنذاك- إلى تصاعد نشاط القاعدة في بلاد الشام. وكذلك أدت موجات التصعيد الإسرائيلي خلال السنوات الماضية ضد قطاع غزة إلى زيادة أعداد المنضمين إلى تنظيم داعش -وقت تأسيسه- من جميع أنحاء العالم.

أيضًا تتجه بعض التقديرات التحليلية إلى الدفع باحتمالية انضمام عناصر حركة حماس إلى صفوف التنظيمات المتطرفة، إذا أعادت إسرائيل إعادة احتلال قطاع غزة وتمكنت من تحييد الحركة والقضاء على قدراتها العسكرية. كما قد تكون دولة السودان إحدى الوجهات المرشحة لتصاعد نشاط التنظيمات الإرهابية إذا ساءت أوضاع الاقتتال الدائرة، وزادت هشاشة الدولة، وتحولت إلى بيئة خصبة لتنامي الفكر المتطرف، خاصة في ظل تصاعد مظلوميات السودانيين المتوقعة جراء أعمال الاقتتال.

تعزيز حركات المقاومة المسلحة في لبنان

من المحتمل أن يؤدي التصعيد العسكري الإسرائيلي إلى تراجع قدرات حركات المقاومة المسلحة على الساحة الفلسطينية، في مقابل تعزيز تلك الحركات على الجبهة الشمالية اللبنانية، والتي تنشط خلالها، بجانب حزب الله، بعض الفصائل الفلسطينية بما فيها عناصر حركة حماس المتواجدون هناك.

اتساع دائرة العنف الطائفي والعرقي

من المتوقع أن تشهد مناطق الصراعات بالمنطقة خلال العام 2024 تصاعدًا للعنف الطائفي والعرقي في ظل التزايد المتوقع لنشاط التنظيمات الإرهابية في مناطق الصراعات التي تشهد حضورًا عسكريًا كبيرًا للمليشيات المسلحة الشيعية. أيضًا، قد يشهد السودان تصاعدًا في العنف العرقي في إطار أعمال الاقتتال الدائرة، والتي تطورت باتجاه استدعاء الطابع القبلي والعرقي للصراع خلال شهر نوفمبر 2023، وانعكس ذلك من خلال استهداف قوات الدعم السريع والمليشيات العربية المتحالفة معها، قبيلة "المساليت" التي تشكل غالبية سكان الجنينة بمناطق ولاية غرب دارفور، وهو ما يعقد بدوره الصراع ويُنذر بإطالة أمده.

تنامي نزعات الانفصال لدى التنظيمات المسلحة

في ظل تعثر التسويات وتراجع قدرة الدولة في بعض مناطق الصراعات، فقد تشهد هذه المناطق -خاصة السودان واليمن- بعض النزعات الانفصالية لدى التنظيمات المسلحة. ففي الحالة اليمنية تسيطر بالفعل مليشيات الحوثي على مقاليد الحكم بالعاصمة صنعاء ومناطق أخرى، كما أن هناك بعض المؤشرات التي تشير إلى احتمالية تصاعد النزعة الانفصالية للمجلس الانتقالي الجنوبي، في ظل تصاعد التوتر مع الجانب الشمالي الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي، والتي تسعى إلى عقد تحالف تكتيكي مع عناصر القاعدة في الجزيرة العربية لاستهداف عناصر المجلس الانتقالي، والذي كان قد أعلن للمرة الأولى في نوفمبر 2022 عن استهدافه قوات المجلس الانتقالي بطائرات بدون طيار في عدة مناسبات.

قد يساعد على تنامي هذا التعاون بين القاعدة والحوثي التلاقي على أرضية مقاومة إسرائيل والولايات المتحدة، خاصة في ظل ما قامت به المليشيات الحوثية من استهداف للسفن التجارية الإسرائيلية خلال نوفمبر 2023، في استجابة غير مباشرة لنداءات قادة تنظيم القاعدة بالجزيرة العربية لتنشيط الأعمال العدائية ضد المصالح الإسرائيلية والأمريكية تضامنًا مع قطاع غزة، وهو ما رد عليه المجلس الانتقالي الجنوبي في بيان رسمي أكد خلاله أن الحوثيين قد يواجهون إجراءات انتقامية، معربًا عن قلقه من "السلوك الإرهابي" للحوثيين الذي أصبح -بحسب تقديره- يشكل تهديدًا للأمن والسلم في المنطقة.

3 الأمـــن البحـــري

شـهد الأمـن فـي الممـرات البحريـة فـي الشـرق الأوسـط تحديـات متصاعـدة، وهـو مـا يرتبـط بالتحـولات التـي يشـهدها تراجـع دور الولايات المتحـدة فـي المنطقـة ارتباطًـا بتصاعـد اهتمامهـا بالمسـرحين الأوروبـي والآسـيوي، فـضلاً عـن تصاعـد اهتمـام القـوى الكبـرى الأخـرى، وتحديدًا الصيـن وروسـيا، بالدخـول طرفًـا فـي ترتيبـات الأمـن بالمنطقـة. أي أنـه فـي الوقـت الـذي تسـعى فيـه واشـنطن لتقليـل التزاماتهـا الأمنيـة فـي الشـرق الأوسـط، وتسـعى لمحاصـرة روسـيا والصيـن فـي جوارهمـا المباشـر عبر بنـاء تحالفـات سياسـية وعسـكرية مضـادة لهمـا، فـإن الدولتيـن سـعتا للتمـدد فـي الإقليـم. ويتوقـع أن تسـتمر هـذه الجهـود خـلال العـام 2024، ويمكـن تفصيـل ذلـك مـن خـلال الاتجاهـات الآتيـة:

خفض واشنطن التزاماتها الأمنية تجاه المنطقة

تتحاشـى الولايـات المتحـدة الانجـرار لأي تصعيـد عسـكري فـي الشـرق الأوسـط خـلال السـنوات الأخيـرة، وهـو مـا وضـح مـن سـلوكها المهـادن للتهديـدات الإيرانيـة، والـذي يبـرز فـي عـدة مؤشـرات، منهـا مـا يتصـل بتجنـب واشـنطن الـرد علـى الاعتـداءات الإيرانيـة علـى السـفن العابـرة فـي ميـاه الخليـج العربـي، واكتفائهـا بإدانـة السـلوك الإيرانـي، أو حتـى تجنـب الـرد علـى الهجمـات الإيرانيـة علـى القواعـد الأمريكيـة فـي سـوريا والعـراق، وهـو مـا دفـع البنتاجـون الأمريكـي للتعبيـر عـن امتعاضـه مـن عـدم كفايـة التدابيـر التـي تبنتهـا إدارة الرئيـس الأمريكـي، جـو بايـدن، فـي ردع التهديـدات الإيرانيـة، والتـي تمثلـت فـي توجيـه هجمـات محـدودة ضـد مليشـيات إيـران، وهـي الهجمـات التـي لا تتناسـب مـع وتيـرة الهجمـات المتصاعـدة لمليشـيات إيـران ضـد القواعـد الأمريكيـة.

كانـت واشـنطن قـد أسسـت جهودهـا لتأميـن الملاحـة فـي الخليـج العربـي مـن التهديـدات الإيرانيـة، عبـر نشـر شـبكة مكونـة مـن أكثـر مـن 100 مركبـة مسـيرة سـطحية وغاطسـة، وأجهـزة استشـعار تحـت السـطح فـي البحـر الأبيـض المتوسـط وكذلـك الخليـج العربـي والبحـر الأحمـر مـن خـلال فرقـة العمـل 59 التابعـة للبحريـة الأمريكيـة، وذلـك علـى لسـان قائـد القيـادة المركزيـة الأمريكيـة، الجنـرال مايـكل كوريـلا، فـي حـوار المنامـة للمعهـد الدولـي للدراسـات الاسـتراتيجية لعـام 2022. غيـر أن هـذه الخطـة الأمريكيـة افتقـدت إلـى عنصـر هـام، وهـو كيفيـة الـرد علـى احتجـاز إيـران غيـر الشـرعي للسـفن التجاريـة فـي ميـاه الخليـج العربيـة. ومـع اكتفـاء واشـنطن بالتنديـد بالسـلوك الإيرانـي عقـب احتجـاز كل سـفينة، فـإن الجهـود الأمريكيـة افتقـدت الفاعليـة، وهـو مـا عنـى أنّ هـذه الإجـراءات كانـت قاصـرة عـن توفيـر الأمـن البحـري فـي المنطقـة.

مـن جهـة أخـرى، نشـرت واشـنطن، ارتباطًـا بالحـرب الإسـرائيلية ضـد قطـاع غـزة، فـي أكتوبـر 2023، حاملتـي طائـرات ومدمـرات الصواريـخ الموجهـة التابعـة لهمـا، ووحـدة اسـتطلاع تابعـة لقـوات "مشـاة البحريـة" الأمريكيـة قـادرة علـى القيـام بعمليـات برمائيـة، مـن بيـن أمـور أخـرى. وأشـارت وزارة الدفـاع الأمريكيـة إلـى أن هـدف نشـر هـذا الأسـطول هـو "ردع أي جهـاتٍ فاعلـة قـد تفكـر فـي الانخـراط فـي النـزاع"، فـي إشـارة ضمنيـة إلـى إيـران والمليشـيات المرتبطـة بهـا فـي المنطقـة.

وعلـى الرغـم مـن أن هـذه القـوات كانـت تهـدف إلـى ردع الأنشـطة الإيرانيـة العدائيـة، فإنـه مـن الملاحـظ أنهـا لـم تنجـح فـي تحقيـق هدفهـا هـذا، وهـو مـا وضـح فـي اسـتمرار حـزب اللـه فـي مهاجمـة أهـداف داخـل إسـرائيل، بـل وطالـب وزيـر الدفـاع الأمريكـي، لويـد أوسـتن، نظيـره الإسـرائيلي يـوآف غالانـت، فـي نوفمبـر 2023، بتجنـب الخطـوات التـي قـد تـؤدي إلـى حـرب شـاملة مـع حـزب اللـه، وذلـك فـي الوقـت الـذي يقـوم فيـه وكلاء إيـران بالتصعيـد تدريجيًـا ضـد الوجـود الأمريكـي فـي المنطقـة، سـواء فـي العـراق وسـوريا، عبـر اسـتهداف القواعـد العسـكرية الأمريكيـة هنـاك، أو مـن خـلال اسـتهداف الملاحـة فـي منطقـة البحـر الأحمـر، وهـو مـا وضـح

في قيام الحوثيين، في 3 ديسمبر 2023، بشن هجمات على سفينتين إسرائيليتين، بالقرب من باب المندب، بطائرة مسيرة وصاروخ بحري. وحينما قامت المدمرة الأمريكية، يو إس إس كارني من فئة آرلي بيرك، بالاستجابة لنداءات استغاثة من السفن وقدمت لها المساعدة، سعى الحوثيون دون نجاح لاستهدافها بثلاث طائرات مسيرة.

إعادة تقييم خليجي لفاعلية التدابير البحرية الأمريكية

تبدي بعض دول الخليج انزعاجها من عدم كفاية جهود واشنطن لتأمين الملاحة البحرية في منطقة الخليج العربي من التهديدات الإيرانية. ووضح هذا الأمر في قيام إيران بالاستيلاء على ناقلات النفط، في مايو 2023، دون أن تحرك واشنطن ساكنًا، وهو ما استتبعه بعدة أسابيع قليلة إعلان دولة الإمارات عن "انسحابها" من فرق العمل التابعة للقوات البحرية المشتركة، مؤكدةً أنها تقوم بالتقييم المستمر للتعاون الأمني الفعال مع جميع الشركاء.

كانت التصورات الأمنية الأمريكية لمواجهة التهديدات الإقليمية قد لاقت رفضًا من جانب الدول العربية الرئيسية، ووضح ذلك من رفض دولتي الإمارات والسعودية مقترح الرئيس الأمريكي، جو بايدن، أثناء زيارته لإسرائيل، في 14 يوليو 2022، لتأسيس تحالف إقليمي عسكري إسرائيلي - عربي - أمريكي في وجه إيران وحزب الله، فقد أكد حينها المستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات، أنور قرقاش، أن دولة الإمارات "لن تكون جزءًا من محور ضد إيران". ولاقت الدعوة الأمريكية كذلك رفضًا من الرياض.

مع ذلك، استمرّت المحاولات الأمريكية للضغط باتجاه صفقة بين الرياض وتل أبيب تقوم على اعتراف الأولى بإسرائيل مقابل تعاون عسكري دفاعي من جانب الأخيرة في مواجهة إيران. ولاقت هذه المحاولات رفضًا كذلك من جانب السعودية، وذلك نظرًا لرغبتها في الحصول على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة بالدفاع عنها في مواجهة حدوث اعتداء عليها، وليس من إسرائيل، كما أنها ترغب في الحصول على تعاون أمريكي في مجال الطاقة النووية، بما في ذلك في مجال تخصيب اليورانيوم، وهي المطالب التي لاقت رفضًا أمريكيًا. كما جاء من ضمن أسباب الرفض مطالبة السعودية بتقديم إسرائيل تنازلات للفلسطينيين تسمح بإقامة دولتهم.

من جهةٍ أخرى، أدت المواجهات التي اندلعت بين إسرائيل وحماس بعد هجوم السابع من أكتوبر 2023، إلى الكشف عن محدودية قدرة إسرائيل على ردع إيران، وهو ما وضح في دخول واشنطن في معادلة الصراع ضد غزة عبر إرسال حاملات طائراتها للمنطقة من أجل منع توسع الصراع لكي يطال أطرافًا آخرين، مثل حزب الله اللبناني.

تمدد صيني في المجال البحري في المنطقة

تمدد الدور الصيني من المجال الاقتصادي إلى الأمني والسياسي في الشرق الأوسط، وهو ما وضح في رعاية بكين اتفاقًا لعودة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، في 10 مارس 2023، حيث بدا أنها تسعى لملء الفراغ الأمني الذي خلفته واشنطن في المنطقة بتركيزها على أوروبا وآسيا. تعزز هذا الاتجاه الصيني بعدما كشفت واشنطن أن بكين تسعى إلى إقامة قاعدة عسكرية في سلطنة عمان، وسوف تساعد هذه القاعدة إلى جانب تلك الموجودة في جيبوتي، في تقديم الخدمات اللوجستية للسفن الصينية في المنطقة، وهو ما يعني اتجاهًا صينيًا لتعزيز تواجدها في المنطقة.

ويلاحظ أن الوجود العسكري الصيني في المنطقة يتخذ شكلاً آخر، وهو نشر قوات بحرية في المنطقة، فقد نشرت بكين قوة المهام الـ44 للمرافقة التابعة للبحرية الصينية، والمكونة من مدمرتين للصواريخ الموجهة، بالإضافة إلى سفينة إمداد متكاملة، والتي قامت بمناورات مشتركة مع بحرية عمان في أكتوبر 2023، ثم وصلت في الشهر نفسه إلى ميناء الشويخ في الكويت. وأطلقت "بحرية جيش التحرير الشعبي" اثنتين وأربعين فرقة عمل مرافقة بحرية للهدف المعلن المتمثل في مكافحة القرصنة منذ العام 2008، على الرغم من تراجع الهجمات التي تستهدف النقل البحري بحلول عام 2015.

كذلك، تضمنت فرق عمل المرافقة البحرية الصينية سفنًا لا تتناسب بالضرورة مع مهام الأمن البحري، مثل سفينة إنزال مصممة للهجوم البرمائي من طراز "يوجاو"، أو غواصة هجومية تعمل بالديزل والكهرباء من طراز "سونغ"، الأمر الذي يعزز فرضية أن عمليات النشر هذه لها هدف استراتيجي أكبر من مجرد تأمين التجارة. وقد أشار مخطط استراتيجي صيني إلى هذا الهدف من خلال تأكيده أن مهام الفرقة تهدف لتعزيز "قدرة البحرية على إجراء عمليات شبه قتالية في المحيطات البعيدة"، وهو ما يعكس اهتمامًا صينيًا بالدخول طرفًا في الترتيبات الأمنية في المنطقة، خاصة البحرية منها.

سعي روسي لمزاحمة التحركات البحرية الأمريكية

لم تغب روسيا تمامًا عن مشهد الممرات البحرية في الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من انشغالها بحربها ضد أوكرانيا، فبالتزامن مع نشر واشنطن لقواتها البحرية في المنطقة لدعم إسرائيل في مواجهة حركة حماس، وجه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، تحذيرًا لواشنطن، فقد كشف أنه أمر طائرات "ميج-31" المسلحة بصواريخ كينجال التي "يبلغ مداها أكثر من 1000 كم بسرعة 9 ماخ" للقيام بمهام دائمة فوق المياه المحايدة في البحر الأسود، مضيفًا أن "هذا ليس تهديدًا"، أي تهديدًا لحاملتي الطائرات الأمريكية في شرق المتوسط، ولكنه استدرك قائلاً إن بلاده ستمارس ما أسماه "السيطرة البصرية، أو السيطرة بالأسلحة، على ما يحدث في البحر الأبيض المتوسط". وتكشف هذه التصريحات عن سعي روسيا لإنذار واشنطن بعدم إقدام قوات الأخيرة بتهديد المصالح الروسية في المنطقة، خاصة في سوريا، دفاعًا عن إسرائيل. ومن المعروف أن عدة صواريخ من طراز كينجال يمكن أن تقوم بتدمير حاملة طائرات، إذ إن واشنطن لا تمتلك بعد القدرة على صد هذه النوعية من الصواريخ.

يكشف ما سبق عن تنامي القيود على التحركات الأمريكية البحرية في الشرق الأوسط، عما كان الوضع عليه في السابق، وأنها لم تعد قادرة على توفير الحماية للممرات البحرية بشكل كامل في الخليج العربي، أو البحر الأحمر، أو شرق المتوسط، وأن هذا الأمر يرتبط في جانب منه بتردد واشنطن في الرد على التهديدات الإيرانية، مما زاد من جرأة إيران في توظيف وكلائها لتهديد أمن القواعد الأمريكية، وكذلك الممرات البحرية في المنطقة. في الوقت نفسه، تسعى القوى الكبرى الأخرى، لا سيما روسيا والصين، لمزاحمة الوجود الأمريكي في المنطقة، وذلك ردًا على مساعي واشنطن لمحاصرتهما في جوارهما الإقليمي المباشر، ما يعني أن قدرة واشنطن على تأمين الملاحة في المنطقة تتراجع لصالح انخراط أكبر للقوى المناوئة لها، خاصة الصين، وأن الدول الإقليمية المعنية سوف تسعى للعب أدوار متزايدة لتأمين الملاحة البحرية في الخليج بالتعاون مع كافة القوى الراغبة والقادرة على ذلك.

دوريــة ربـع سنويــة

تصدر عن برنامج قضايا الأمن والدفاع

بالمركــز المصــري

/ecsstudies

www.ecss.com.eg

04 قضايــــا عالميـــــة

جمــود الأزمـــات.. وتنافــس منضبـط

- عدم حدوث تحولات ميدانية ودبلوماسية في الأزمة الأوكرانية
- مراوحة العلاقات الأمريكية-الصينية بين التهدئة والتصعيد
- تزايد الاهتمام الأمريكي بقضايا الشرق الأوسط بعد حرب غزة
- مخاوف أوروبية من تراجع الدعم الأمريكي لأوكرانيا
- اتجاه دولي لتنظيم الذكاء الاصطناعي للحد من تهديداته

لا يبدو أن هنالك تحولات كبرى متوقّعة في مسار القضايا العالمية في العام 2024، استنادًا إلى مسارات التفاعلات بين القوى الكبرى في العام 2023، إذ من المتوقع أن تستمر حالة الجمود العسكري والدبلوماسي في الأزمة الأوكرانية خلال العام 2024، خاصةً مع التكيف الروسي مع العقوبات الاقتصادية الغربية، وزيادة قدراتها العسكرية على مستوى الأفراد والتحصينات الدفاعية، فضلاً عن أن الحرب ذاتها بدأت تفقد الاهتمام -إلى حدٍّ ما- لدى العديد من العواصم الغربية. أضف لذلك، فإن انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة التي ستجري في نوفمبر 2024، تسبقها حالة من الانقسام الأمريكي الداخلي حول المساعدات العسكرية لأوكرانيا، حيث يعارض الجمهوريون إرسال المزيد من تلك المساعدات.

من جانب آخر، من المتوقع استمرار الاهتمام الأمريكي في 2024 بقضايا الشرق الأوسط وتطور الأوضاع في حرب غزة، والتي سوف تسهم في تحويل التركيز الأمريكي والدولي بعيدًا عن حرب أوكرانيا.

في الوقت نفسه، سيتراوح المسار المتوقع للعلاقات بين بكين وواشنطن في عام 2024 ما بين التهدئة والتصعيد. فمن جهة، فإن المنافسة ستظل هي المحدد الأساسي لهذه العلاقات، خاصةً مع وجود قضايا محل خلاف (مثل: تايوان، والتجارة، والتكنولوجيا). لكنّ ثمة حرصًا من الجانبين على عدم تحويل المنافسة إلى صراع عسكري، بسبب عواقب ذلك على الأمن والاقتصاد العالميين. من جهة أخرى، فإن اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية قد يجعل العلاقة مع الصين تشهد توترات، حيث يسعى المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون إلى اتخاذ مواقف صارمة تجاه بكين.

على الصعيد الأوروبي، من المتوقع تزايد المخاوف من تراجع الدعم الأمريكي لأوكرانيا، خاصةً في ظل صعوبات تعويضه على المدى القصير، برغم المؤشرات البارزة في المسار الأوروبي لتطوير نظمه الدفاعية وصناعاته العسكرية منذ نشوب الحرب الأوكرانية. أيضًا، من المتوقع ألا تضغط أوروبا على إسرائيل لوقف حرب غزة برغم امتلاكها أدوات تأثير متعددة، ناهيك عن استبعاد أن تلعب دورًا في إعادة إعمار غزة إن ظلت تحت حكم حماس بعد الحرب، إضافةً إلى أن تزايد موجات تدفق الهجرة واللجوء، فضلاً عن اتساع الفجوة مع العالمين العربي والإسلامي، قد يدفع إلى الجنوح نحو اليمين في أوروبا.

أما على صعيد التكنولوجيا، فإن العام 2024 يحمل آمالاً واعدة نتيجة كثافة الاستثمارات التكنولوجية الدولية، واحتدام التنافس التكنولوجي الدولي، وتسابق الدول على تنظيم الذكاء الاصطناعي، وغيره. ومع ذلك فإن هنالك العديد من التهديدات التكنولوجية المحتملة جراء اتساع نطاق المراقبة، وتزايد خطورة التهديدات السيبرانية، وتنامي مخاطر الذكاء الاصطناعي، وغيرها.

1 الأزمـــة الأوكرانيـــة

وصلت الأزمة الأوكرانية إلى حالةٍ من الجمود العسكري والدبلوماسي في نهاية عام 2023، ومن المتوقع أن تستمر هذه الحالة في عام 2024، دون تقدم يُحرز في المسارات العسكرية أو السياسية. فقد اعترف قائد الجيش الأوكراني، الجنرال فاليري زالوزني، في مقابلة مع مجلة "الإيكونوميست" في نوفمبر الماضي، بأن الحرب مع روسيا وصلت إلى طريق مسدود، بعد خمسة أشهر من شن بلاده الهجوم المضاد لاستعادة الأراضي التي احتلتها روسيا. وقال: "تمامًا كما حدث في الحرب العالمية الأولى، وصلنا إلى مستوى تكنولوجي يضعنا في طريق مسدود". وأضاف أن الأمر سيتطلب قفزة تكنولوجية هائلة لكسر الجمود الذي وصل إليه الصراع. وأشار إلى أنه "على الأرجح لن يكون هناك اختراق عميق وكبير، بل توازن في الخسائر والدمار".

يمكن تفسير الجمود العسكري بقيام روسيا بتعزيز قدراتها الدفاعية، إذ وضعت سلسلة متطورة من الأسلحة والتحصينات على طول الجبهة الشرقية التي يبلغ طولها 740 كم في أوكرانيا، بما في ذلك المخابئ، والخنادق، والأسلاك الشائكة، وحقول الألغام، والفخاخ المضادة للدبابات، مما جعل من الصعب على الأوكرانيين شن هجوم مضاد، خاصة مع عدم توافر تفوق جوي، حيث تملك أوكرانيا دفاعات جوية ضعيفة، وعددًا محدودًا من المقاتلات، وعددًا قليل جدًا من قاذفات القنابل. وينتظر الأوكرانيون وصول طائرات F-16 لتعزيز قدراتهم الجوية. ومن المتوقع أن تتسلم أوكرانيا طائرات من طراز إف-16 في عام 2024، برغم أنه من غير المرجح أن يكون لهذه الطائرات بمفردها تأثير تحويلي في ساحة المعركة.

يضاف لذلك، قدرة روسيا على تحمل الخسائر، إذ ذكر القائد الأوكراني "زالوزني" أنه قلل من تقدير روسيا من خلال اعتقاده أن جيش العدو يمكن إيقافه بمجرد "استنزافه حتى الجفاف". وقال: "لقد كان خطئي. لقد فقدت روسيا ما لا يقل عن 150 ألف جندي. وفي أي دولة أخرى، كانت مثل هذه الخسائر ستوقف الحرب. لكن ليس في روسيا، حيث يسترشد الرئيس فلاديمير بوتين بالحربين العالميتين اللتين فقدت فيهما البلاد عشرات الملايين من الأشخاص"، على حد قول زالوزني.

يُعزز من حالة الجمود إصدار بوتين في ديسمبر 2023، مرسومًا بزيادة قوات الجيش الروسي بـ170 ألف جندي، مما يرفع إجمالي عدد الأفراد العسكريين الروس إلى أكثر من 2.2 مليون، بما في ذلك 1.32 مليون جندي. وذكرت وزارة الدفاع الروسية أن هذه الخطوة جاءت ردًا على "التهديدات المتزايدة لبلادنا"، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، و"التوسع المستمر لحلف شمال الأطلسي". وقالت إن الزيادة ستُنفَّذ على مراحل من خلال حملة تجنيد، وأنه لا توجد خطط للتجنيد الإجباري أو موجة جديدة من التعبئة. ويُعد هذا المرسوم ثاني توسع من نوعه للجيش الروسي منذ بدء حربه في أوكرانيا.

بموازاة ذلك، زادت روسيا إنتاجها الدفاعي، فوفقًا لتقارير إعلامية ستنتج روسيا أكثر من مليوني قذيفة خلال عام 2024، إلى جانب مئات الدبابات الجديدة والمجددة. ومما يعزز قدرات روسيا أن اقتصادها لم يتعرض لضغوط كبيرة برغم نظام العقوبات الشامل الذي فُرض ضده، حيث من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الروسي بنسبة 2.5%.

سببٌ آخر لاستمرار الجمود يرتبط بالتأخير في المساعدات العسكرية الغربية لأوكرانيا، حيث يحذر البعض من أن هناك بالفعل بعض الإرهاق وضعف الإرادة في الغرب بشأن الحرب، وأن أوكرانيا بدأت تفقد الاهتمام -إلى حدٍّ ما- لدى العديد من العواصم الغربية. وكان بيان حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد قمته في فيلنيوس، في يوليو 2023، قد فشل في تقديم أكثر من الوعد الغامض بالعضوية في المستقبل، إذ ذكر البيان: "سنكون في وضع يسمح لنا بتوجيه دعوة لأوكرانيا للانضمام إلى الحلف عندما يوافق

الأعضاء، وتُستوفَى الشروط". كما أشار الإعلان المشترك لزعماء مجموعة السبع لدعم أوكرانيا إلى أن أعضاء المجموعة أطلقوا مفاوضات بشأن "التزامات وترتيبات أمنية ثنائية طويلة الأجل" لدعم أوكرانيا. ومن المتوقع أن يظل الغرب داعمًا لعضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي، لكن من المرجح أن تكون مسألة العضوية عملية طويلة وبطيئة.

يرتبط استمرار الجمود بالانقسام داخل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المساعدات لأوكرانيا. وبالرغم من وجود أغلبية في مجلسي الكونجرس تؤيد مواصلة دعم أوكرانيا، إلا أن المزيد من المساعدات العسكرية يعارضها عدد كبير من الجمهوريين، خاصة في مجلس النواب، ومنهم رئيس مجلس النواب مايك جونسون. ويقول بعض الجمهوريين إن الأوروبيين يجب أن يتحملوا المزيد من عبء دعم أوكرانيا. ويتحدث نواب جمهوريون عن أن البيت الأبيض فشل في تحديد الأهداف وتوقعات التكلفة المحيطة بحرب أوكرانيا المستمرة ضد روسيا. كما يعبرون عن مخاوف بشأن الفساد (في أوكرانيا)، وكيفية إنفاق المساعدات.

يتصل بما سبق، حدوث تحولات في مواقف الرأي العام الأمريكي بشأن أوكرانيا، ففي الفترة من أغسطس 2022 إلى أكتوبر 2023، ارتفعت نسبة الأمريكيين الذين يقولون إن بلادهم تساعد أوكرانيا "أكثر من اللازم" من 24 إلى 41%، وفقًا لبيانات استطلاع رأي لمؤسسة جالوب. وكان تآكل الدعم الشعبي لأوكرانيا أكثر وضوحًا على اليمين، إذ ارتفعت نسبة الناخبين الجمهوريين الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة تفعل الكثير من أجل أوكرانيا من 43 إلى 62% بين أغسطس 2022 وأكتوبر 2023، مقارنة بقفزة بنسبة 9 إلى 14% بين الديمقراطيين، وزيادة بنسبة 28 إلى 44% بين المستقلين.

ومع تصاعد الحملة الانتخابية الرئاسية بالولايات المتحدة خلال عام 2024، وتزايد فرص دونالد ترامب بالفوز بها، فسوف يزداد ثقل التيار الانعزالي في السياسة الخارجية الأمريكية. وإذا لم تقدم الولايات المتحدة المساعدات المطلوبة لأوكرانيا، فمن غير المتصور أن تتمكن أوروبا من سد هذه الفجوة، أو حتى أن تكون راغبة في القيام بذلك، في ظل الصعوبات التي تواجهها اقتصاديات الدول الأوروبية.

يُضاف لكل ذلك، استمرار الاهتمام الأمريكي في 2024 بقضايا الشرق الأوسط وتطور الأوضاع في حرب غزة، والذي سوف يسهم في تحويل التركيز الأمريكي والدولي بعيدًا عن أوكرانيا. وبالتالي، فإن العديد من المؤشرات تؤكد على أن الأزمة الأوكرانية لن تشهد تحولات نوعية على المستويين العسكري أو الدبلوماسي خلال عام 2024، وسوف تظل في حالة أشبه بالجمود واستمرار الأوضاع الراهنة، وربما يؤدي ذلك إلى البدء في مفاوضات بشأن وقف إطلاق النار في مرحلة لاحقة.

2 التنافس الأمريكي-الصيني

على الرغم من أن تحليلات بعض مراكز الفكر الأجنبية تتوقع تصاعد التنافس الأمريكي-الصيني خلال العام 2024، استنادًا إلى إجراءات واشنطن العدائية تجاه بكين على صعيد التنافس التكنولوجي، واحتواء النفوذ الصيني في منطقة الإندوباسيفيك، وتوظيف قضية تايوان؛ إلا أن سلسلة اللقاءات المتتالية بين مسئولي البلدين، خلال النصف الثاني من عام 2023، أبرزت رغبة أمريكية في خفض التوتر مع الصين، لا سيما أن تلك اللقاءات توجت بلقاء الرئيسن الأمريكي جو بايدن ونظيره الصيني شي، على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ "أبيك" في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية في منتصف نوفمبر 2023.

أفضت تلك اللقاءات إلى الاتّفاق على مواصلة المحادثات السياسية بصورة منتظمة بين البلدين المتنافسين، وعودة الحوار الاقتصادي المنتظم المتوقف منذ عام 2018 لمعالجة الخلافات التجارية، فضلاً عن عودة المباحثات المناخية، واستئناف الاتصالات العسكرية الرفيعة المستوى المتوقفة منذ زيارة رئيسة مجلس النواب السابقة، نانسي بيلوسي، لتايوان، في أغسطس 2022، وعقد محادثات حكومية حول الذكاء الاصطناعي، وموافقة بكين على اتخاذ إجراءات لخفض إنتاج مكوّنات مخدّر الفنتانيل الذي أدّى إدمانه إلى أزمة في الولايات المتحدة. في ضوء ذلك، **يمكن طرح الاتجاهات المتوقعة للتنافس الأمريكي-الصيني في عام 2024 على النحو الآتي:**

تصاعد التنافس التكنولوجي

اتجهت الولايات المتحدة إلى تشديد إجراءات حصول الصين على المواد الخام اللازمة لتصنيع الرقائق الإلكترونية، إذ توصلت إدارة بايدن إلى اتفاق مع هولندا واليابان، في يناير 2023، يهدف إلى تقييد تصدير بعض معدات تصنيع الرقائق الرئيسية إلى الصين. وفي أغسطس من العام نفسه، وقع بايدن أمرًا تنفيذيًا يخول لوزارة الخزانة الأمريكية حظر أو تقييد بعض الاستثمارات الأمريكية في الكيانات الصينية اعتبارًا من العام 2024 في قطاعات أشباه الموصلات والإلكترونيات الدقيقة، وتقنيات المعلومات الكمية، وأنظمة الذكاء الاصطناعي بهدف منع رأس المال والخبرة الأمريكية من مساعدة بكين على تطوير تقنيات لتحديث قدراتها العسكرية وتهديد الأمن القومي للولايات المتحدة.

قيدت واشنطن أيضًا صادرات بعض الرقائق الإلكترونية إلى الشرق الأوسط في سبتمبر 2023، في مسعى لمنع وصول رقائق الذكاء الاصطناعي المتطورة إلى الصين، باعتبار أن الشركات الصينية تنظر إلى دول المنطقة كوسيلة للتهرب من القيود، والتمكن من الوصول إلى (الرقائق المتقدمة) التي لا يمكنها شراؤها بطريقة أخرى. لذا، يتوقع أن يشهد عام 2024 مزيدًا من تصعيد المنافسة التكنولوجية، والإعلان عن قيود إضافية أكثر صرامة من واشنطن لتقييد وصول الصين إلى التكنولوجيات المتقدمة، ولا سيما مع زيادة ضغوط الجمهوريين على إدارة بايدن لإجبارها على اتخاذ المزيد من الإجراءات المعادية لبكين، والتي قد تؤدي إلى إجراءات انتقامية من بكين.

تصعيد "منضبط" حول تايوان

رغم تكرار موقف واشنطن بالالتزام بمبدأ "صين واحدة"، إلا أنها لم تتوانَ عن الدعم العسكري لتايوان في مواجهة الصين، كما برز في إعلان واشنطن، في يوليو 2023، عن تقديم أسلحة بـ345 مليون دولار لتايوان، وكذا توقيع اتفاق تجاري بينهما في يونيو من العام نفسه لتعزيز التجارة الثنائية، مما اعتبرته بكين انتهاكًا لمبدأ "الصين الواحدة".

وحظيت قضية تايوان باهتمام كبير في محادثات الرئيسين بايدن وشي في نوفمبر 2023، ولا سيما مع خشية واشنطن من تدخل صيني في الانتخابات الرئاسية التايوانية المقررة في يناير 2024. في

المقابـل، تطالـب بكيـن بـأن تكـفّ واشـنطن عن تسـليح تايـوان، مؤكـدة علـى حتميـة إعـادة ضـمّ الجزيـرة إلـى البـرّ الصينـي.

ومـن المتوقّـع أن تشـغل تايـوان حيـزًا كبيـرًا فـي العلاقـات بيـن بكيـن وواشـنطن خلال العـام 2024، لا سـيما وأن نتائـج الانتخابـات الرئاسـية التايوانيـة قـد تُولّـد مزيـدًا مـن التوتـرات فـي العلاقـات بينهمـا، خصوصًا أن اسـتطلاعات الـرأي ترجح فـوز مرشـح الحـزب الديمقراطـي التقدمـي الحاكـم "لاي تشـينج تـي" الـذي يدعـم اسـتقلال بلاده، ويعـارض تقديـم تنـازلات للصيـن، ممـا قـد يدفـع الأخيـرة إلـى تكثيـف الأنشـطة عسـكرية حـول الجزيرة لتأكيـد السـيطرة عليهـا، وهـو مـا قـد يحفـز بـدوره واشـنطن إلـى التصعيـد السياسـي مـع بكيـن لتأكيـد رفضهـا أي عمـل عسـكري صينـي محتمـل ضـد تايـوان ورفـض الاسـتيلاء عليهـا بالقـوة برغـم أنهـا لا تدعـم اسـتقلالها، كمـا أكـد بايـدن فـي لقائـه الأخيـر مـع الرئيـس شـي. وبشـكل عـام، سـيظل التصعيـد الأمريكـي-الصينـي حـول تايـوان منضبطًـا لا يهـدف إلـى التـورط فـي حـرب مـع الصيـن.

تعاون محتمل بشأن قضايا المناخ

مـن المتوقـع أن يشـهد العـام 2024 تعاونًـا فـي قضايـا المنـاخ بيـن واشـنطن وبكيـن. ففـي نوفمبـر 2023، التقـى المبعـوث الأمريكـي الخـاص لشـئون المنـاخ، جـون كيـري، مـع المبعـوث الصينـي الخـاص لتغيـر المنـاخ، شـيه تشـن هـوا، فـي كاليفورنيا لحلحلة الخلافـات قبيـل انعقـاد مؤتمـر "المنـاخ 28" فـي دبـي. كمـا زار كيـري بكيـن فـي يوليـو مـن العـام نفسـه لاسـتئناف المحادثـات المتوقفـة بيـن أكبـر دولتيـن ملوِّثتيـن للمنـاخ فـي العالـم، منـذ أن زارت نانسـي بيلوسـي جزيـرة تايـوان.

وتعهـدت واشـنطن وبكيـن بتكثيـف تعاونهمـا فـي قضايـا التغيـر المناخـي للحـد مـن الانبعاثـات المسـببة للاحتبـاس الحـراري، وزيـادة قـدرة الطاقـة المتجـددة إلـى ثلاثـة أضعـاف بحلـول عـام 2030، وتسـريع البنـاء المحلـي للطاقـة الخضـراء لتحـل محـل الفحـم والنفـط والغـاز، كمـا اتفـق البلـدان علـى اسـتئناف المحادثـات بشـأن سياسـات الطاقـة، وإطلاق مجموعـة عمـل بشـأن تعزيـز العمـل المناخـي.

كان بايدن قـد شـدد خلال كلمتـه أمـام الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، فـي سـبتمبر 2023، علـى اسـتعداد بلاده للعمـل مـع الصيـن فـي القضايـا التـي يتوقـف التقـدم فيهـا علـى جهودهمـا المشـتركة، وعلـى رأسـها أزمـة المنـاخ. كذلـك، أعلنـت واشـنطن وبكيـن فـي مؤتمـر "كـوب 28" فـي دبـي علـى مواصلـة الحـوار والتعـاون بشـأن التغيـر المناخـي. وتؤكـد عـودة محادثـات البلديـن فـي قضايـا المنـاخ انتصـارًا لمنطـق الحفـاظ علـى مسـاحة مـن التعـاون بيـن واشـنطن وبكيـن فـي عـدد مـن القضايـا فـي ظـل اسـتمرار التنافـس فـي قضايـا أخـرى، وهـو اتجـاه مـن المرجـح اسـتمراره فـي عـام 2024.

اهتمام أمريكي بقضايا حقوق الإنسان

برغـم التوافـق الداخلـي الأمريكـي علـى اعتبار الصيـن المنافـس الأكبـر لهـا، وأنـه يجـب وقـف صعودهـا؛ إلا أن الجمهورييـن يركـزون علـى التهديـدات الجيواقتصاديـة المرتبطـة بالصيـن، بينمـا يضيـف الديمقراطيـون قضايـا القيـم مثـل: الديمقراطيـة، وحقـوق الإنسـان، وتوثيـق التحالفـات الإقليميـة والدوليـة.

مـع بـدء الحـملات الرئاسـية الأمريكيـة فـي العـام 2024، مـن المتوقّـع أن يتجنـب بايـدن -الـذي يسـعى للفـوز بولايـة ثانيـة- الظهـور بتبنـي سياسـة ناعمـة تجـاه الصيـن لإرضـاء الداخـل الأمريكـي، خاصـة مـع انتقـادات الجمهورييـن لـه بعـدم الحسـم فـي هـذا الملـف. لـذا، يُتوقـع اسـتمرار الضغـط الأمريكـي علـى بكيـن فـي ملـف حقـوق الإنسـان، خاصـةً قضيـة الإيجـور، دون إغفـال ملفـات دعـم الاسـتقلالية والديمقراطيـة التـي تتمتـع بهـا هونـج كونـج. إضافـةً إلـى اسـتمرار الضغـط مـن خلال قضايـا أخـرى، كتايـوان والتكنولوجيـا والتجـارة، والتـي سـتكون حاضـرةً فـي المنافسـة الانتخابيـة الأمريكيـة.

استمرار التحرك الأمريكي لمواجهة نفوذ الصين في الإندوباسيفيك

من المتوقّع أن تواصل الإدارة الأمريكية خلال العام 2024 استراتيجيتها لمواجهة النفوذ العسكري والاقتصادي الصيني في منطقة الإندوباسيفيك، وستعمل على تعزيز تحالفاتها الأمنية وشراكاتها الاقتصادية مع دول المنطقة. إذ خصصت إدارة بايدن حوالي 9.1 مليارات دولار في قانون تفويض الدفاع الوطني الأمريكي الجديد (NDAA) للسنة المالية 2024، لتعزيز الوجود الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

عملت واشنطن أيضًا في العام 2023 على تعزيز وجودها العسكري في المناطق المحيطة بالمجال الحيوي للصين في آسيا والمحيطين الهادئ والهندي؛ حيث دشنت، في يناير 2023، قاعدة عسكرية جديدة في جزيرة جوام بالمحيط الهادئ، بهدف تجهيزها نقطة ارتكاز للقوات الأمريكية في حالة اندلاع صراع مع الصين. كما دشّنت في فبراير من العام نفسه أربع قواعد عسكرية جديدة في الفلبين، الجار الاستراتيجي للصين، واتّفقت مع مانيلا على إعادة تسيير دوريات عسكرية مشتركة في بحر الصين الجنوبي، وهو ما اعتبرته بكين تطويقًا لها، وتأجيجًا للتنافس بين البلدين.

تنسيق محتمل بشأن حرب أوكرانيا

قد تستثمر واشنطن التقارب النسبي مع بكين في محاولة إيجاد صيغة تفاهمية لحلحلة الأزمة الأوكرانية التي ستدخل عامها الثالث دون أي أفق للحل، كونها الحليف الرئيسي الأقرب لموسكو، والقادر على إقناعها بالجلوس على طاولة المفاوضات، مما قد يحقق انتصارًا سياسيًا لبايدن قبل انتهاء ولايته الرئاسية أواخر عام 2024.

يُعزز هذا الاتجاه الأمريكي تصريح بايدن خلال لقائه الأخير بالرئيس شي على مواصلة الدعم العسكري لأوكرانيا في مواجهة روسيا؛ إذ أوضح أنه يمكن للصين أن تلعب دورًا في مساندة الدعم الأمريكي لأوكرانيا. أضف لذلك، أن هنالك تحديات تواجه استمرار الدعم العسكري الأمريكي لأوكرانيا في عام 2024، منها: ضغوط الجمهوريين الذين يدعون إلى وقف المساعدات الأمريكية لكييف، ورفض الكونجرس تخصيص أموال إضافية لمساعدة كييف بسبب مطالبة الجمهوريين بربطها بتقديم تنازلات من الديمقراطيين في ملفات أمن الحدود والهجرة غير الشرعية.

كذلك، تواجه القدرات العسكرية الأمريكية تشتيتًا في ظل نشوب حرب غزة الأخيرة، إذ توفر واشنطن احتياجات إسرائيل من الذخائر في تلك الحرب، مما اضطرت معه إلى حرمان أوكرانيا من إمدادات كانت مقررة لها قبل نشوب حرب غزة، الأمر الذي أدى إلى تدهور الموقف العسكري لأوكرانيا أمام روسيا. أيضًا، فشل الهجوم الأوكراني المضاد الذي دعمته واشنطن والغرب في عام 2023، كما يشهد المعسكر الأوروبي انقسامًا حول استمرار دعم أوكرانيا مما يضع إدارة بايدن في مأزق مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية، خاصةً أن سلاح العقوبات الأمريكية ضد موسكو لم يُؤتِ ثماره.

خلاصة القول، إن المسار المتوقع للعلاقات بين بكين وواشنطن في عام 2024 سيتراوح ما بين التهدئة والتصعيد. فمن جهة، فإن المنافسة ستظل هي المحدد الأساسي لهذه العلاقات، خاصةً مع وجود قضايا محل خلاف (مثل: تايوان، والتجارة، والتكنولوجيا). لكنّ ثمة حرصًا من الجانبين على عدم تحويل المنافسة إلى صراع عسكري، بسبب عواقب ذلك على الأمن والاقتصاد العالميين. من جهة أخرى، فإن اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية قد يجعل العلاقة مع الصين تشهد توترات، حيث يسعى المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون إلى اتخاذ مواقف صارمة تجاه بكين.

3 أوروبـــــا

تواجـه القـارة الأوروبيـة سـواء علـى مسـتوى الـدول أو الاتحـاد الأوروبـي خلال العـام 2024 تحديـات خارجيـة متزايـدة، فـي ظـل تزايـد الاحتقـان الداخلـي، والأزمـات الاقتصاديـة، والتهديـدات الخارجيـة؛ إلا أن تلـك التحديـات ترتبـط مسـاراتها المحتملـة بطبيعـة تفـاعلات السـياق الأوروبـي، وكـذا سياسـات روسـيا والولايـات المتحـدة والصيـن وبعـض الـدول العربيـة والأفريقيـة.

لقـد سـعت أوروبـا، خلال السـنوات الماضيـة، إلـى التحـول مـن مسـرح للصراع بيـن القـوى الكبـرى إلـى لاعـب جيوسياسـي دولـي مؤثـر يملـك كتلـة اقتصاديـة ضخمـة، ويفـرض معاييـره علـى كل مـن يريـد دخـول أسـواقها، علـى نحـو بـرز فـي تصريحـات رئيسـة المفوضيـة الأوروبيـة أورسـولا فـون ديـر لايـن. إلا أن وضـوح هـذا الهـدف يُخفـي تناقضـات أوروبيـة جوهريـة حـول أمريـن، الأول: طبيعـة التهديـد الرئيسـي، هـل مـن روسـيا أم الجنـوب المسـلم أم الجاليـات المسـلمة أم تركيـا؟. الثانـي: الموقـف إزاء الولايـات المتحـدة، بمعنـى: هـل تحـول أوروبـا إلـى لاعـب جيوسياسـي يتـم مـن أجـل الاسـتقلال عـن واشـنطن أم مواجهتهـا أم معاونتهـا؟

مـع التدخـل العسـكري الروسـي فـي أوكرانيـا فـي فبرايـر 2022 بـدا أن موسـكو تشـكل التهديـد الرئيسـي لأوروبـا، والتـي عملـت مـع الولايات المتحدة على مواجهته. إلا أن تطورات عام 2023، وسعت نوعيـة ومسـارح التهديـد لأوروبـا، خاصـة مـع تفاقـم الصعوبـات الاقتصاديـة الناتجـة عـن التخلـي عـن الغـاز والنفـط الروسـيين، وتكلفـة التحـول إلـى اقتصـاد بيئـي، وحـرب غـزة، واحتمـال وصـول الرئيـس ترامـب إلـى البيـت الأبيـض، وفشـل الهجـوم المضـاد الأوكرانـي، وارتفـاع معـدلات الهجـرة، وعـودة الإرهـاب، إلـى جانـب الفشـل الأوروبـي -خاصـة الفرنسـي- فـي السـاحل والصحـراء.

فـي مواجهـة تلـك التحديـات، بـدا القـرار بطيئًـا علـى مسـتوى الاتحـاد الأوروبـي بسـبب تعـارض المصالـح، وتعطيـل عـدد مـن الـدول لعمـل الاتحـاد، وإن كان الأخيـر أظهـر تماسـكًا مـع انتخـاب بولنـدا حكومـة جديـدة لا تتبنـى مواقـف سـلفها مـن الاتحـاد الأوروبـي، كمـا باتـت النخـب الألمانيـة تتعامـل بجديـة مـع التحديـات الاسـتراتيجية والعسـكرية. فـي هـكـذا سـياقات، يمكـن طـرح العديـد مـن التوقعـات الخاصـة بمسـارات أوروبـا فـي العـام 2024:

زيادة التهديدات الروسية الهجينة ضد أوروبا

مـا لـم يحـدث تغييـر فـي النظـام الروسـي أو ينهـار جيشـه، فـإن موسـكو سـتواصل جهودهـا فـي العـام 2024 لإضعـاف أوروبـا عبـر شـن حـرب هجينـة شـاملة مـن خلال أدوات إعلاميـة وسـيبرانية وشـبه عسـكرية فـي أفريقيـا، فـضًلا عـن الدفـع بـآلاف المهاجريـن علـى الحـدود الأوروبيـة. كمـا قـد تسـعى موسـكو إلـى فتـح مسـارح (غيـر عسـكرية غالبًـا) جديـدة (فنلنـدا، مولدافيـا، البلقـان، دول البلطيـق، بولنـدا) عبـر تعميـق الانقسـامات فـي المجتمعـات الأوروبيـة وبيـن دولهـا، ومـن المتوقـع تكثيـف تلـك الحـرب الهجينـة بعـد الانتخابـات الرئاسـية فـي روسـيا وقبـل الانتخابـات الأمريكيـة. وكـذا مـن المتوقـع أن تسـتغل الـدول المناوئـة لأوروبـا الضغـوطـات الروسـية عليهـا لفتـح جبهـات جديـدة لتحقيـق مكاسـب؛ إذ قـد يشـتعل الوضـع فـي البلقـان أو بيـن تركيـا واليونـان.

تصاعد مخاوف أوروبا من تراجع الدعم الأمريكي لأوكرانيا

مـن المتوقـع ألا يكـون هنالـك حسـم فـي العـام 2024 فـي حـرب أوكرانيـا، لذلـك قـد تتصاعـد مخـاوف الـدول الأوروبيـة مـن تراجـع الدعـم الأمريكـي لأوكرانيـا حـال فـوز ترامـب بالانتخابـات الرئاسـية. وبرغـم صعوبـة تعويـض أوروبـا هـذا الدعـم علـى المـدى القصيـر، إلا أنهـا تعمـل علـى دعـم صناعاتهـا العسـكرية واسـتيراد أسـلحة مـن الولايـات المتحـدة وكوريـا الجنوبيـة.

فـي الوقـت ذاتـه، ثمـة مؤشـرات علـى تحـولات دفاعيـة فـي أوروبـا وإن واجهتهـا صعوبـات، فقـد شـكل دخـول فنلنـدا الناتـو مكسـبًا كبيـرًا، نظـرًا لموقعهـا الجغرافـي ومهـارات جيشـها، كمـا تتجـه ألمانيـا إلـى تكثيـف صناعاتهـا الحربيـة لمـد حلفائهـا بالأسـلحة، كمـا بـدأ الجيـش الفرنسـي بالأسـاس قبـل حـرب أوكرانيـا فـي

تحويل تصميمه من القتال في الحروب الأفريقية إلى مواجهة قوة كبرى، كذلك فإن بولندا في طريقها كي تصبح صاحبة أكبر قوة برية في أوروبا بعد روسيا وأوكرانيا.

وعلى الرغم من اتفاق العواصم الأوروبية الكبرى على استمرار الدعم لأوكرانيا وزيادته، إلا أن ثمة تصاعدًا للاتجاهات المعارضة لذلك، خاصةً في المجر وبلغاريا وربما هولندا. ويمثل لجوء أي من أولئك المعارضين للفيتو تعطيلاً لعمل الاتحاد الأوروبي. وكذلك، لا يمكن استبعاد احتمال حدوث مفاجآت محتملة، كأن ينسحب سالفيني من الحكومة الإيطالية برئاسة جورجيا ميلوني، مما يؤدي إلى سقوطها، يضاف لذلك احتمال تململ الرأي العام الأوروبي من دعم أوكرانيا، وإن كان استمرار بوتين في رفض التفاوض الحقيقي يمنع هذا التململ من طرح بدائل واقعية. أضف لذلك، فإن وصول بعض أنصار مهادنة الرئيس الروسي إلى الحكم قد يعقد عمل الاتحاد الأوروبي، حيث من المتوقع أن تواجه عملية ضم أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي مقاومة من بعض الدول الأعضاء والفئات الاجتماعية، مثل المزارعين.

تفاقم تداعيات حرب غزة على أوروبا

على الرغم من تشارك الدول الأوروبية في إدانة هجوم حماس ودعم إسرائيل في الدفاع عن نفسها، لكنها نددت باستهداف المدنيين ودعت لعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، والعمل على حل الدولتين. لكن هذه الدول تباينت من حيث الموازنة بين هذه المبادئ؛ إذ أعطت ألمانيا والمملكة المتحدة أولوية لإدانة حماس وتأييد إسرائيل، بينما كانت إسبانيا وبلجيكا والنرويج على النقيض من ذلك. غير أن المواقف الأوروبية تقاربت بين الاتجاهين مع تصاعد ضحايا العدوان الإسرائيلي على غزة وزيادة الاحتقان الداخلي والهجمات ضد اليهود والمسلمين في أوروبا؛ إذ مالت تلك المواقف إلى المطالبة بوقف إطلاق النار، لكن إسرائيل لا تعير أي اهتمام للمواقف الأوروبية، فضلاً عن أن الخبراء الأوروبيين يرون أن اليمين الإسرائيلي فرض أمرًا واقعًا في الضفة الغربية يصعّب إقامة دولة فلسطينية.

مع ذلك، تملك أوروبا أدوات ضغط على إسرائيل، مثل التبادل التجاري.. وغيرها؛ إلا أنها لا ترغب في استخدامها لأسباب منها: الذاكرة التاريخية مع اليهود، والفجوة مع العرب والمسلمين إثر أزمات التطرف والإرهاب؛ إلا أن هذا الموقف قد يتغير إن زاد توحش الحكومة الإسرائيلية في قطاع غزة، أو قررت الإدارة الأمريكية الضغط على إسرائيل.

ومن المستبعد أن تقبل أوروبا بأي انخراط في إعادة بناء قطاع غزة إن ظلت حماس تسيطر على القطاع، كما من المحتمل أن تضغط أوروبا على بعض الدول العربية بحوافز لقبول تهجير سكان غزة. وبشكل عام، تتخوف أوروبا من عودة الإرهاب إثر حرب غزة، خاصةً مع بروز عدة حوادث إرهابية في بلجيكا وفرنسا، فضلاً عن تزايد الاعتداءات على اليهود والمسلمين، ومن ثم بات التعايش بين الجاليات المسلمة واليهودية في أوروبا على المحك.

ارتفاع معدلات الهجرة وجنوح أكثر لليمين

مع تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط وأفريقيا، من المتوقع تزايد موجات اللجوء والهجرة إلى أوروبا في عام 2024. إلا أن أغلب الحكومات الأوروبية تتجه إلى مراجعة تشريعاتها للمزيد من تقييد موجات الهجرة، فيما يحاول بعضها، خاصة المملكة المتحدة وإيطاليا، تصدير المهاجرين لدول أخرى، كألبانيا ورواندا.

وثمة اتجاه أوروبي واسع يخشى تأثير الهجرة على هوية البلاد وسوق العمل والأمن العام، حيث يتم ربط الهجرة بارتفاع معدلات الجريمة والعنف. لكن النخب الأوروبية منقسمة حيال ذلك بين من يغازل الرأي العام، ومن يعتبر الهجرة ضرورية لتراجع معدلات الإنجاب ووجود وظائف شاغرة. ومن المتوقع أن يعزز رفض الهجرة في أوساط الرأي العام من الجنوح نحو اليمين، ليس فقط متمثلاً في صعود اليمين القومي إلى الحكم، لكن في اضطرار أغلب القوى المحسوبة على يمين الوسط أو يسار الوسط إلى تبني سياسات ومقاربات يمينية، وهو ما يزيد أيضًا الفجوة بين أوروبا والعالمين العربي والإسلامي والجاليات المسلمة في الغرب.

وتظل إدارة تلك التحديات التي يُتوقّع تفاقمها في أوروبا خلال العام 2024 متوقفة على عوامل متعددة، مثل: نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ومدى التوافق الأوروبي على استمرار دعم أوكرانيا، والقدرة على تهدئة الداخل الأوروبي، فضلاً عن القدرة على تمويل السياسات اللازمة لمجابهة تلك التحديات، ولا سيما في ظل أزمات الاقتصادات الأوروبية، خاصة ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، فضلاً عن التأخر في مجالات الدفاع أو التنافس على التكنولوجيات الجديدة.

4 الاتجاهــات التكنولوجيـــة

في الوقت الذي شهد فيه عام 2023 طفرة كبرى على صعيد التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي التي تعددت استخداماتها في مجالات عدة؛ فإن العام 2024 يحمل جملة من الآمال الواعدة نتيجة كثافة الاستثمارات التكنولوجية الدولية، واحتدام التنافس التكنولوجي الدولي، وتسابق الدول على تنظيم الذكاء الاصطناعي، وغيره. في المقابل، فإن تلك الآمال تصاحبها جملة من التهديدات المحتملة جراء: اتساع نطاق المراقبة، وتزايد خطورة التهديدات السيبرانية، وتنامي مخاطر الذكاء الاصطناعي، وغيرها. وبشكل عام، يمكن الوقوف على أهم الاتجاهات التكنولوجية المتوقعة في عام 2024 من خلال النقاط التالية:

احتدام التنافس على تطوير شبكات الجيل السادس

على الرغم من اعتماد تكنولوجيا الجيلين الثالث والرابع في مختلف دول العالم، واحتدام الصراع العالمي على شبكات الجيل الخامس؛ بدأ السباق العالمي على شبكات الجيل السادس مبكرًا ولا سيما مع سرعته الفائقة وإمكانياته الهائلة، فقد أطلقت الصين قمرًا صناعيًا لاختبار موجات إرسال محتملة لشبكات الجيل السادس ذات سرعات فائقة، فيما أطلقت واشنطن بالفعل ما يُعرف باسم "التحالف من أجل حلول صناعة الاتصالات"، الذي يشمل عمالقة التكنولوجيا أمثال "آبل" و"جوجل" و"سامسونج" دون "هواوي"، وهو ما يثير إشكاليات حقيقية حول كيفية استخدام بيانات مستخدمي تلك الشبكات من قبل الحكومات والأجهزة الأمنية والشركات التكنولوجية على حدٍّ سواء.

كثافة الاعتماد على القياسات الحيوية

يمكن استخدام القياسات الحيوية في عدد واسع من المجالات، مثل: تصنيع الهواتف المحمولة (مثل شركة "آبل")، وإنفاذ القانون (بجمع الصور الفوتوغرافية ومقارنتها بقواعد البيانات المتاحة)، والتسويق (لتحديد عمر وجنس وعرق للجماهير المستهدفة)، وغيرها. وعليه، يتوقع في العام القادم كثافة استخدام تقنية التعرف على الوجه والقياسات الحيوية بالتوازي مع احتدام الجدل حول توظيفها من قبل السلطات الحكومية لإحكام الرقابة الجماعية، وتعقب خطوات مختلف الأفراد في ظل غياب التشريعات التي تنظم استخدام تقنيات القياس الحيوي على الرغم من تعدد الجهود الدولية لإقرار تلك التشريعات. ومن ثمَّ، تفتح تلك الفجوة التشريعية الباب أمام إساءة الاستخدام، ولا سيما عند الحصول على صور المواطنين واستخدامها دون موافقتهم أو علمهم.

تنامي التطور في تكنولوجيا الفضاء

بهدف ترقية عمليات الفضاء وتوسيع نطاقها، تستخدم صناعة الفضاء بالفعل عددًا واسعًا من التقنيات الناشئة، بما في ذلك: شبكات الجيل الخامس، وأنظمة الأقمار الصناعية المتقدمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والبيانات الضخمة، وغيرها. وعليه، من المتوقع تزايد الاعتماد على تكنولوجيا الفضاء لتقديم عدد واسع من الخدمات، مثل: إنترنت الفضاء، التنبؤ بالطقس، الاستشعار عن بعد، نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، الملاحة، المراقبة، وجمع البيانات. كما يتوقع أن تلعب الأقمار الصناعية ذات المدار الأرضي المنخفض (LEO) دورًا حاسمًا في استكشاف الفضاء ومهماته المستقبلية في ظل شيوع استخداماتها في السنوات القليلة الماضية، مما يجعلها تتصدر تكنولوجيا الفضاء في عام 2024، لا سيما أنها تلعب دورًا في دفع التقنيات الصناعية من ناحية، وتسمح لشركات الفضاء بالقيام بمهام عادة لا تتمكن الأقمار الصناعية الكبرى من أدائها من ناحية ثانية.

تعدد استخدامات تكنولوجيا الكم

من المتوقع أن يشهد عام 2024 فوائد ملموسة للحوسبة الكمومية وفيزياء الكم، ولا سيما في مجالات: البنوك والخدمات المالية، واكتشاف الأدوية، وسلسلة الجينوم، والتشفير، وعلوم المواد، وغير ذلك. وهو ما ينذر بتحولات عالمية في خريطة الصناعات الوطنية، وبخاصة صناعة الأجهزة

الإلكترونية. فمن المتوقع أن تتخذ الحوسبة الكمومية عدة خطوات للأمام على صعيد التطبيقات العملية مع تقليل مخاطرها المحتملة. لذا، يتوقع احتدام التنافس الدولي في مجال الكم ولا سيما بين روسيا والصين والولايات المتحدة بالنظر إلى حجم الاستثمارات المنفقة على البحث والتطوير في هذا المجال والتي تُقدَّر بمليارات الدولارات، وبالنظر أيضًا إلى زيادة عدد من الدول والجامعات التي استحدثت عددًا كبيرًا من البرامج العلمية المعنية به، بجانب تنامي الدور الذي تلعبه كبريات الشركات التكنولوجية فيه.

استمرار تطور الذكاء الاصطناعي التوليدي

من المتوقع في عام 2024 نشر الذكاء الاصطناعي التوليدي على نطاق أوسع في ظل تنامي عمليات البحث والتطوير، وكثافة الاستثمارات الدولية، وتنافس كبريات الشركات التكنولوجية على تطوير نماذجها. فقد تصدر تطبيق "تشات جي بي تي" المشهد التكنولوجي والأعمال العالمية طيلة العام الجاري، ومن المتوقع تزايد قدرته على الجمع بين نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي والمعلومات عالية الجودة من الرسوم البيانية المعرفية، وبالتبعية إنشاء شبكات مترابطة من النماذج المصممة بدقة لأداء مهام محددة على المدى الطويل.

تصاعد الجدل حول الذكاء الاصطناعي المسئول

يسعى الاتحاد الأوروبي بجانب الولايات المتحدة والصين وبريطانيا إلى تحقيق السبق التشريعي في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي. إذ تتعالى الأصوات المطالبة بشفافية خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وبالتبعية عمليات صنع القرار التي يُستخدم فيها. ومن ثم فإن نماذج الذكاء الاصطناعي القابلة للتفسير ستشهد طفرة واسعة، مما يزيد الثقة في نتائج خوارزميات الذكاء الاصطناعي المعقدة، ويُمكّن من فهم نتائجها. ومن المتوقع أن يكون عام 2024 عامًا محوريًا لتنظيم الذكاء الاصطناعي في ظل تعدد التساؤلات المطروحة عن كيفية تنظيمه، وكيفية خضوعه للمساءلة، وملامح القوانين والتشريعات الحالية والمستقبلية اللازمة لتنظيمه.

تزايد تعقيد التهديدات السيبرانية

من المتوقع تزايد توظيف الذكاء الاصطناعي في عمليات استغلال ثغرات الأجهزة المحمولة والذكية وتشكيل شبكات الروبوتات، وزيادة كفاءة الهجمات التي تستهدف سلاسل التوريد، وتزايد فاعليّة عمليات التصيد الاحتيالي. ومن المتوقع أيضًا تزايد استغلال نقاط الضعف المباشرة، بجانب صياغة استراتيجيات هجوم متعددة الأوجه تعتمد على الهندسة الاجتماعية، مما ينذر بتكثيف الهجمات والجرائم السيبرانية، بل ورسائل التصيد الاحتيالي، والبرامج الضارة الخالية من الملفات، وهجمات الحرمان من الخدمة الموزعة. وستواصل هجمات برامج الفدية استهداف البنية التحتية الحيوية والشركات الكبرى والمؤسسات المالية.

تزايد مستخدمي بعض وسائل التواصل الاجتماعي

على الصعيد العربي، قد يحتدم الجدل حول بعض منصات التواصل الاجتماعي لا سيما "فيسبوك" بحكم تحيز سياسات إدارة ومراقبة المحتوى المنشور وحذف منشورات بعض المستخدمين، وقد يسفر ذلك عن تنامي الدعوات العربية لتوطين وسائل التواصل الاجتماعي، دون أن يسفر ذلك عن خطوات تنفيذية أو بدائل عملية، بل قد يسفر -على الأرجح- عن شكل محتمل من أشكال الهجرة إلى منصات أخرى. لذا، وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع زيادة عدد مستخدمي "إنستغرام" بمقدار 50 مليونًا في عام 2024 ليصل إلى 1.4 مليار مستخدم، وزيادة قاعدة مستخدمي "تيك توك" بنسبة 8% لتصل إلى 900 مليون مستخدم. ومن المتوقع كثافة الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي عمومًا في مجالات تحليل المشاعر الجماهيرية، والتحليلات التنبؤية، ونمذجة الجمهور، والتسويق، وغير ذلك.

ختامًا، إن تكامل الذكاء الاصطناعي التوليدي عبر قطاعات متنوعة، وتغير أساليب الرقابة الجماعية وإدارة الأعمال، وتعدد التجارب الرقمية الشخصية والتفاعلية؛ كلها مؤشرات تدلل على مستقبل يحتدم فيه التنافس الدولي والصراع التكنولوجي على التطبيقات التكنولوجية، وشبكات الجيل السادس، والحوسبة الكمومية، والذكاء الاصطناعي التوليدي من بين أمور عدة. وهو الصراع المحتدم بالفعل بين الولايات المتحدة والصين وأوروبا على سبل تنظيم الذكاء الاصطناعي والأسواق التكنولوجية العالمية بالاستعانة بكبريات الشركات التكنولوجية التي أضحت مراكز ثقل عالمية.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تباطؤ اقتصادي.. رهين التوترات الجيوسياسية

- تراجعــات للنمو الاقتصـادي الأمريكي والصينــي
- نمو متزايد للاقتصادات الناشئة برغم أزمة الديون
- مخاطر توسع حرب غزة تهدد الاقتصــاد العالمي
- استمرار الضغوط التصاعدية يرفع أســعار الطاقة

فـي ظل تصاعد التوترات الجيوسياسـية العالميـة، خاصـة حربـي أوكرانيا وغـزة، يواجـه الاقتصـاد العالمـي تحديات التضخم وتوقّعات انخفـاض النمـو الاقتصادي، إثر الارتفاعات المسـتمرة فـي أسـعار الفائـدة، وتشـديد السياسـات النقديـة عالميًا. ومن المتوقـع أن تتزايـد هذه التحديات فـي العام 2024. مـع ذلـك، تبـدو الاقتصادات الناشـئة أكثـر حظًّـا فـي النمـو مـن تلـك المتقدمـة، رغـم معاناة الأولـى مـن ضعـف فـي هيـكل اقتصادهـا، خاصة أزمـة الديون، بينما تُظهـر الاقتصادات المتقدمـة احتمـالات بإمكانيـة الهبـوط الناعـم لاقتصاداتها، دون الدخـول فـي مرحلـة الركـود.

ففـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة قـد ينتهـي العـام 2023 بمعـدل نمـو اقتصـادي حقيقـي بنسـبة 2.4%، لكـن التوقّعـات لعامـي 2024 و2025 أكثـر تشـاؤمًا، فمـن المتوقّـع أن تُحقـق الولايـات المتحـدة نمـوًا اقتصاديًا بنسـبة 1.5% و1.7% علـى التوالـي. تأتي تلك المعدلات المتدنيـة مـن النمـو الاقتصادي، علـى خلفيـة التوقعات بتراجـع نمـو الاسـتهلاك الخـاص والاسـتثمار، وتباطـؤ معـدلات التوظيـف بشـكل أكبـر اسـتجابة لانخفـاض الطلـب.

الصيـن هـي الأخرى سـتشـهد تباطـؤًا فـي نموها الاقتصادي فـي عامـي 2024 و2025، حيـث مـن المتوقـع أن ينخفـض معـدل نمـو الاقتصاد الصينـي فـي العـام 2024 إلـى 4.7% مقابـل 5.2% فـي عـام 2023. يأتـي ذلـك التباطـؤ المتوقـع نتيجـة للنمـو الضعيـف للاسـتهلاك، وزيـادة حالـة عـدم اليقيـن بالأسـواق، ومـن ثـم انخفـاض فـرص العمـل المتولـدة، فـضلاً عـن أنّ هنـاك ضغوطًـا مـن مخـاوف انهيـار القطـاع العقاري الصينـي الـذي يمثـل خطـرًا رئيسـيًا آخـر للاقتصـاد.

علـى صعيـد سـوق الطاقـة العالميـة، تشـير كافـة التوقعـات الصـادرة عـن المؤسسـات الدوليـة إلـى اسـتمرار ارتفـاع الطلـب علـى الوقـود الأحفـوري بنسـبة أكبـر مـن المعـروض منـه ممـا سـيزيد مـن الضغـوط التضخميـة التـي تعانـي منهـا دول العالـم أجمـع، ولا سـيما فـي ظـل دخـول الحـرب الأوكرانيـة عامهـا الثانـي، واسـتمرار الحـرب فـي غـزة. لهـذا، لا يوجـد مـا يؤشـر علـى حـدوث سـيناريوهات أخـرى مفادهـا انخفـاض إنتـاج أو اسـتهلاك الطاقـة.

نتيجـة لهـذا رفعـت إدارة معلومـات الطاقـة الأمريكيـة توقعاتهـا لأسـعار الطاقـة خلال عـام 2024؛ إذ توقعـت ارتفـاع سـعر خـام برنـت ليصـل إلـى 93 دولارًا للبرميـل، وفـي المقابـل سـيصل سـعر الخـام الأمريكـي إلـى 90.91 دولارًا للبرميـل. ومـع اسـتمرار سياسـة الخفـض الطوعـي للإنتـاج مـن قبـل الـدول الأعضـاء فـي تجمـع "أوبـك بلـس" يُمكـن أن يضـع هـذا المزيـد مـن الضغـوط التصاعديـة علـى أسـعار النفـط خلال عـام 2024، وذلـك بالتزامـن مـع حـدوث انخفـاض تدريجـي فـي مخزونـات النفـط العالميـة.

1 الاقتصـــاد العالمـــي

يواجه الاقتصاد العالمي حاليًا تحديات التضخم وانخفاض النمو إثر الارتفاعات المستمرة في أسعار الفائدة، وتشديد السياسات النقدية عالميًا؛ إلا أنه من المتوقع أن يشهد عام 2024 تزايدًا للتحديات الهيكلية، كارتفاع مستويات الديون عالميًا، وتراجع التبادل التجاري عالميًا، وانخفاض ثقة الشركات والمستهلكين، في ظل تزايد التوترات الجيوسياسية العالمية، كما في حربي أوكرانيا وغزة. وتتفاوت آثار تلك التحديات بين الاقتصادات المختلفة، إذ تبدو الاقتصادات الناشئة أكثر حظًا في النمو الاقتصادي من نظيراتها المتقدمة، برغم معاناة الأولى ضعفًا هيكليًا، خاصة أزمة الديون، بينما تُظهر الاقتصادات المتقدمة احتمالات بإمكانية الهبوط الناعم لاقتصاداتها، دون الدخول في مرحلة الركود. ومن أبرز التوقعات للاقتصاد العالمي في عام 2024 ما يلي:

تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي

من المتوقع أن ينتهي العام 2023 بمعدل نمو اقتصادي حقيقي يصل إلى 2.4% في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن التوقعات لعامي 2024 و2025 أكثر تشاؤمًا، حيث قد يصل هذا النمو إلى 1.5% و1.7% على التوالي. تأتي تلك المعدلات المتدنية من النمو الاقتصادي على خلفية التوقعات بتراجع نمو الاستهلاك الخاص والاستثمار، وتباطؤ معدلات التوظيف بشكل أكبر استجابة لانخفاض الطلب. وظهرت بوادر هذا الانخفاض بالفعل، إذ ارتفعت مطالبات البطالة في الأسبوع الأول من نوفمبر 2023 بحوالي 13000 مطالبة لتصل إجمالي المطالبات إلى 213 ألف مطالبة، وذلك نتيجة سياسات التشديد النقدي والمالي التي انتهجتها واشنطن منذ مارس 2022 لاحتواء معدلات التضخم المرتفعة التي خلفتها الحرب الروسية-الأوكرانية، والتي رفعت فيها أسعار الفائدة إلى مستوى 5.5%. وتشير التقديرات إلى احتمالية استمرار المعدلات الأمريكية المرتفعة لأسعار الفائدة حتى النصف الأول من عام 2024.

ومن المتوقّع استمرار ارتفاع معدلات البطالة الأمريكية خلال النصف الأول من عام 2024، وإن كانت ستتراجع معدلات التضخم، مما يرجح إمكانية انتهاج الفيدرالي الأمريكي سياسة تخفيف السياسة النقدية في النصف الثاني من عام 2024، ثم عودة الطلب المحلي للانتعاش مرة أخرى في عام 2025. لكن في ظل تلك الظروف لا تزال التوقعات تشير إلى بقاء الفائدة الأمريكية عند مستويات بين 4.0 – 4.5% بحلول نهاية عام 2025.

تباطؤ الاقتصاد الصيني

من المتوقع انخفاض معدل نمو الاقتصاد الصيني إلى 4.7% في العام 2024 مقابل 5.2% في عام 2023، ويستمر مسار هذا الانخفاض خلال العام 2025 ليبلغ معدل النمو حوالي 4.2%. يأتي ذلك التباطؤ المتوقع نتيجة النمو الضعيف للاستهلاك بسبب التوجه بشكل أكبر لزيادة الادخار للتحوط من الأوضاع الاقتصادية العالمية، وزيادة عدم اليقين بالأسواق، ومن ثم انخفاض فرص العمل المتولدة. أضف لذلك الضغوط الناتجة عن مخاوف انهيار القطاع العقاري الصيني في ظل استمرار تباطؤ معدل نمو القطاع العقاري الصيني، مما يمثل خطرًا رئيسيًا آخر للاقتصاد. تأتي تلك المخاوف في ظل تعرض الاقتصاد الصيني لضغوط كبيرة نتيجة لرفع الولايات المتحدة أسعار الفائدة بها، وهو ما ترتب عليه تدفق رأس المال إلى الخارج وانخفاض قيمة العملة الصينية.

معدل التضخم المتوقع (%)

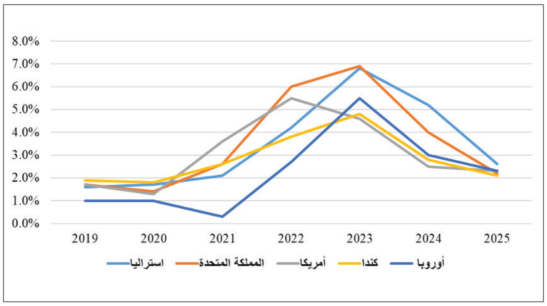

Sources:Haver Analytics, Goldman Sachs Research

تحسن اقتصادي في ألمانيا واليابان

مـن المتوقـع أن تحقـق ألمانيـا، صاحبـة الاقتصـاد الأكبـر فـي أوروبـا، نمـوًا اقتصاديًـا بنسـبة 0.6% فـي عـام 2024 ليتزايـد إلـى 1.2% فـي عـام 2025، بعـد انكمـاش طفيـف فـي عـام 2023. تأتـي تلـك التوقعـات الإيجابيـة بفعـل السـيطرة علـى معـدلات التضخـم بهـا، خاصـة مـع انخفـاض أسـعار الطاقـة الـذي دفـع بـدوره لانخفـاض آخـر فـي معـدل التضخـم الرئيسـي إلـى 3% فـي أكتوبـر 2023 بـدلاً مـن 4.3% فـي سـبتمبر مـن العـام نفسـه، وارتفـاع الدخـل والاسـتهلاك الحقيقـي للمواطنيـن. إضافـةً إلـى التحسـن فـي الاسـتثمارات غيـر السـكنية، بفعـل الدعـم الحكومـي الموجـه فـي شـكل زيـادة الاسـتثمار العـام، والحوافـز الماليـة للاسـتثمارات الخضـراء والـذي تـم توجيهـه إلـى الشـركات المتعلقـة بسلاسـل التوريـد والتحـول الرقمـي والتوسـع فـي الطاقـة المتجـددة.

معدل الفائدة المتوقعة (%)

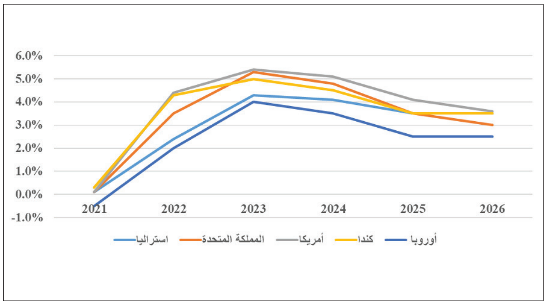

Sources: Haver Analytics, Goldman Sachs Research

أمـا فـي اليابـان، فمـن المتوقـع أن يبلـغ معـدل النمـو فـي الطلـب المحلـي الحقيقـي لعـام 2024 حوالـي 1.0% ليسـتمر فـي التحسـن حتـى يصـل إلـى 1.2% فـي عـام 2025، مدفوعًـا فـي ذلـك بالتحسـن فـي الطلـب المحلـي ودعـم الاسـتهلاك الخـاص، مـن خلال الوفـاء بالطلـب المتراكـم ونمـو الأجـور والدعـم الحكومـي للاسـتثمارات الخضـراء والرقميـة. أمـا عـن مسـتوى التضخـم الرئيسـي فسـيظل عنـد حوالـي 2.0%، مـع نمـو الأجـور فـي عامـي 2024 و2025.

نمو أفضل للاقتصادات الناشئة

توقـع صنـدوق النقـد الدولـي تحقيـق نمـو فـي حـدود 4% للأسـواق الناشـئة خلال عـام 2024. وبرغـم أن هـذا المعـدل أفضـل مـن توقعـات النمـو فـي الاقتصـادات المتقدمـة، إلا أنـه أقـل مـن البيانـات التاريخيـة لنمـو الاقتصـادات الناشـئة، والتـي تـتـراوح بيـن 5 و6% فـي المتوسـط. يتأثـر ذلـك النمـو بشـكل كبير بالعبء الكبير للديـن الداخلـي والخارجـي، والـذي تتحملـه معظـم موازنـات الاقتصـادات الناشـئة، فـضلاً عـن العجـز الكبيـر فـي مسـتويات الاسـتثمارات السـاخنة بهـا نتيجـة لمعـدلات الفائـدة المرتفعـة فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة. لكـن مـن المتوقـع أن تتحسـن تلـك المؤشـرات تدريجيًـا، بدايـةً مـن النصـف الثانـي مـن عـام 2024، مـع الإقبـال الأمريكـي علـى خفـض سـعر الفائـدة.

توقعات مشروطة بمآلات الحرب

تبقـى التوقعـات السـابق الإشـارة إليهـا مشـروطة بالتوصـل إلـى هدنـة سياسـية فـي حـرب غـزة الأخيـرة. إذ تشـير مصفوفـة التقديـرات لتطـورات تلـك الحـرب وأثرهـا علـى السـوق العالميـة إلـى وجـود احتماليـن رئيسـيين؛ أحدهمـا بقـاء الاجتيـاح البـري، بشـكل محـدود، فـي غـزة، وهـو احتمـال قائـم بنسـبة 60 إلـى 70%، ممـا يحجـم مـن الآثـار السـلبية لتلـك الحـرب علـى المنطقـة، ويضـع حـدودًا لسـعر النفـط بيـن 80 – 95 دولارًا أمريكيًـا للبرميـل. أمـا الاحتمـال الآخـر، فهـو التوسـيع الإسـرائيلي للعمليـات البريـة فـي غـزة باحتمـال بنسـبة 30 إلـى 40%، ممـا يوسـع الصـراع لعـدد آخـر مـن الجبهـات، خاصـة مـع حـزب اللـه فـي لبنـان.

بـدوره، فـإن التوسـع المحتمـل لحـرب غـزة لـه سـيناريوهان؛ الأول، القـدرة علـى إبقـاء الحـرب محـدودة بيـن حـزب اللـه وإسـرائيل وحمـاس (احتمـال بنسـبة 25%)، ممـا يدفـع أسـعار البتـرول إلـى مسـتويات 100 – 115 دولارًا أمريكيًـا للبرميـل. أمـا الآخـر، وهـو الأكثـر تشـاؤمًا، فيتعلـق بدخـول الولايـات المتحـدة كطـرف فـي النـزاع لدعـم إسـرائيل فـي مواجهـة حـزب اللـه وحمـاس والحوثييـن، وأي جماعـات أخـرى مدعومـة مـن إيـران فـي المنطقـة، وهـو احتمـال يبلـغ وزنـه حوالـي 10%، ويضـع سـعر النفـط عنـد مسـتوى بيـن 135 – 150 دولارًا أمريكيًـا للبرميـل.

ويوجد احتمال بنسبة 5% أن ينجرف ذلك الصراع في غزة إلى مواجهات مباشرة مع إيران مما يرفع أسعار النفط إلى مستوى 150 – 200 دولار أمريكي للبرميل.

من جانب آخر، فإن دخول أي أطراف تمثل إيران في حرب غزة، بشكل مباشر أو غير مباشر، قد يهدد سوق الطاقة العالمية ويدفع الاقتصاد العالمي إلى الانكماش. فوفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فكل ارتفاع قدره 10 دولارات أمريكية في أسعار الطاقة يخفض نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 0.15% في المتوسط. ويتزايد أثر انكماش ذلك النمو أكثر بالنسبة للدول المستوردة للطاقة، بينما ينخفض لدى نظيرتها التي لديها اكتفاء ذاتي من الطاقة.

وسوف تتأثر أسعار الفائدة هي الأخرى باحتمال توسع حرب غزة إلى مواجهة مباشرة مع إيران (احتمال بنسبة 5%)؛ إذ إن دخول إيران، كطرف مباشر في الصراع، يعني إقدام الفيدرالي الأمريكي على رفع آخر لسعر الفائدة، وهبوط بسوق الأوراق المالية الأمريكية بنسب تتراوح بين 30 – 50%، وارتفاع سعر الذهب إلى مستويات بين 2100 – 2300 دولارًا للأونصة، وانكماش نمو الاقتصاد العالمي في عام 2024 إلى 0.0% أو0.5%. ويظل أن أي دخول محتمل للقوات الأمريكية بشكل مباشر في صراع الشرق الأوسط قد يكبد الاقتصاد العالمي والإسرائيلي خسائر فادحة، ويدفع بأسعار الفائدة والطاقة والذهب للارتفاع بشكل كبير، مما سيضر الاقتصاد العالمي إجمالاً، وقارة أوروبا بشكل خاص.

2 أســـــواق الطاقــــــة

تُعد أسواق الطاقة من أسرع الأسواق المستجيبة للتغييرات الجيوسياسية العالمية المتلاحقة نظرًا لاستخدامها كسلاح من قبل الدول المتنازعة حول العالم، وهو ما يلقي بظلاله على توقعات أسواق النفط والغاز الطبيعي لعام 2024، على النحو الآتي:

تباطؤ نمو الطلب على الوقود الأحفوري

اتّسعت الفجوة بين توقعات الطلب على النفط الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية، ومنظمة "أوبك"؛ إذ خفضت الأولى توقعاتها لنمو الطلب على النفط في 2024 إلى 880 ألف برميل يوميًا في ظل ارتفاع وتيرة التوجه نحو السيارات الكهربائية. وعلى النقيض، توقعت الثانية ارتفاع الطلب بمقدار 2.25 مليون برميل يوميًا في عام 2024، في ظل اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي والأداء الاقتصادي للصين، إلى جانب التوقعات التي تشير إلى تباطؤ دورة التشديد النقدي لدى البنوك المركزية العالمية. ويُعادل الفارق بين التوقعين (1.37 مليون برميل يوميًا)، أي ما يُعادل أكثر من 1% من الاستهلاك العالمي اليومي للنفط، كما يتبين تاليًا:

التوقعات الفصلية للطلب على النفط (مليون برميل يوميًا)

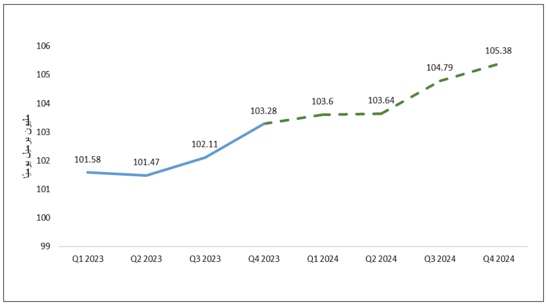

Sources: OPEC Monthly Oil Market Report.

ورغم توقعات "أوبك" بارتفاع الطلب على النفط فصليًا خلال عام 2024، إلا أنه سيرتفع بوتيرة متباطئة مقارنة بتلك التي صعد بها خلال عام 2023. فمن المرجح أن يرتفع هذا الطلب بنحو 2.24 مليون برميل يوميًا خلال عام 2024 مقارنة بحوالي 2.45 مليون برميل يوميًا في عام 2023، وهو ما يُبينه الشكل الآتي:

التوقعات السنوية للطلب على النفط (مليون برميل يوميًا)

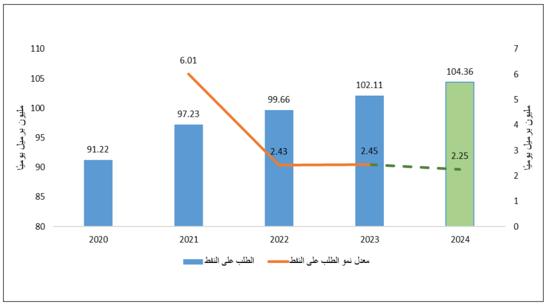

Sources: OPEC Monthly Oil Market Report.

أما عن الغاز الطبيعي، فتوقعت وكالة الطاقة الدولية ارتفاع الطلب العالمي على الغاز بنسبة 1.9% في عام 2024، مدعومًا بتوسع النشاط الاقتصادي ليصل إلى 4120 مليار متر مكعب مقابل 4042 مليار متر مكعب خلال عام 2023، كما يوضح الشكل الآتي:

التوقعات السنوية للطلب على الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)

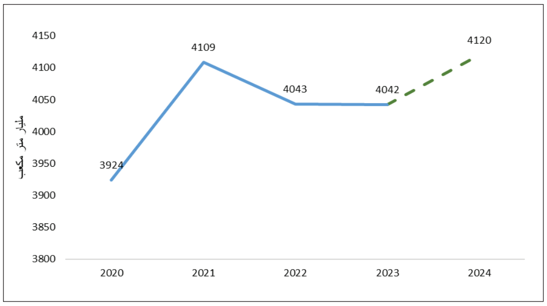

Sources: International Energy Agency, Gas Market Report Q4-2022.

أما عن الغاز الطبيعي، فتوقعت وكالة الطاقة الدولية ارتفاع الطلب العالمي على الغاز بنسبة 1.9% في عام 2024، مدعومًا بتوسع النشاط الاقتصادي ليصل إلى

4120 مليار متر مكعب مقابل 4042 مليار متر مكعب خلال عام 2023، كما يوضح الشكل الآتي:

التوزيع الجغرافي للطلب على الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)

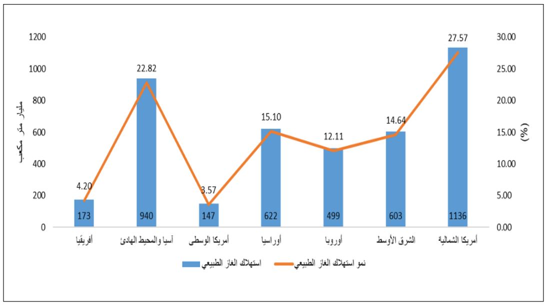

Sources:International Energy Agency, Gas Market Report Q4-2022.

وجدير بالذكر أن توقعات أسواق الغاز الطبيعي تخضع لمجموعة عوامل تتسم بعدم اليقين نتيجة لضبابية الآفاق المستقبلية الخاصة بمستويات الاقتصاد الكلي والبيئة الجيوسياسية العالمية.

تباين اتّجاهات العرض العالمي

تختلف توقعات العرض العالمي للنفط وفقًا لبلد المنشأ، حيث ستأتي الزيادة الأكبر من المعروض النفطي لعام 2024 في الولايات المتحدة والنرويج والبرازيل وكندا وكازاخستان، فيما ستشهد الدول الأعضاء في تحالف "أوبك بلس" تراجعًا في الإنتاج بسبب الإبقاء على سياسة خفض الإنتاج الطوعي. في هذا الشأن، تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة إلى أن إنتاج النفط من قبل أعضاء "أوبك بلس" سينخفض بمقدار 340 ألف برميل يوميًا في عام 2024 إلى 37.84 مليون برميل يوميًا، بعد انخفاض قدره 1.39 مليون برميل يوميًا في عام 2023.

في مقابل ذلك، فإن إنتاج روسيا سيستقر خلال عام 2024 رغم انخفاضه بشكل كبير بعد تدخلها العسكري في أوكرانيا في عام 2022، كما أنه من المرجح أن يرتفع إنتاج فنزويلا بمتوسط قدره 0.2 مليون برميل يوميًا فقط عقب تعليق العقوبات الأمريكية المفروضة على صادراتها من النفط الخام لمدة ستة أشهر بشرط إجراء إصلاحات سياسية، نظرًا لتهالك البنية التحتية لقطاع النفط.

وبالتحول صوب إيران، من المرجح أن يزيد إنتاجها من النفط بمقدار 0.2 مليون برميل إضافي خلال عام 2024 مع زيادة صادراتها إلى الصين باستخدام أسعار منخفضة للغاية في ظل العقوبات المفروضة على النفط الخام الإيراني، وعدم كفاية الاستثمارات في قطاع الطاقة، والنمو المحدود في استهلاك النفط في الصين. نتيجة لما سبق، ستكون المحصلة النهائية لتباين إنتاج النفط بين الدول وبعضها بعضًا أن يبقى نمو الإنتاج العالمي أقل من نمو الاستهلاك العالمي مما يفرض ضغوطًا تصاعدية على أسعار النفط.

استمرار الضغوط على أسعار الطاقة

رفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لأسعار الطاقة خلال عام 2024؛ إذ توقعت ارتفاع سعر خام برنت ليصل إلى 93 دولارًا للبرميل، في المقابل سيصل سعر الخام الأمريكي إلى 90.91 دولارًا للبرميل، وذلك على الرغم من عدم تأثير الحرب في غزة على إمدادات النفط الفعلية حتى وقت كتابة هذا التقرير؛ إلا أن استمرار الصراع لعدة شهور أخرى واستمرار سياسة الخفض الطوعي للإنتاج من قبل الدول الأعضاء في منظمة "أوبك بلس" قد يزيد الضغوط التصاعدية على أسعار النفط خلال عام 2024، وذلك بالتزامن مع حدوث انخفاض تدريجي في مخزونات النفط العالمية بمقدار 200 ألف برميل يوميًا خلال النصف الثاني من عام 2023، والتي من المرجح أن تستمر بهذا المعدل خلال الربع الأول من عام 2024. ومن شأن ارتفاع أسعار النفط أن يؤدي إلى تثبيط نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن يسفر عن ارتفاع معدلات التضخم العالمية، مما سيزيد الضغوط المفروضة على الاقتصادات الناشئة والنامية التي تعتمد على العالم الخارجي في تأمين احتياجاتها من الطاقة.

استمرار زخم أسواق الطاقة المتجددة

تتوقـع وكالـة الطاقـة الدوليـة نمـو أسـواق الطاقـة المتجـددة خلال عـام 2024 فـي ظـل ازديـاد حاجـة الحكومـات لتعزيـز أمـن الطاقـة، وخاصـة القـارة الأوروبيـة التـي تحـاول تقليـص اعتمادهـا علـى مصـادر الطاقـة الروسـية، وتسـريع جهـود إزالـة الكربـون والوصـول لهدف الانبعاثـات الصفريـة، ممـا سـيدفعها إلـى المضيّ قدمًـا بشـكل أسـرع فـي توليـد الطاقـة المتجـددة. ومـن المرجـح أن تـزداد قـدرات الطاقـة المتجـددة (Renewable Energy Capacity) بنحـو 550 جيجـاوات بحلـول نهايـة عام 2024 مقارنـة مـع مسـتوى يبلـغ 440 جيجـاوات فـي عـام 2023، مـع نمـو اسـتهلاك الطاقـة الشـمسـية وطاقـة الريـاح مجتمعـة بنحـو 11% علـى أسـاس سـنوي. ومـن المتوقـع أن ترتكـز نسـبة النمـو فـي الولايـات المتحـدة والهنـد والصيـن التـي تسـعى لتعزيـز مكانتهـا الرائـدة فـي أسـواق الطاقـة المتجـددة لتمثـل نحـو 55% مـن حجـم الزيـادة فـي كل مـن عامـي 2023 و2024.

إلـى جانـب ذلـك، ستسـارع العديـد مـن البلـدان حـول العالـم إلـى زيـادة إنتـاج الهيدروجيـن الأخضـر خلال عـام 2024، رغـم وجـود العديـد مـن المعوقـات التـي قـد تواجههـا بسـبب ضعـف القـدرة علـى التحليـل الكهربائـي، وارتفـاع أسـعار المعـادن، وهـو مـا سـيؤدي بـدوره إلـى رفـع تكلفـة إنتـاج الهيدروجيـن الأخضـر.

خلاصـة القـول، تشـير كافـة التوقعـات الصـادرة عـن المؤسسـات الدوليـة إلـى اسـتمرار ارتفـاع الطلـب علـى الوقـود الأحفـوري بنسـبة أكبـر مـن ارتفـاع المعـروض منـه ممـا سـيزيد مـن الضغـوط التضخميـة التـي تعانـي منهـا دول العالـم أجمـع، ولا سـيما فـي ظـل دخـول الحـرب الأوكرانيـة عامهـا الثانـي، واسـتمرار الحـرب فـي غـزة. ولهـذا، لا يوجـد مـا يؤشـر علـى حـدوث سـيناريوهات أخـرى مفادهـا انخفـاض إنتـاج أو اسـتهلاك الطاقـة.

فريق عمل توقعات 2024

د. خالد عكاشة
المدير العام
للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. عبدالمنعم سعيد
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. خالد حنفى على
الخبير المشارك
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا مصرية

إشراف

د. جمال عبدالجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مشاركون

د. مدحت نافع
مساعد وزير التموين
ورئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية سابقاً

سفير. د. عبد الرحمن صلاح
مساعد وزير الخارجية الأسبق

قضايا إقليمية

إشراف

د. حسن أبو طالب
عضو الهيئة الاستشارية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مشاركون

اللواء/ محمد إبراهيم الدويري
نائب المدير العام
للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. أحمد أمل
رئيس وحدة الدراسات الإفريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. معتز سلامة
خبير بمركز الأهرام
للدراسات السياسية والاستراتيجية

د. محمد عباس ناجي
خبير بمركز الأهرام
للدراسات السياسية والاستراتيجية

نوران عوضين
باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

محمد فوزي
باحث بالمركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا الأمن

إشراف

د. دلال محمود

مدير برنامج الأمن وقضايا الدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مشاركون

محمد بسيوني عبد الحليم

باحث متخصص في العلاقات الدولية

مهاب عادل

باحث بمركز الأهرام
للدراسات السياسية والاستراتيجية

د. شادي عبد الوهاب منصور

أستاذ مشارك في كلية الدفاع الوطني، أبوظبي،
دولة الإمارات العربية المتحدة

قضايا عالمية

إشراف

د. محمد كمال

أستاذ العلوم السياسية وعضو الهيئة الاستشارية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مشاركون

د. توفيق أكليمندوس

رئيس وحدة الدراسات الأوروبية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

د. هدير طلعت سعيد

باحثة في العلاقات الدولية
ومتخصصة في الشأن الصيني

قضايا الاقتصاد

إشراف

مجدي صبحي

رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مشاركون

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بسنت جمال

باحثة بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies